



دراسات في الحالة الإسلامية (١٢)



ما العمل السياسي في الثورة السورية

طارق العلي

لماذا هزل الكتاب؟

إن السعي لنقل صورة بانورامية أولى عن واقع ما هو سياسي في الثورة السورية ولدى ثورها؛ هو مطلب تحتاجه راهنية الحركة التاريخية التي تسيّر وفقها ثورة الشعب السوري ضد الظلم والظغيان. إذ أن هذا التدوين يُظهر تشابك الأحداث والفاعلين، ويتبين من خلاله أن ما يبدو انقطاعاً فيما هو سياسي إنما هو حصار أو تبدل أو انحراف أو افتراق أو تقهقر أو انقسام أو تفتت أو اضمحلال، حيث كان ذلك نتاجاً لمتابعة خطابات ومسالك الفاعلين القدامى والقادمين إلى المجال العام في صناعتهم واستجابتهم لأحداث الثورة منذ اندلاعها.

لقد بذل المؤلف في هذه الدراسة، التي تصدر عن مركز نماء، جهداً حثيثاً وطويلاً في تدوين الملاحظات وكتابة النصوص وتوثيق المواد، مشتبكاً بالواقع الميداني عن قرب، وذلك رغباً في الرصد الدقيق لمظاهر تخلق العمل السياسي الجديد منذ قيام الثورة.

تسعى الدراسة لتكون دراسة تصنيفية وصفية تحليلية، معنية بالفاعلين على الأرض السورية القائمين على «العمل السياسي الفصائلي»، واستخدمت أدوات سياسية واجتماعية مركبة، في محاولة لانتاج اقتراب تفسيري يجلي الواقع السياسي الفصائلي المدروس، وتحديد التمايزات التي تتبدى بين الفاعلين الجدد والفاعلين القدامى في المشهد السياسي الثوري السوري.



دراسات في الحالة الإسلامية (١٢)

المؤلف:

طارق العلي

كاتب سوري مهتم بشؤون الثورة السورية.



مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies



مركز نماء للبحوث والدراسات

مركز بحثي، يُعنى بتنمية العقل الشرعي والفكري، وتطوير خطابه وأدواته المعرفية بما يُمكنه من حُسن التعامل مع تراثه الإسلامي، والانفتاح الواعي على المعارف والتجارب العالمية المعاصرة.

ويسعى إلى بناء خطاب إسلامي معتدل، متصل بحركة التنمية، حسن الفهم لمحکات الشريعة، قوي الانتماء لها، قادر على الإقناع بها، ويمتلك في المساحات الاجتهادية: المرونة والمهارة والأدب الكافية، خطاب حسن الفهم للأطروحات الفكرية المعاصرة، قادر على فهمها وفحصها ونقدها.

ويشارك المركز في صناعة القيادات الشرعية والفكرية التي تمتلك إلى جانب رصيدها الشرعي؛ أدوات المعرفة المعاصرة، ومهارات التواصل التي تُمكنها من القدرة على إيصال رسالتها على أكمل وجه ممكن.

يستهدف الباحثين وطلبة الدراسات العليا، والنخب والشباب المثقف وصناع القرار في المجال الشرعي والفكري.

يشغف لتوصيل رسالته عبر إصدار البحوث والدراسات، والنشر الإلكتروني، وإقامة الندوات وحلقات النقاش، والتدريب، والاستشارات، والبرامج الإعلامية والإعلام الجديد.

الإصدارات الإلكترونية :

رغبة من مركز نماء للبحوث والدراسات في المشاركة في تطوير صناعة النشر الإلكتروني في العالم العربي؛ فقد اختط المركز خطاً جديداً من خطوط إصداراته، يتم فيه إصدار الكتاب إلكترونياً على صورة ملف رقمي، كبديل عن طباعة الكتاب ورقياً، مما يسهل تداول الكتاب في أرجاء العالم، ويفتح المجال لصناعة تتجاوز عدداً من عقبات صناعة النشر الورقي، وإن فاتتها بعض مميزاتة.

سلسلة دراسات في الحالة الإسلامية:

يسعى هذا المشروع إلى الاجتهاد في تقديم معرفة علمية بالإسلاميين باعتبارهم فاعلين في المشهد الثقافي والسياسي العربي، واستثمار التراكم الذي حصل في الدراسات المقارنة للحالة الإسلامية ومحاولة الانتقال بها من مستواها الوصفي إلى المستوى التفسيري والاستشراقي.

ويهتم هذا المشروع برصد أدبيات الإسلاميين وأنساق تفكيرهم وبرامجهم واختياراتهم الفكرية والسياسية ومواقفهم وسلوكهم السياسي، وتتبع علاقاتهم البينية، وأنماط تفاعلاتهم مع مكونات البيئة السياسية، ومحاولة التوقف عند تطور كسبهم الفكري والسياسي ورصد مراجعاتهم وتحولاتهم وتغير توقعاتهم، والفروق والتباينات التي تميز أطرافهم الفكرية والسياسية، والصورة التي يتم حملها عنهم في التعبيرات البحثية (مراكز أبحاث) والسياسية (الفاعلين السياسيين الآخرين) والإعلامية (وسائل الإعلام) والفنية (السينما مثلاً).

ويندرج ضمن هذا المشروع الرؤى الاستشرافية التي تحاول أن تقرأ موقع الإسلاميين في الخارطة الاستراتيجية، وأثرهم في صناعة مستقبلها أو التأثير على اتجاهها، كما يندرج ضمنها أيضاً استشراف أثر الإسلاميين في النظم السياسية وفي قواعد البيئة السياسية، وأثر هذه النظم وهذه القواعد في التحولات الممكنة في مواقف وسلوك الإسلاميين.

ولأن مركز نماء للبحوث والدراسات جعل الهم العلمي هدفاً له، فقد حرص من خلال تبنيه لمشروع دراسات الحالة الإسلامية إعطاء مسافة عن التنظيمات الحركية والسياسية، والتعامل معها بمنظار بحثي موضوعي غير متحيز، يحاول أن يعتمد الأدوات النظرية والمنهجية التي توفرها العلوم الاجتماعية وعلوم السياسة المقارنة، ويستثمر إمكاناتها التفسيرية للمساهمة في تطوير المعرفة العلمية بهذا الحقل من الدراسة.

ما العمل السياسي
في الثورة السورية





دراسات في الحالة الإسلامية (١٢)

ما العمل السياسي في الثورة السورية

قصة تطور وتقهقر السياسيّ منذ اندلاع الانتفاضة
السورية، وطبيعة مساهمة القادمين الجدد في السياسيّ
على أرض الثورة، والعمل السياسي الفصائلي

طارق العلي



مركز نماء للبحوث والدراسات
Namsa Center for Research and Studies

ما العمل السياسي
في الثورة السورية
طارق العلي

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى، بيروت، مارس، ٢٠١٦ م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر مركز نماء».



بيروت - لبنان

هاتف: ٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧

E-mail: info@nama-center.com

المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	٩
تقديم	١١
توطئة	١٧
الفصل الأول: تطوُّر العمل السياسي	٢١
إفقارُ أرضِ العملِ السياسيِّ عشيةَ الثورة	٢١
تخلُّقُ العملِ السياسيِّ	٢٦
تمايز الفاعلين في السياسيِّ	٢٨
المساهمون في العمل السياسيِّ	٢٨
المساهمة باعتبار الجهة	٣٠
المساهمة باعتبار الطائفة والعرق	٣٥
انتظام المساهمة في العمل السياسيِّ وناظموها «القادمون الجدد»	٤٢
الفصل الثاني: العمل العسكريُّ والعمل السياسيُّ	٥٥
العمل السياسيُّ ما قبل رفع السلاح	٥٨

٥٨	العمل السياسيّ بدايات الردّ بالسلّاح، وممكناته
٦١	العمل السياسيّ مع تمايز الفصائل المُسلّحة (العمل السياسيّ الفصائليّ)
٦٦	(١) تنظيم القاعدة وأعداله
٨٨	(٢) السلفيّة المحليّة
١٠٨ ...	(٣) مَنْ مرجعيّتهم الفكرية السياسيّة إلى الإخوان أو علماء الشام
١١٧	(٤) القوى غير المنمّطة: (فصائل الجيش الحرّ)
١٣٧	خاتمة
١٤٣	خلاصة

ليس أفراد الثورة مجرد كتّبة للتاريخ، وإنما مُستجيبون لنداء
الضرورة لا يُدركون -ربّما- أنهم ينتقلون به إلى حقبة جديدة؛ إلاّ
أن يكونوا يُمثّلون بفجاجة دور الثوريّ. إنّ ذلك لا يعني بحالٍ أن
لا يتصدّر المراقب الباحث أو المؤرّخ للتصنيف، أو التدبّيج
أو الحكم على التاريخ وشخصه، أو تشخيص الواقع وتشريحه
ونقده، ولكنّ أن لا يصدرَ في كلّ ذلك أحكاماً نهائيةً مطلقة تعدّم
هذا الواقع وتشقّ رجاله، وبهذا المعنى يمكن قراءة كاتب ما بأنّه
بتركيزه على جانب دون الآخر، ونقله إلى التداول السياسيّ إنّما
كان يحاول فقط إحياء هذا الجانب الذي ربّما أمّته تناول آخر.
لا بُدّ إذن ابتداءً من إدراك قصور اللغة عن نقل الواقع نقلاً فيديويّاً
من حيث هي لغةٌ، ولا بُدّ عطفًا على ذلك من البصر بعجز أيّ
نظريّة أو أيديولوجيا، أو مفهوم عن مقاربةٍ شاملةٍ للواقع يُتَوَقَّع منها
بالتالي رصد كافّة مآلاته أو صرف علاج ناجع له. من هنا يأتي عدم
ضرورة الكلف بمن يهتمّون بتعريف الثورة أكثر من اهتمامهم بما
يجري، وضرورة الانشغال بالشأن الجاري والتعامل معه بمساهمة
الأدوات النظرية دون الاقتصار عليها جملةً، ولا على إحداها
بطبيعة الحال. في ضوء ما سبق يُتَوَقَّع أن تأتي استجابة رجال
الثورات اليوم، وتأتي استجابة المراقب لهذه الاستجابة.

إهداء (١)

إلى الذين ما يزالون صامدين، ويدفعون العالم المتفق على عداوتنا إلى
الوراء، ويجعلون هذا، واللغة والتاريخ، ممكنات .. إلى المعتقلين،
والأسرى، والشهداء، وآخرهم ممن بلغني نبأه: عبد السلام عبد الله،
أبو خالد عزيزة، رواد الأكسح .. وآخرين ما ضرهم أنني لم أعرفهم.
وإلى الصديق الفدّ ضياء خزام ..
والشهاد د. أحمد فتيح ..

أكتوبر ٢٠١٥

(١) امتناني العميق للأصدقاء الكرام: أنس الفتيح، فخر الدين الجوري، حمزة علي؛
لمراجعتهم للأوراق ما قبل النشر. وأحمد أبا زيد؛ لمساهمته غير المباشرة في مواد
هذا الكتيّب من خلال الإحالات العديدة.

تقديم

رسالتي هذه محاولة أولى لنقل صورة بانورامية عن واقع السياسي في الثورة وعند الثوار في سوريا، كي يظهر تشابك الأحداث والفاعلين، ويتبين أنّ ما يبدو انقطاعاً في السياسي إنّما هو حصارٌ أو تبدُّلٌ أو انحرافٌ أو افتراقٌ أو تقهقرٌ أو انقسامٌ أو تفتتٌ أو اضمحلالٌ، وهي ثمرة متابعة خطابات ومسالك الفاعلين القدامى والقادمين إلى المجال العام في صناعتهم واستجابتهم لأحداث الثورة منذ اندلاعها، وقد امتدّ تدوين ملاحظاتها وكتابة نصوصها وتوثيق موادّها على مدى عدّة أشهر عبر الإضافة والحذف والتعديل بهدف الوصول إلى مقارنة معتبرة الدقّة من واقع الميدان المتشاجر بكلّ مكوّناته. وتريدُ رصد مظاهر تخلُّق العمل السياسيّ الجديد منذ قيام الثورة من نقطة بدءٍ، هي أنّ المظاهرة الأولى كانت الفعل الأوّل الذي تعرّف السوريُّ من خلاله إلى نفسه كذات سياسيّة فاعلة منذ عقود، وذلك بعد توصيف إقفار الحياة السياسيّة في سوريا تحت سلطتيّ الأسد الأب والأسد الابن، ثمّ تطوّره أو إمكانيّة تطوّره، ثمّ حصاره بفعل الحرب التي هي ردُّ الثورة على عنف سلطة الأسد بدايةً، وأداة تقويض الواقع الذي خرج عليه الناس.

ومن بعد ذلك، وبسبب طبيعة الحرب السوريّة بالغة القسوة والوحشيّة، وغياب نهاية قريبة لها، وشدّة تدخّل القوى الخارجيّة المختلفة فيها؛ تطوّر من رحم هذه الحرب ما سأسمّيه (العمل السياسيّ الفصائليّ)؛ إذ أشرح كيف سعت بعض الفصائل المسلّحة في وقت مبكّر إلى توفير مُقوّمات مشروعها الخاصّ المفارق للثورة، وكأنّه كان مضمراً، في حين ظهرت أخرى وكأنّ مشروعها السياسيّ مُؤجّلٌ أو منتظرٌ إسقاط الأسد، أو سقوطه لورثة ما يتبقى من المؤسّسات والبيروقراطيّة المكوّنة للدولة السوريّة والبناء عليها، بعد مرحلة انتقال وإعادة هيكلّة، أو عمليّة من هذا القبيل، حتّى إذا ما طال أمّد الحرب، وقست، واتسع الفراغ السلطوي في الأراضي الخارجة عن سلطة الأسد وحلفه، واشتدّ التنافس مع تلك الفئة الأولى، استدركت و عملت. سوف تكون إذن دراسة تصنيفيّة وصفيّة تحليليّة راجعة؛ أخصّ بها -بعد تمهيد ضروريّ- الفاعلين على الأرض السوريّة تحت عنوان: «العمل السياسيّ الفصائليّ»؛ سأصّف الضيق من سياساتهم، وشغلهم للسياسيّ، وأربطه بما قد يكونون يُفكّرون فيه بشأن مشروع ما جامع يُعبّر عن روح الثورة الأولى حيال مستقبل سوريا ودولتها. وليست محاولتي هذه إلّا تأسيساً؛ فالكتابة عن مثل الثورة، وعن سيرة لا تزال حيّة متفاعلة محتدمة، تستلزم تناوّلًا متعدد الاختصاصات، كما أنّها لا تصدر أحكام قيمة، ولا تجري تفضيلات جوهرية؛ وإنّما تحاول توصيف واقع العمل السياسيّ كما هو، وتحليله عبر تصنيف الأزمنة

والفاعلين تبعًا لمرجعيتهم النظرية المعلنة أو المضمرة، ووفقًا لطبيعة خطابهم وسلوكهم كما هي، أي كما أفهم أنا كل ذلك، وأتناوله، وأنقله.

وفي تحرير العنوان: «العمل السياسي»؛ فلا شك أن السياسي متواشج مع الاجتماعي بحيث لا ينفصلان إلا لأغراض بحثية بحتة، وأن الفعل السياسي مُكوّن أساسي لنشاط الإنسان، ومكون في جل تصرفاته. وإنّ جواب سؤال (ما السياسي؟) مثار جدل. وأريد في رسالتي من «العمل السياسي» تبعًا للفصلين الأوّل والثاني ما يلي؛ في الفصل الأوّل: تثقيف معنى النشاط السياسي، والذي هو: أي فعل يدعم جهة ما، أو يناهض جهة ما، والقول فعل، من الأفعال التي تبتغي كسب الولاء للفاعل أو التعاطف، أو العمل معه أو دعمه، عبر الإقناع أو الإكراه، في سياق صراع الأفكار والمصالح بين الفاعلين وخلالهم، والتثقيف نابع من أهمية أي نشاط سياسي في بداية الثورة في بلد مثل سوريا تحت سلطة مثل سلطة نظام الأسد. وفي الفصل الثاني: العمل السياسي الفصائلي؛ فإنني أقرب أكثر من علم السلطة، وإن كان المفهوم متداخلين نظريًا وعمليًا، فمرادي توضيح سعي فاعل ما، طرف، إلى اللعب على مختلف وحدات القوة في المجتمع، النظرية والمادية، بهدف كسب ولاء أو دعم أو تعاطف أفراد وجماعات وأطراف لحشدهم حوله أو إدراجهم في كوادره؛ بغية حيازة سلطة ما، وسياسة مجتمع ما، ضمن سياق أن أصنافًا متعددة من الفاعلين توافق فعلها المناهض

لمجموعة أصناف أخرى. وفي الفصلين لا أريد من العمل السياسي مفهومه المكنون في علم الدولة الحديثة، وفي الحالتين أريد أن أصف فشل، أو عدم نجاح، الخطابات والمسالك، العنيفة وغير العنيفة، في تأسيس عمل سياسي منظم وممأسس، إلى قدر ما، يسوس مجتمع الثورة، ويحمل قضيتها، قضيته؛ أي: معالجة حصار العمل السياسي الجامع، بالمعنى الإيجابي في حالتنا، حالة الثورة السورية ومجتمعها. وإن المساهمة في العمل السياسي التي سترد كثيرًا، المشاركة السياسية، لا يراد منها ما قد يتبادر إلى الذهن من أفعال المشاركة في الحياة السياسية الحديثة في سياق مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، حيث سائبين بدايةً غياب ذلك فعليًا في سوريا، ولكن المقصود، وهو يختلف بين الفصلين، هو دعم النسق السياسي الآخذ في التشكل بعيد الثورة، ليس ماديًا فحسب؛ بل كل ما يصب في هذا النسق من أفكار وأقوال، ومن مشاعر الانتماء إلى قضية الثورة، والمشاركة في الشأن العام، والإرادة في التغيير أو التحول، أي الهدف التغيير في النظام السياسي القديم أول الأمر، ثم تغييره عبر القضاء عليه بعد ما تبين عدم القدرة على الفعل الأول بسبب بنية النظام نفسه، وكان يبدو بادئ ذي بدء أن النسق عام، وكان يمكن أن يبقى عامًا وأقوى. وفي الفصل الثاني: وفي ضوء شرح العوامل المفضية لذلك، أوضح، كيف صار الفعل عنفيًا كله أو جلّه، عنيفًا كاستجابة لعنف النظام القديم، ثم كفعل خلاص ومقاومة وتحرر، ثم كيف تشظى

النسق الآخذ بالتشكل إلى أنساق، بعضها سابقٌ وقديمٌ ومكتمل نظرياً في مخيِّلة الفاعل فيه، وبعضها مبتور أو منتظر أو متوقف على أنساق فرعيّة مكنونة في النظام السياسيّ القديم، وعلى مؤسّسات^(١).

(١) تمّ تحرير المصطلحات والمفاهيم الموقّفة هنا من خلال، علم الاجتماع السياسي: مقارنة إستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي، د. إبراهيم الأبرش.

توطئة

اندلعت الثورة السوريّة في الـ (١٨ من آذار/مارس ٢٠١١م) كانتفاضةً للمجتمعات المحليّة لا سيّما في الأطراف المدينيّة^(١) على سلطة الأمر الواقع التي فرضت نفسها بعد انقلاب حافظ الأسد (١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٠م)، وترسّخت بمجزرة حماة الـ (٢ من فبراير/شباط ١٩٨٢م)؛ انتفاضة متمخضة عن تراكمات عوامل عديدة ومختلفة، تفاقمت سوءاً عقب نقيصة التوريث^(٢)؛ ليس لأنّ فترة حكم الأسد الابن أسوأ من أبيه من حيث الطريقة والعقليّة، وإنّما بسبب تفاقم تردّي أوضاع معيشيّة لفئات أوسع نسبياً من

(١) هذا التوصيف استخدمه الأستاذ عزمي بشارة؛ ويحمل على أنّ الثورة السوريّة لم تكن عند انطلاقتها لا ثورة نخبة، ولا ثورة فلاحين، أو ما شابه، وإنّما كانت نواها تتوزع على أطراف المدن الكبرى، وفي مراكز المدن الصغرى، ثم تمددت بالاتجاهين طيلة الفترة السلمية الصرفة، وكذلك كانت ملامح بدايات الاستجابة العنيفة لعنف السلطة المفرط. وإنّ هذه النوى هي التي استمرّت وأسست فيما بعد الكفاح المسلّح، وفي فترات تمدد المظاهرات شاركت فئات أوسع وحدثت تجمعات كبرى في حمص وحماة ودير الزور ودرعا.

(٢) ورث بشار الأسد الحكم بعد وفاة أبيه صيف (عام ٢٠٠٠م) في سابقة منكرة من نوعها في نظام جمهوري، ووافق ذلك عملية انتهاك هزليّة للدستور مع وعود بالإصلاح سيحيف بها النظام لاحقاً.

الشعب السوريّ نظرًا لتبنيّ سياسات اقتصاديةٍ مبتسرة، مع ظهور رجال مالٍ وسلطةٍ مستجدين إلى العلن، وتمايز فئات مترفة ومترفة جدًا في الفترة ذاتها. وما أراه مهمًا هنا هو لفت النظر إلى أهميّة تغيّراتٍ مرافقةٍ في التفكير والسلوك اعترت عامّة الشعب السوريّ، لا سيما جيل الشباب الصاعد، حيال أوضاعه وأوضاع بلاده، ذات جوانب وتظاهراتٍ مختلفة، مردّها هذه المرّة إلى الانفتاح على الأفكار عبر وسائل الإعلام التقليديّة وغير التقليديّة وتساعد تأثيرات العولمة؛ وأرى أنّ هذا الجانب أبرز في الحالة السوريّة؛ لأنّ فترة الأسد الأب امتازت فعلاً بالصمت المطبق، والانغلاق الرهيب، والخوف الشالّ، والجمود الخشبيّ. انتفاضة معتلية زخم ثورات الربيع العربيّ وسقوط ابن علي ومبارك، حيث وجدت أسبابها في الفساد السياسيّ والاقتصاديّ القديم الذي تفاقم كماً. هذا كله مارس دور (المذكّر) بسيرة الشعب والسلطة القاسية، وتوقّ السوريين لممارسة حياةٍ سياسيةٍ طبيعيّة، أو قريبة من الطبيعيّ، ونوّل مستوى لا بأس به من الكرامة والحريّات العامّة، والرفاه الاقتصاديّ والاجتماعيّ، ممّا هو متواءم مع الحدّ الأدنى من معايير العصر.

ولم يكن الاندلاع مباعثًا لا للسلطة ولا لغير المتحفزين من الشعب السوريّ؛ فقد سبقته إرهاباتٌ تمثّلت في وقت مُبكرٍ بياناتٍ وتحركاتٍ نخبويّةٍ أو محدودة، وحوادث صدام معزولة في نقاط التوتر مع ما رافقها من تفعيلٍ لآليات القمع بعد نكوص رأس النظام عن وعوده إبّان أزمته في لبنان حال خروجه (سالمًا) منها،

وبعد غزو العراق وتداعياته الخطيرة، وحملات النظام الأمنيّة الداخليّة بوصفه شرطياً وظيفته المساهمة عند الطلب في محاربة الإرهاب. وفي الأيام الأخيرة قبل الموعد المضروب في سجل مصائر الناس شهدت البلاد تجمعات محدودة زماناً ومكاناً بعضها نخبوي وبعضها مطلبّي، أو كحالة (فزعة) -نجدة بلهجة أهل حوران والجزيرة- ومن نافلة القول: إنَّ مثل هذا يُمثّل صدمةً في الجوّ السوريّ وانتهاكاً لسرّ وجودٍ وبقاءٍ مثل النظام السوريّ.

لا بُدّ من القول إنّ النزول إلى الشارع، سواء منه العرَضِيّ أم الذي فتح صفحةً حقبةً جديدةً في (٢٠١١/٣/١٨م) كان يُمثّل الاستجابة السياسيّة الوحيدة الممكنة والمتاحة بالنسبة إلى الشباب اللّا حركيّ المغترب عن الدولة، وعن أيديولوجيات الستينيّات، ورُهاب الثمانيّات، وطقوسيّة المؤسّسة الدينيّة الرسميّة المنافقة؛ إذ إنّ الطغمة الأسدية تماردت في استئصال مظاهر ومقومات أي حياة سياسيّة في سعيها لتأييد قبضة العلويين على مقاليد السلطة؛ هذا التصريح سيُنتج علّتين فهّمهما لازمٌ لتوقُّع مظاهر هذه الاستجابة، أمّا الأولى؛ فهي عدم وجود وسيط بين جهاز القمع والعقاب (جهاز الأمن) ومختلف أطراف الدولة والمجتمع، وأمّا الثانية؛ فهي عدم توفُّر أيّ نظامٍ يمكن للجُمهور من خلاله التعبير عن ذاته؛ ممّا سيجعل الشارع هو الساحة الوحيدة بهذا المعنى، والصراع هنا ليس من نوع الصراع على الشارع السياسيّ كما قد صوِّر الأمر في بداية الثورة، بل هو من نوع القتال على إيجاد هذا

الشارع لشقّ الطريق نحو خلق ظروف نشوء ومأسسة العمل السياسي كلياً للوصول في النهاية إلى حيويّة (الشارع السياسي)، وهذا كنه الاختلاف الثاني بعد طبيعة النظام الطوائفيّة العصابويّة الذي سيرسم الفرق بين مسار الثورة السوريّة من جهة، واليمينية والتونسيّة والمصريّة من جهة ثانية، حيث تتمايز وسائل وتظاهرات وتفاعلات استجابة الأفراد والجماعات للحدث المؤسس على أرضيّة مقدار ضيق هامش الحريّة المتاح في الحياة السياسيّة وقدرة المراقب على تلمس الخطوط غير الواضحة بين الدولة والسلطة القائمة . ولا جرم أنّ تجربة الثورة تجربة إنسانية جذريّة فريدة عموماً، وفي الحالة السوريّة خصوصاً، حيث أضحت وشيجة مؤلمة كوشيجة الانتماء إلى المجزرة العامّة والمنفى؛ فلقد صدمت وجدان الناس وأثرت بعمق في شتى مناحي الحياة، ولا مست حتى نظرتهم للوجود؛ فلم يسبق لهم أن خبروا مثلها، لا سيّما مع رسوخ نظام دوليٍّ جائر شديد التعقيد. حيث فاقت مأساتهم ما أصاب جيرانهم الفلسطينيين والعراقيين واللبنانيين من قبل. ويمكن القول بأنّ تجربة شعوب هذه الدول قد سببت تلكؤ السوريين في الانطلاق قبل سقوط نظامي مصر وتونس لإدراكهم تشابك وتعقد ملفات المشرق العربي^(١).

(١) للتوسع في هذا الباب، وما يخصّ التحركات المعارضة للنظام بعد تولي الأسد الابن ونهجه السياسي والاقتصادي الذي هيأ للثورة، يمكن مراجعة: عزمي بشارة، «سوريا: درب الآلام نحو الحرية-محاولة في التاريخ الراهن»، الدوحة/بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (٢٠١٣م).

الفصلُ الأوَّلُ

تطوُّرُ العملِ السياسيِّ

● إقْفَارُ أرضِ العملِ السياسيِّ عشيَّةَ الثورة

قتل نظامُ السلطة القائمة بقيادة عائلة الأسد العمل السياسيَّ إذن، ومن ثمَّ أجهز على مقوّماته من خلال عمليةٍ طويلةٍ يمكن رسم ملامحها بالخطوط التالية:

* تصفية نخب العمل السياسيِّ باغتيالهم، أو اعتقالهم أو إخراجهم إمَّا إلى المنفى أو إلى تحت ولايته لاستهلاكهم في خطابه، وطالت الوسيلة الأخيرة شتَّى الأطياف والشخصيات الرافضة له من وجهات المجتمع وعلماء الدين إلى النخب الحزبيَّة والفكريَّة.

* تفجير الناس والإمساك بدرجة الفقر عند نقطةٍ فوق الحرمان بقليلٍ؛ ممَّا أشاع (ثقافة الفقر) والتي «تسبب في خمول فئات وطبقات وجهات من الناس وسكونهم ولا مبالاتهم، وعدم رغبتهم في التغيير أو عدم قدرتهم عليه، ما يحول بينهم وبين مُقوّمات تغيير الأوضاع المتردِّية في دولهم»^(١). وعلى نحوٍ أبلغ دقَّةً وترتيباً في

(١) آصف بيّات، «الحياة سياسة، كيف يُعبَّر بسطاء الناس الشرق الأوسط»، طبعات =

توصيف الحال في سوريا (الأسد)؛ فإنَّ علةَ ثقافة الفقر مفردةً عاجزةٌ عن تفسير لماذا يستكين الناس لمثل سلطة الأسد، ويمكنني القول بأنَّ القمع والتخويف كسلوكٍ مستدام، ثم الخوف والفقر، هو المركب المسيطر في طبقاتٍ، كما أنَّ الأسد نسج علاقات سلطته على شبكة منتفعين وفساد كغيره، وكحالة متميزة في المشرق العربيِّ عبر تطيف المجتمع وتسفيله؛ ما يفضي إلى تجمُّع عتاة الأقليات والمصالح حول السلطة، أمَّا ما يخصُّ الفقر بالذات فما يفضي منه إلى الخمول والرضى هو الفقر المُطاق، وهو الحالة التي تحافظ بها السلطة على مستوى من تفكير وتجهيل فئات وطبقات لتركهم محتاجين دومًا لشبكة الفساد والسلطة التي فوقهم.

* تعليق مصير كلِّ شيءٍ وكلِّ أحدٍ بشكل مباشرٍ وفجَّ بيد جهاز القمع الذي عمل على إدارة المجتمع من خلال التعامل مع عناصره الأولى بطريقة البيع والشراء وإثارة الحزازات الطائفية والمناطقية والقبلية، والإيهام بالسيطرة عليها بإشاعة خطابٍ سلطويٍّ أستاذوي.

* اللعب على وتري الأمن؛ على مستوى الخارج عبر المساهمة بدور شرطيٍّ للنظام العالميِّ مع تقمُّص دور الممانع، والأمان على مستوى الداخل عبر خطاب اللُحمة الوطنية.

= ستانفورد (٢٠١٠م). وهو مجموعة مقالات طويلة، واقتبست منه ما بين فارزتين لتوضيح السياق.

* خلق وإظهار الفساد عن طريقة المتاجرة بالقوانين والصلاحيات، وترسيخ العلاقة الزبائنية بين الدولة والمواطن، وتكريس أخلاق النفاق العام والرضوخ والنفعية والسلوكيات السقيمة، وهذا تفاقم في العقد الأخير مضافاً إلى سياسات مالية فاسدة عززت الفقر ونمت طبقة رجال الأعمال وثيقة الصلة بجهاز الرئاسة والمخابرات أكلت اليابس والأخضر.

* وفي السنوات الأخيرة قبيل الثورة عمد النظام الأسدي، فوق كل شيء^(١)، إلى ممارسة سياسات تستهدف تغيير بنية المجتمع السوري عبر فتح المجال واسعاً أمام (الملحقيات الثقافية) للجمهورية الإيرانية والجمعيات التابعة لها^(٢). لقد خلق هذا

(١) وكذلك عبر إظهار الفساد الأخلاقي الذممي من خلال نشر الرذيلة والمخدرات والعقاقير، أو عدم معالجتها، أو معالجة ظروفها في بيئات مفقرة ومجهلة وبطالة وعشوائيات، نشرها عبر مشاريع رجال الأعمال المرتبطين برجال الأمن فيما يتعلق بالرذيلة والمخدرات والعقاقير، وعبر دعوات تحررية ثقافية شكلية مشوهة تتركز في الإعلام أساساً وغيرها فيما يتعلق بتميع الشباب وتغريبه وتبديله عموماً، ومعلوم أن ذلك لا يحدث في سياقٍ حيث يبقى النسيج الاجتماعي مستقرًا، وحيث يتم تحديث الدولة ودمقرطتها، وفتح المجال أمام الحريات السياسية والعامّة، وإتاحة الفرصة أمام مؤسسات المجتمع المدني لإحداث التوازن وما إلى ذلك، وأنما في سياق فساد عام إداري وأخلاقي، يستخدم كآلية من آليات السلطة لإضعاف مقاومة المجتمع المحكوم.

(٢) الباحث الفلسطيني خالد سنداوي، دراسة «دور الشيعة في سوريا»، نشرت (يونيو ٢٠٠٩م)، في دورية (كرنت تريندس)، (اتجاهات معاصرة)، وأعيد نشرها مترجمة على موقع زمان الوصل (يناير ٢٠١٤م)، وذلك للتوسع في قضية نشر التشيع في سوريا (كمؤشر على طائفية نظام آل الأسد والنفوذ الإيراني المفتت).

التشيّع توترًا معتبرًا في بيئات محلية عديدة في سوريا، وسط شعور مزعج بأنّ إيران تبتلع (الشام) عبر التمدد المذهبي والاقتصاديّ الفاسدين.

* سعي النظام إلى تطويق أو تطويع منظّمات المجتمع المدنيّ والجمعيات الأهليّة والنقابات العماليّة وخمجها بفساد كفساد مؤسّسات الدولة، دولته.

ووصل الأمر به إلى الانقلاب بكلّ وقاحة على ما كان قد قدّمه هو من إصلاحات سخيّة في ما سمّي وهما ب(ربيع دمشق)^(١) كتجميل لبداية عهد الأسد الابن.

* عمل على نحوٍ مديد ومثابر، وخلال دولتي الأسد الأب والابن، على تزييف نخب مثقفة وهميّة من إعلاميين وفنانين وأدباء وكتّاب ومسرحيين، وأغلبهم في حقيقة الأمر من الطائفة العلويّة. هذه الوسائل متداخلة وتشكّل حلقةً معيبة. وتنبع أهميّة تفصيلها من حقيقة أنّها وبسبب طول فترة النظام كمنّت في عقول المواطنين ومفاصلهم؛ ممّا يُحيلُ إلى معضلة العمل السياسيّ التي باتت أحد أبرز فصول ملهاة المأساة السوريّة. من هذه الحالة غير

(١) «ربيع دمشق»، مقال تعريفّي، (فبراير ٢٠١٢م)، مركز كارنيغي للشرق الأوسط. «ربيع دمشق» هو الاسم الذي يطلق على فترة من النشاط المعارض المكثّف والتحرُّر السياسي المؤقت الذي أعقب وفاة حافظ الأسد في (عام ٢٠٠٠م). تميّز بمطالب الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية، التي أُدخل بعضها مؤقّتًا قبل أن يتم وقفه.

الطبيعية لا يمكن تصور تطور سريع لعمل سياسي طبيعي أو غير مرضي، ومن هنا نقول بعدم إمكانية الهات خلف الدعوات المبكرة لوضع (برنامج واضح للانتقال السياسي) و(تصور كامل للدولة المنشودة)؛ لأن هذا التسرع لا يعبر فحسب عن انصياع لأوهام قوى معادية للثورة تريد تفصيل الدولة على قد مصالحها وحسب، بل يؤدي بشدة إمكانية التأسيس لعمل سياسي جذري يستجيب للواقع ولا يقفز عليه، فيستجيب له الواقع ولا يتجاوزه، ويقطع بالنتيجة أسباب التشرذم الوخيم بعد خلو الجو من خطاب اعتصامي.

في هذا السياق نتخيل ثقل العبء الملقى على عاتق رجال الثورة مرة واحدة عشية الانتفاضة لا سيما مع دأب سلطة عصابوية طوائفية على استئصال طليعتهم وصفوتهم، وإطلاقها لعناصر الفساد التي كانت مبنوثة في جهازها البيروقراطي والقمعي، وكذلك التي تنمو على أطراف هذين الجهازين أو التي توجد كحالة شاذة في أي مجتمع آخر (طبيعي أو قرب طبيعي). هكذا انتقل القادمون الجدد -سواء منهم الأقرب للصلاح منه للفساد أم العكس- انتقلوا من ظروفهم الوضيعة إلى أبنه الميدان العام، ومن تحت السلطة التي كانوا يرزحون تحتها وأشرب أكثرهم أخلاق السلطة^(١).

(١) حنة آرنوت؛ «في الثورة»؛ ترجمة: عطا عبد الوهاب، الطبعة الأولى، بيروت، (٢٠٠٨م)، المنظمة العربية للترجمة، تم نقل المعنى بتصرف.

• تخلُّق العمل السياسيّ:

بحدّ ذاته، مثل نزول الناس إلى الشارع ضد نظام الأسد ودولته نشاطًا سياسيًا أعادَ اكتشاف المتظاهر لنفسه كذاتٍ سياسيّةٍ فاعلة، وبدأ يمنحها الثقة والمعنى بإطلاق، ويسترد لها رويدًا رويدًا كرامتها المهذورة، ويرد على إهانة الانقلاب والمجزرة والتوريث والصمت الطويل اللابثة في عمق وجدان السوريّ؛ ولذا: اتسمت المظاهرات السوريّة (بغنائيّة فريدة)^(١) تنوعت بتنوع اللكنات وتراوحت بين اللحن الحزين والهزج، ومثّلت هذه الظاهرة مع ظاهرتي اللآفات والمظاهرات الطيّارة -تجمّع سريع يدوم فترة قصيرة لتجنّب الملاحقة الأمنيّة- والفيديو أو النقل المباشر المتقطع الوسيلة الوحيدة للتعبير عن التناقض التالي: «الشعور الغامر بالحرية ولذتها والشعور الخانق بقهر النظام المزمّن وقمعه الحاد الدامي»، وصارت الطريقة اليتيمة لإبلاغ الذات، قبل الآخر، الرسالة

(١) هنا مقاطع فيديو منتقاة من المظاهرات في المدن والأرياف السورية، والتي استمرت كمظهر رئيس حتى نهاية (٢٠١١م)، ولم تخفت إلا قليلاً، حتى منتصف (٢٠١٢م)، واستمرت بإصرار بعض مظاهرها حتى اليوم درعا (١٨ / ٣ / ٢٠١١م)، وحمص اعتصام في الخالدية وحماة، جنوا جنوا البعثية وساحة العاصي ودير الزور، ودوما، ومئات نقاط التظاهر غيرها على كامل التراب السوري وعلى امتداد زمني مثل إصرارًا فريدًا رغم شدة عنف القمع وسقوط عشرات آلاف الشهداء، حيث وثق كل تحرك أو مظاهرة أو نشاط بالفيديو؛ لإيصال رسالة الناس من ليل (جمهورية الصمت)، ولتخليد اللحظة في (بلد النسيان المنسي). وهنا موقع مركز خرائط الثورة السوريّة.

السياسية، وللمطالبة بالإنصاف خاصةً بعد (صيف ٢٠١١م) حيث فضت كل الاعتصامات ولاذ النشاط التظاهريُّ بالأطراف والحارات بإصرارٍ فذُّ على المواصلة رغم رفع جرة القمع. وفي السرِّ كان التنسيق يتم عبر غرف المحادثة على وسائل الاتصالات (سكايب)، أو عبر تنسيقات الأحياء أو بشكل رسائل عامّة علنيّة في وسائل التواصل والفضائيات.

من رحم التظاهرات بدأت تتخلق قوى سياسية غير تقليديّة - لا تنتمي لا تنظيمياً ولا فكرياً إلى قوى المعارضة النمطيّة؛ قادة ومنسقو المظاهرات والناشطون الإعلاميون والإغاثيون والشباب الذين عرفوا من قبل الثورة بنشاطهم شبه السري، أو اهتمامهم بالسياسة أو الشباب الذي (ولده) الثورة. وأسجل بادئ الأمر غياب الجماعات الصوفيّة وأغلب دعاة المنابر، وذلك لقرب فئة منهم من شبكة مصالح النظام ومؤسّساته، ولخوف فئة نظراً لاشتغالهم ووجود سجلٍ أمنيّ لهم، أو لتشرب فئة خطاب الفتنة الغيبيّ (والسياسة تفسد الدين)، وكذلك غياب الخطاب السلفيّ الجهاديّ، وهو محدود الأثر والنطاق أساساً في سوريا قبيل الثورة؛ غياب دور هؤلاء من حيث الحشد كفرق وجماعات وتيارات، وربّما شارك أفرادهم فرادى أو ضمن نطاقات ضيقة، وربّما شكك بعضهم شرعيّة وجدوى المظاهرات. وسُجل حضور الشباب أو بعض الشخصيات المنتمية (فكرياً)، أو (وجدانيّاً) إلى حركات وتجمعات تقليديّة كالإخوان المسلمين وإعلان دمشق أو القريبة منها ومنتقنين

مستقلين وفنانين وبعض الوجوه العامّة -وهؤلاء سجلوا حضورهم كأفراد أساساً وفي الأشهر القليلة الأولى بسبب اشتهاهم وسهولة ملاحظتهم- واستمرّ ذلك حتى بداية الصيف الأول، وقد شهدت شخصياً مرةً خيمةً في ضاحية المعصميّة قرب دمشق ألفت فيها شخصيات عامّة من (تيارات وطوائف مختلفة) خطابات سياسيّة، وشهد الناس مثلها في غير مكان وزمان^(١).

● تمايز الفاعلين في السياسيّ

المساهمون في العمل السياسيّ

أين استقرّت المظاهرات بعد تمادي القمع هو علامةُ المساهمين الحقيقيين المقتنعين ومادّتهم الأساسيّة، وإلى أين امتدّت في الفواصل القصيرة التي خفف الجهاز الأمنيّ ومليشيات الشبيحة من كثافة الرصاص الحيّ هو علامةٌ على أنّ لأسباب الثورة وأهدافها وجاهة وأحقّيّة وأهليّة وشعبيّة. عشية الثورة يمكن تصنيف الجماعة البشريّة بالنسبة إلى مواقعها من السلطة الحاكمة في سوريا بطريقتين: الأولى علويّ/غير علويّ، وبناءً عليه يتم نسج علاقات

(١) (١٥ تمّوز/يوليو ٢٠١١م) قتل العشرات في حيّ القابون في دمشق، وهو حيّ في طرف العاصمة كان معقلاً للمظاهرات، وظلّ كذلك للعمل المسلح، وفي تلك الليلة من (جمعة أسرى الحرية) عقد مجلس عزاء حضره فنانون وشخصيّات عامة من طوائف مختلفة، وكان النظام قد ارتكب هذه المجزرة بالذات لعرقلة عقد مؤتمر الإنقاذ الوطنيّ الذي قررت المعارضة عقده في إسطنبول والقابون في دمشق.

السلطة^(١)؛ نتج عن هذا وما رافقه من السياسة الموصوفة في الفقرة* مركبٌ اجتماعيٌّ مريض مرشح للانهار، يمكن تشريحه بطريقة ثانية إلى: (١) البشاوات القدامى والمستجدون وهم القلّة. (٢) الذين تحتهم من شبكة التجار وكبار الموظفين لا سيّما المسؤولين الأمنيّين. (٣) الطبقة المتوسطة المثقلة بأعباء الحياة اليومية والآخذة بالانكماش. (٤) العاطلون عن العمل (بلغوا ٣٤% حسب تقديرات مؤسّسات دوليّة)، والمحتاجون للإعانات بعد سياسة رفع الدعم عن سلعٍ أساسيّة، كالوقود وهم حسب تقديرات الحكومة في ذلك الوقت ما يربو على (٥ ملايين) أي ربع التعداد العام. (٥) المحرومون والبؤساء. يجب الانتباه إلى أنّ تحت كل طبقة تقبع تشكيلة من علويّ وغير علويّ، لكن دون نسب تمثيلهم في التجمع البشري الرازح تحت سلطة النظام الأسدّيّ، مع فارقٍ آخر مهم وهو أنّ مالك المال ليس بالضرورة ذا نفوذٍ وقوّة، فقد يحتاج لتسيير أعماله إلى رضا موظفٍ علويّ يجلس في طبقة متلقي الإعانات وهكذا.

هنا لانحاول حصر سبب الثورة في عامل اقتصاديٍّ أو اجتماعيٍّ ما، أو القول بأنّها مجرد علوٌّ صوت مطالب

(١) تحت غير العلوي ثمة أصناف: (سنّي) (متماهٍ مع السلطة، غير متماهٍ)، غير سنّي)؛ ونسج علائق السلطة على مستويين: دولة عميقة علويّة صرفة مع تنويع غير علويّة، دولة ظاهرة شكلية دون أن يصل السنة إلى النسبة المتوقعة.

جَهْرِيَّة، أو تفاقم انتفاضات جماعات إثنيَّة أو طائفيَّة، ولكن، وبسبب ما أشرنا إليه من غياب أي مظهر حيٍّ للتنظيم وللعمل السياسي، وعدم وجود أحزاب سياسيَّة لا دينيَّة ولا غير دينيَّة، والافتقار إلى مؤسَّسات المجتمع الفاعلة سياسياً، سواء منها الدينيَّة أم غيرها مثل: (النقابات، أو الجمعيات، وسوى ذلك)، يضطر الباحث إلى العودة إلى البنى الأولى لفهم طبيعة الاستجابة السياسيَّة لحدث ما؛ ولذلك: فهي ثورة شعبيَّة وثورة أحياء ومجتمعات محلِّيَّة تُمثِّل تكثُّف العوامل المُطلقة في زخم الربيع العربيِّ؛ ولهذا: غاب عنها في البداية هيمنة أي خطاب واضح من دينيٍّ أو غيره، إنَّها ثورة السوريِّ -بصرف النظر عن العلة الهوياتيَّة التي ظهرت لاحقاً في سيرة الثورة- بكل ما فيه من حاضر وماضٍ، من يأس وأمل، من خطيئة وتقوى؛ وعليه نحاول فقط أن نحدد الجهات المساهمين؛ أين استقرت إذن المظاهرات كان المساهمون.

● المساهمة باعتبار الجهة:

- الجامع وأئمة المساجد: لا بُدَّ أن نُسجِّل أن الدين متضافرٌ في حياة الفرد والجماعة في سورياً مع كلِّ عوامل الانتفاضة، ومتظاهر بالتالي في شتَّى نشاطاتها؛ ولذلك فإنَّ القول بكونه حرَّك، أو لم يحرك الناس يستند فقط إلى أشكال التعبير وسمات الخطاب الظاهرة الذي ساد المرحلة السلميَّة. ويجب النظر في الأمر أوَّلاً وفقاً للواقع الذي تمَّ تسجيله ونقله -أي: ليس من منطلق جدليَّة العلمانيَّة والإسلام السياسيِّ والخلاف الفقهي في مسألة الخروج

والثورة- وهنا نسجّل، مثلاً، أنّ المؤسسة الدينيّة الرسميّة والجماعة الكفّاريّة والجماعة الكلتاويّة والقيسيّة دعمت النظام بخطاب الفتنة الغيبيّ، وأنّ المساجد كان لها دورٌ كمكان للاحتشاد لا الحشد، ووظيفة لميقاتية التظاهر. حتى إنّ أئمتها حاولوا إمساك العصا من الوسط بدايةً وهذا نقاش معروفٌ في تلك المرحلة. ففي رمضان الأوّل على سبيل المثال اعتبر كثيرٌ منهم مثلاً أنّ ترك إتمام صلاة التراويح للعشرين بهدف التظاهر قلّة تديّن، ومثل هذه الأساليب التي مارسها طلاب العلم وغيرها كتنقل رسائل الرئيس في غوطة دمشق في جمعة الإصرار -موعد ضرب للتظاهر-، لكن هذا لا يعني إلّا النظر بتوازن؛ فمن جهة أخرى شارك طلبة العلم والأئمة والدعاة والمتدينون في نشاطات الثورة المختلفة بوصفهم جزءاً منها لا بوصفهم يقودونها أو يمثلونها أو يوجّهونها، ولا يخلو الأمر من دور رياديّ، فالشيخ الصياصنة^(١) خطيب الجامع العمريّ في مدينة درعا أشهر من نارٍ على علم، وكذا بعض مشيخة حمص والغوطة وغيرهم، ولاحقاً برز موقف الشيخين الرفاعي والشيخ محمّد كريم راجح في دمشق.

- أرباب المشاريع والمهن الصغيرة الحرّة والعاطلون عن العمل: مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الاحتجاجات اندلعت في

(١) قناة الجزيرة، لقاء مع الشيخ الصياصنة، موقع يوتيوب، تاريخ التحميل (١٥ أبريل

أطراف المدن الكبرى وفي المدن الصغيرة والأرياف الكبيرة، ثمّ امتدت باتجاهين، ومن ثمّ عادت وتركزت هناك، ومع تقديرٍ عالٍ لنسب البطالة عشية الثورة، وتزايدٍ في تخرب المشروعات الصغيرة، والافتراق بين نسبة المتخرجين الجامعيين والمدرجين في سوق العمل (عاطلين متعلمين)؛ يمكن توقع أنّ هذه الفئة ساهمت بحرارة في الأمل الجديد^(١).

- الفلاحون: وأريد الأرياف في سوريا؛ (ليست هناك فئة عامة تدعى الفلاحين، بل هناك تشكيلة من الفئات الاجتماعية)، في ضوء هذا التوصيف العام يمكن القول على نحو مختصر: ثمة اختلاف واضح في مدى مساهمة الفلاحين في بدايات العمل السياسي -التظاهر وغيره- عائدٌ إلى اختلاف طبائعهم وظروفهم تبعاً لمناطقهم، ومن الصعب حصر كلِّ الأسباب والعوامل في هذا السياق. ولكن يفيد سردُ العوامل الإيجابية والعوامل السلبية المؤثرة في هذه المساهمة والمقارنة بين ريف دمشق وحوران من جهة وريف دير الزور والرقبة من جهة أخرى في إلقاء الضوء على ذلك.

(١) أردت هنا أن ألفت النظر إلى ظروف مهيبة ومفاعيلها وفاعليها، وهم مادةٌ معتبرة في الثورة؛ وإلّا: فإنّ فئة الأطباء والمهندسين والمدرسين قد كان لهم دور مهمٌّ في التحريك، وهم في سوريا كعموم الموظفين من أرباب (المهنة المتوسطة الدخل)، بل إنّ المهندسين من الشباب، وهم غير قليل، شكّلوا فئة كبيرة من العاطلين الجامعيين عن العمل، بعد تخلي الدولة عن الالتزام بتوظيفهم في السنوات الأخيرة، مع غياب تنمية اقتصادية حقيقية.

العوامل الإيجابية تتمثل في مدى حضور الوازع الديني، وأخلاق النخوة والفرعة، وشبكة التضامن الاجتماعي التي تحمي الفرد من قمع السلطة وتمنحه المأوى، وكذلك سوء ظروفهم في السنوات الأخيرة بعد السياسات الاقتصادية الجديدة لا سيما في الجزيرة الفراتية مع حالات القحط. أمّا العوامل السلبية فتتمثل في اختراق السلطة لهم بشبكة علاقات مع الوجهاء، وقلة الوعي السياسي أو ما تبقى منه، وشيوع ثقافة الفقر والخوف والرضا بالمقسوم، ونقص الكثافة السكانية التي تظهر فاعلية الحشد، ومحدودية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ومحدودية دور المسجد في أغلب المجتمع الريفي نوعاً وكمّاً^(١)، ومما يُشار إليه مفعول البعث كحزب ومؤسسة وتداخله في عملية الإنتاج الزراعي في الأرياف، وليس كفكر، وهو مفعول متباين تمّ تجاوزه بسرعة أكبر في حوران مقارنة بالرقّة ودير الزور والحسكة، وفي الأمر تفصيلات مع تطاول الثورة والحرب. يمكن من خلال نصب هذا الميزان رصد مظاهر

(١) أقصد الكثافة السكانية في عموم دير الزور والرقّة والحسكة؛ وبالتالي: قلة المساجد النسبية وضعف قدرتها على الحشد، وضعف دور المسجد من ناحية في توجيه الرأي والمساهمة في السياسة، وعدم وجود تاريخ ثقيل للإسلام السياسي في هذه المناطق، وضعف تقدير أهل الريف لأهمية المشاركة في النشاطات السياسية مثل التظاهرات وتشكيكهم بدورها، ويُضاف إلى ذلك خلل توزيع السلطة بين الريف والمدينة الذي رسّخه نظام البعث لتشقيق المجتمع؛ كلُّ ذلك كان سيّئاً أوضح في أرياف، وحتى حواضر حوض الفرات منه في غوطة دمشق، أو ريف حمص، أو ريف حماة.

الإسهام في الحدث السياسي وتوقع مآلات هذا الإسهام وتسجيل الفوارق بين المناطق في مرحلتَي السلمية والمسَلَّحة.

- الموظفون والطلبة: نظرًا لافتقارهم طويل الأمد للعمل السياسي النقابي، وتفشي ثقافة الفقر وأخلاق السلطة القائمة، ورهاب التحرك لتوقع هذ الفئة بالذات سهولة قمعها؛ لأنها معروفة في سجلات السلطة، ورهاب (قطع الرزق) نظرًا لكل ذلك؛ ظهرت محدودية مساهمة الموظفين كشريحة متميزة في العمل السياسي المتمثل في نشاط التظاهر، وبدا ذلك جليًا في فشل دعوات الإضراب من تحقيق نجاح واسع لا سيما في المدن المركزية. ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ القسمة الطائفية لوظائف الدولة لعبت دورًا في الحد من ذلك، وهنا نشير بأنَّ النسبة الإجمالية للقسمة رُبَّما تميلُ لصالح (الأكثرية) بطبيعة الحال؛ غير أنَّها لا تمثل صورة الواقع لا كمًّا ولا نوعًا وهذا هو المهم حيث تبدو سيطرة العلويين في الوزارات السيادية وأجهزة الأمن والجيش وفي عموم المكاتب المهمة الفعالة سيطرة شبه مطلقة؛ ولذا: كانت مساهمة الموظفين كأفراد، خاصةً في مرحلة تمدد المظاهرات، ورُبَّما عاشت شريحة واسعة تناقضًا أو (نفاقًا مجازيًا) غريبًا فقد ظهرت مقولات مثل (موظف صباحًا، وثورِيٌّ مساءً)؛ وهذا بسبب شدة اقتران الموظف بسلطة الدولة الأسديَّة في مخيِّلة السورِيِّين. هذا، ولا يجب أن نغفل الإشارة إلى استخدام السلطة لفئة من الموظفين قسرًا أو بالابتزاز في تسيير (مسيراتها الوطنية) لإظهار شارعها دون نسيان

حقيقة قسمة الموظفين في مؤسسات المدن الكبيرة كالعاصمة. أمّا الطلبة؛ فقد فشلت محاولاتهم الحثيثة لتأسيس عمل سياسي في الجامعات بسبب القمع المركز والشديد من قبل أمن الجامعات وشبيحة -مرادف سوري للبلطجية- (الاتحاد الوطني لطلبة سوريا)، وقد كان نشاطهم المهم في الثورة مع نشاط الناس في الأطراف، وليس كنشاط طلابي ممّا هو متعارف عليه. وفي هذا السياق يُذكر الدور الفعّال الذي لعبته جامعة حلب (جامعة الثورة) في تحريك ركود مدينة حلب، وتجدر الإشارة من جديد إلى أنّه في المناطق التي خفّ فيها الرصاص والاعتقال لفترات ولو قصيرة شارك المجتمع الطلابي بعنفوان أكبر في التظاهر وسعى لتنظيم نفسه كما في جامعة الفرات بدير الزور^(١)، وممّا أذكره تفاعل طلبة المدارس الإعدادية والثانوية والابتدائية، والذي يستحق الذكر في ثورة السوريين.

● المساهمة باعتبار الطائفة والعرق:

بدأت دعوة الثورة السورية واستمرت حتى الربع الأول من

(١) وممّا أنقله عن ناشطين من دير الزور وجامعتها (جامعة الفرات)، وما يتعلّق بحراكها طرفة وقعت فعلاً في معسكر للتدريب الجامعي الذي يفرض سنوياً على الطلبة من قبل إدارات الجامعات عبر كوادرات حزب البعث في اتحاد الطلبة وبالتنسيق مع الجيش، هو نشاط يشترط للتخرّج، يوم خرجت مظاهرات داخل المعسكر من الطلاب، وهم يرتدون اللباس العسكري، ولمّا ذكّرهم الضابط أنّهم مجنّدون ولا يحق لهم (ممارسة السياسة) أعلن نحوًا من (٧٥٠ طالبًا) انشقاقهم عن الجيش، وحدث أنّ غادروا المعسكر وخرجوا بمظاهرة على الجسر المعلق في المدينة.

عام (٢٠١٢م) دعوة ذات طابع وطني جامع؛ إلا أن ذلك لا ينفي أن المنتفضين بأغليبتهم كانوا من الأكثرية (السنة العرب)؛ ويدل على ذلك نقاط التظاهر التي عني ناشطو الثورة بنشرها أسبوعياً، كما لا يؤثر في مصداقيته مساهماتٌ محدودةٌ جداً (في نشاط التظاهر ضد النظام) من طوائف وأديان أخرى، فحتى هذه المساهمة ما كانت لتتم إلا في سياق أن الأكثرية بوصفها مادة سوريا الرئيسة قد تحركت، وهذا عائد ليس فقط إلى كونهم الأكثرية، وإنما إلى ممارسات نظام الحكم التي رسخت مفهوم الأقلية التي لن (ترحمها الأكثرية) لو تمثّلت في مؤسسات الدولة على قدرها الطبيعي، وإلى كون عموم السنة هم الأكثر تضرراً من السلطة القائمة كمّاً ونوعاً، ومع ذلك لم يتصرّف السُّنّة كطائفة؛ إلا في وقتٍ لاحقٍ تحت ضغط الإبادة والحلف الشيعي المتماذي سفوراً ووقاحة؛ وسبب ذلك عدم وجود هيكلية دينية هرمية عند أهل السُّنّة، وعدم شعورهم عبر القرون بأزمة (أقلوية أو مظلومية)؛ ومن الأدلة عليه أو من انعكاساته الانقسام داخل أهل السُّنّة على أسسٍ عدة اجتماعية واقتصادية مقابل شد عصب الطوائف حول خطاب مظلومية طائفي له جذورٌ في طبيعة مذاهبهم زادها ترسحاً الانتقال من نظام الملل العثماني إلى حقبة الكولنيالية التي لعبت على تعزيز خطوط الانقسام عبر توظيف دعمها للأقليات كنقاط توتر، ومن ثمّ حقبة الدولة الوطنية التي فشلت كدولة والتي ورثت

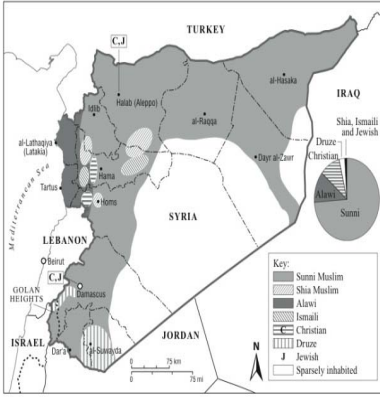
مكاتب الانتداب لتساهم في مفاومة ثنائِيَّة المظلوميَّة ومنح الامتيازات وإدارة النزاع الذي تعزَّزه^(١).

فالمسألة هنا تُبين صبغة نظام سابعة ومرتكزات قيامه ودوامه، ووصف مادَّة الثورة العامَّة، أكثر ممَّا هي القول إنَّ فريقًا يريد أن يحتكر الثورة، والتي كانت عند انطلاقها ذات جوٍّ وطنيٍّ جامع يمكن لهذه الأقليات أن تبني عليه، لكنَّها لم تفعل إلَّا على نحوٍ ضيق، وقد تحرك منهم أفراد أو مجتمعات محليَّة صغيرة مثل سَلميَّة في حماة ذات الغالبية الإسماعيليَّة، وقرى أخرى في السويداء ذات الغالبية الدرزيَّة، لا سيَّما في الفترة (السلميَّة شبه الخالصة)؛ إلَّا أنَّه سرعان ما تُبين الحدُّ الذي يمكنها الذهاب إليه، إذا استثنينا شخصيَّات لا تُمثل إلَّا نفسها. وإنَّ بعضها تضامن مع ملاحقين ونازحين من الثُّوار وأهلهم، لكن، ومع تطاول أمد الثورة واختلاطها بالحرب نكس بعض القلَّة التي تحركت منهم بدايةً تمامًا، وعاد بعضها إلى طبيعتها وكأنَّ الثورة ليست قائمة أو لم تقم، واستمرَّ بعضها الآخر، أشخاص أو فئات، في العمل المعارض أكثر منه في العمل الثوريِّ، كما سنُبين الفرق لاحقًا.

(١) يمكن مراجعة بحث عزمي بشارة: مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير على موقع المركز العربي للدراسات، أو التوسع في كتاب المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، برهان غليون، الطبعة الثالثة، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ومع قساوة الحرب تبيّنت أكثر طبيعة حراك بعضهم وقربهم إلى النظام، لا الثورة، وذلك بوصفه (أفضل الموجود)، وميلهم فقط إلى (المحاصصة) معه -لا مع الثورة- في الجهد الحربيّ، وفي الثمار في حال التسوية المحتملة. ولا شكّ أنّ جزءاً من المسألة لا يتعلّق بموافقة بعضهم على جرائم النظام، وإنّما بطبيعتهم وبسير الثورة السوريّة والحرب، لكن هذا يصعب رصده في حالة كهذه، فهنا أبحث عن مظاهر عمل سياسيّ، أو نشاط، في ظلّ ثورة وحرب، وبقية القضايا تبحث تحت عنوان المسألة الطائفية، أعني العوامل البنيوية أو الاجتماعية التي حالت دون تمايز وترقي أدوارهم في ثورة ضد النظام^(١)، أو تماهياها مع الثورة المنطلقة.

(١) من المفيد الاطلاع على دراسة تخصّص مدينة السلمية في حماة، والتي شاركت بداية على نحو لافتٍ في المظاهرات، ثمّ تمّ تطويقها تماماً، ما خلا مقاومة ضئيلة تمثلت في مليشيا قضت عليها جبهة النصرة، والمهم في الدراسة توصيف هذا المجتمع وفهم الممكنات والمحددات على أيّ حال، ومعرفة المجتمع والمجتمعات إبّان الثورة القائمة. الصراع في مدينة سلمية نموذج لتشكّل (المافيات) في سوريا، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطيّة، (أكتوبر ٢٠١٥م).



7.1



التوزع الإثني والطائفي على خارطة سوريا	خريطة توزع مظاهرات جمعة حق الدفاع عن النفس ٢٠ يناير ٢٠١٢،
from Seth Kaplan	مركز خرائط الثورة السورية

● مُساهمة الكرد^(١):

تبقى متميزة عددًا وطبيعةً فقط إذا قارناها ببقية الأطياف عرقًا وطائفةً، فلقد حشدوا لمظاهرات كبيرة ظاهريًا؛ لكنّها دون المتوقع نسبيًا، كما أنّهم عملوا عمومًا في إطار البنية الحزبية القائمة أصلًا، وهذا ما كان باديًا، وإن سُجّل ظهور حركات شبابية لا حزبية

(١) الأكراد في سورية ليسوا بنية متماسكة تمامًا، وعمومًا هم مسلمون سنّة إلا أنّ نسبة غير قليلة خاصة من الفاعلين ليست متدينة، بل وتنظر إلى صفة الإسلام كاضطراب في الهوية، وكذلك تختلف طبائعهم ودرجة تنظيمهم السياسيّ وتماهيهم مع الأكثرية بحسب موطنهم، فأكراد الجزيرة ليسوا كأكراد دمشق، أو جبل الأكراد في اللاذقية.

سرعان ما تراجع دورها، وإن استمرَّ نشاط أفراد منهم كفتة بعيدة عن التأثير في الوسط الكرديّ عمومًا. اصطدم الأكراد منذ وقت مبكر بمسألتهن القوميّة القديمة المتجدّدة، واستعجلوا الثمرات، ولم يتمكّنوا من عدم إظهار انقساماتهم العميقة، وتعاملت الفئة التي هيمنت على المشهد مع ثورة الناس بمنطق الغنيمة (العمل خلف ستار الثورة)، كما لم يكن الأكراد سواء، وهذا سيظهر لاحقًا على هيئة اتفاقات إدارات ذاتيّة ضمنيّة (ليست تحالفًا معلنًا، بل هي أقرب للتفاهم الاستراتيجي) مع النظام من أطرافٍ على رأسها حزب الاتحاد الديمقراطي^(١)، والتي سيتطور منها لاحقًا حاكميّات المناطق الذاتيّة في القامشلي وعين العرب وعفرين، أو انخراط آخرين في المجلس الوطنيّ السوريّ المعارض، أو عمل تيارات منهم مع (معارضة الداخل)، مثل هيئة التنسيق الوطنيّة، وعلى مستوى الأفراد، فثمة أفراد وجماعات في الجيش الحرّ، وحتى في بعض الفصائل المسلحة الإسلاميّة. يشبه هذا الوضع للقوى الكرديّة وضع قوى المعارضة التقليديّة من حيث تشاجر البيت الكرديّ، ولا شكّ أنّ خيارات الأكراد ليست واحدة ولم تتحدّد في معزل عمّا يحدث على الأرض السوريّة، وفي الوضع الحاليّ؛ فإنّ كلاً

(١) للتوسّع يمكن الاطلاع على سياق وعلامات مساهمة الكرد في الثورة السوريّة، راجع مقالتي: «ملاحظات في جذور مسألة الأكراد في سوريا وإسقاطاتها على الشأن الجاري». ومقالتي: «الكرد في سوريا وما التكريد؟» مساقات المحليّة ومآلاتها، دلشاد محمد، موقع الجمهوريّة. «القواعد الاجتماعية للأحزاب الكرديّة السوريّة»، رستم محمود (الجزء الأول، والجزء الثاني)، الجمهوريّة.

من وحدات حماية الشعب بطابعها القوميّ الشوفينيّ من جهة وتنظيم الدولة الإسلاميّة بغلوائه من جهة ثانية يُشكّلان العامل الأبرز في تحديد مستقبل الأكراد في سورّيّة في ضوء المسألة الكرديّة في الشرق الأوسط سيّما في تركيا (الدور المعرقل الحاسم) والعراق (دور حكومة كردستان الداعم).

وإنّ دور التركمان كان مميّزًا في البداية، أكثر منه متميِّزًا بالمعنى السياسيّ الفاعل، ولم ينظر إليهم بحساسيّة، كأقليّة لا من الخارج ولا من الداخل، وظهر دورهم في العمل المسلّح أكثر، حيث (تثق بهم الحكومة التركيّة)، لقد تماهوا مع الأكثرية على أيّ حالٍ، وعبروا عن اندماج أقوى من آخرين، وإنّ ظهرت مع الوقت تشكيلاتهم العسكريّة والسياسيّة التي تخصّصهم رغم كونهم يدعون الآخر إليها بوصف أنفسهم بالوطنيين السوريين، من مثل تمثيلهم كمكوّن في الائتلاف السوريّ المعارض، وتشكيلهم لفصائل عسكريّة لها مع هذا المكوّن تنسيقٌ. ولا جرم أنّ للموقف التركيّ من الثورة الدور الأكبر؛ إلا أنّ طبيعة هذا المجتمع وتاريخه تلعب دورًا يستحقّ الدراسة في هذا المجال^(١).

(١) على إثر بيان نشره حزب النهضة التركمانيّة، يدعو فيه الشباب التركمان خاصّة للتطوع كشرطة في المنطقة الآمنة التي تتحدث عنها تركيا، ثار جدلٌ وردود أفعال حول نوايا الحزب، ما دفع الحزب لسحب البيان والاعتذار، على هذا الرابط جانب منه: زمان الوصل، (تركمان سوريا) يحذر من التقسيم (والنهضة) يعتذر ويتراجع عن منشور تطوع شرطة في المنطقة الآمنة.

● انتظام المساهمة في العمل السياسي، وناظموها (القادمون الجدد)^(١) :

- التنسيقيات ولجانها واتحادها^(٢) : لم يكذِّم شهرٌ حتى تمايزت القيادات والناشطون الجدد، وانتظمت في ما سُمِّي (تنسيقيات)، ثمَّ تهيكلت تحت مُسمَّى لجان التنسيق المحليَّة التي أصدرت بيانها المؤسَّس في (٢٢ نيسان ٢٠١١م)، وتضمن مطالب إصلاحية في جوهرها. وفي حزيران من العام ذاته أُعلن عن (اتحاد تنسيقيات الثورة) من تجمُّع كبيرٍ للتنسيقيات موازٍ للجان، وقد اضطلع بدور إعلامي - حيث ضمَّ شبكة شام الإعلامية وشبكة فلاش وصفحة الثورة السوريَّة- حيثُ الثورة السورية كغيرها من ثورات الربيع العربي شديدة الاعتماد على التلفزيون والشبكة العنكبوتية، لكنَّ من غير المقبول نعتها بالظاهرة التلفزيونية أو الميديائية، كما جرى على لسان بعض المختصِّين، فالانتفاضة كانت تجري في الدماء والأعصاب والبيوت والحارات والشوارع والساحات وكانت تتطلَّع إلى الميادين لولا العنف الوحشي الذي حدَّ منها أفقياً فقط.

(١) للتوسع في هذا الباب: عزمي بشارة، سوريا: درب الآلام نحو الحرية-محاولة في التاريخ الراهن، الدوحة/ بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (٢٠١٣م).

(٢) انظر في البيان التأسيسي (١ حزيران ٢٠١١م)، وهيكلية اتحاد تنسيقيات الثورة السورية ونظامه الداخلي على:

ويشعر بهذا كلُّ من خالط مجتمعات الثورة حيث النقاش السياسي عامٌّ وجذريٌّ ويمتدُّ على مساحة كبيرة من الزمان والمكان. ولعبت التسيقيّات أيضًا دورَ تنسيق المظاهرات على مستوى القطر وحشد الجمهور وإصدار البيانات وتمير الشعارات. ويُلاحظ في هذه المرحلة صفات العفويّة والارتجال مع الإخلاص والحماس بسبب الجوّ الإيجابي العام. ولم يلبث الاتحاد واللجان أن انضما إلى الهيئة العامة للثورة حيث كوّنّا الكتلة الأكبر فيها.

- الهيئة العامة للثورة السورية^(١): ائتلافٌ واسع لشباب الثورة أعلن عنه في (١٨ آب ٢٠١١م) لتوحيد الجهد السياسيّ وتجاوز للمعارضة التقليديّة وربكتها، وفيه اللجان والاتحادات، واضطلعت بدورٍ إعلاميٍّ مهم حيث صارت مصدرًا معتمدًا للأخبار. وأسجّل هنا عدم وجود ميلٍ سريعٍ لتشكيل أحزاب أو حركات سياسية أو تجمعات صلبة، بل العكس تمامًا اتجهت نويّات العمل السياسيّ لتأكيد تميّزها وتمايزها وصفاتها المناطقيّة والجهويّة ولتشكيل ائتلافات رخوة وذات طابع (إلكترونيّ)، وقد يعود ذلك لضعف الخبرة في العمل المنظم وقلة الوعي بأهميّته لحسم الصراع، لكنّ العامل الأبرز يكمن في نجاح السلطة بتقطيع أوصال البلاد والحيلولة دون تشكل اعتصامات حيّة طويلة الأمد تسمح للتجمعات السياسيّة بالتطوّر خلافًا للعمل من خلف الشاشات الذي

(١) بيان تأسيس الهيئة العامة مع توقيع جميع مؤسسيها على هذا الرابط:

يعزز الفردية وللعمل في الأحياء الذي يضيق نطاق الرؤية، ففي الحالتين الأخيرتين يغيب ألق قوة التجمع والاعتصام، وهذا ما سترك أثره عميقاً في بنية العمل المسلح لاحقاً. وإلى المكونين السابقين لا ينتمي فقط شباب الثورة، بل كذلك الأمر، شخصيات معارضة؛ إلا أنها تشكّلت ضمن ظروف جديدة تماماً لا علاقة لها بطبيعة وسيرة هذه الشخصيات وهذه المعارضة.

- المعارضة التقليدية^(١): إن مفردة المعارضة مرفوضة أو مكروهة أو غير مستحبة لفئة غير قليلة من شباب الثورة وأهلها ومناصريها. أمّا السبب الأول والذي توضح مع بداية الثورة فهو أن هذه المفردة تحيل إلى دولة فيها برلمان وحكومة ومعارضة، وهذا ما يفهمه الأسد من دولته، وهو عينه ما يرفضه الخارجون عليه، لأن دولة الأسد ليست دولة؛ فلا حكومة لها، ولا معارضة إذن، الأمر في سوريا ثورة. ومع استمرار تداول هذه الكلمة من قبل وسائل الإعلام والسياسيين والمعلقين وأفراد هذه المعارضة أنفسهم، درجت الكلمة على مضض؛ إلا أنها حُمّلت حمولة سلبية أخرى عبر التمييز بين الثوار والمعارضين، أو ثوار الداخل من الفصائل المسلحة ومعارضة الخارج من رواد المؤتمرات والفنادق. ثمّ لما طال أمد الثورة السوريّة وصارت إلى حرب

(١) يصعب إدراجها مع القادمين الجدد، إلا أنّي ألحقتها هنا بسبب إعادة تفعيل دورها بفضل دماء المتظاهرين الثوار، ولتداخلها الفعليّ مع شأن الثورة بصرف النظر عن تقييمنا لدورها.

ضروس تتنازعها قوى كبرى قبل بالمعارضة في الخارج لأداء دور ما وتعمل معها في غير مجال وغير مناسبة، وانتظرت لتحقيق ما تعد به هي، وما توعد به، وهنا الكلام عن (المعارضة التقليدية) المنتظمة في بنى شبه معترف بها من قبل أطراف رسمية، وليس عن كل ما أفرزته الثورة من كل من هو في المهجر سيما القريب، انتظموا تحت سقف واحد أم لا، لكن هذا أضاف حمولة سلبية ثلاثة للمفردة، بسبب الفشل حتى في أداء دور يتوقع منها كمعارضة أو (حكومة منفي) مثل جلب الدعم من رعاتها الدوليين والإقليميين، سواء لجهة إسقاط النظام بتسوية أو بضربة، أم لجهة الدعم الإنساني للشعب السوري، أم لجهة إدارة ملف اللاجئين والنازحين أو تأمين أوراق ومستندات ووثائق مما يعتق السوريون من ملاحقة النظام وإذلاله، وكذا الفشل بمعنى التوحد والتآلف أو الانتظام في جمعية حقيقية. ولو أخذت الأسباب الثلاثة للمدلول السلبي لكلمة المعارضة بعين الاعتبار جملة واحدة؛ فإنني أقدر بثقة بأن النسبة الغالبة من السوريين تشعر بالانزعاج والغضب حيال المعارضة دألاً ومدلولاً، وهذا بطبيعة الحال بعد إخراج من يكفرها أو يخونها لأسباب بنوية أو عقدية من المنزعجين والغاضبين، إنها كلمة مزعجة بحق.

أرفض للأسباب الثلاثة السابقة الخلط المقصود والعرضي بين الثورة والمعارضة، فلا البداية ولا الاستمرارية في الانتفاضة كانتا بفضل تيارات معارضة تقليدية، على أن فئة منها التحقت بها في

بدايتها فتعرف غالبية شباب الثورة عليها لأول مرة قليلاً على الأرض وكثيراً على شاشات الفضائيات التي أصبحت تستضيفهم بفضل دماء المحتجين غير المصنّفين بعد، وأقبل كمحصلة وأمر واقع بوجود معارضة للنظام: جذرية تقترب من الثورة يمكن التعامل معها، وظاهرية أقرب للنظام الأسدي، أو أقرب إلى رعاة ومقدمات النظام بمعنى معارضة الأسد لانظامه المؤسس على مقدمات واعتبارات يجب نسفها، وأنفهم انتظام حشد من ناشطي الثورة في بنى وتشكيلات سياسية وإعلامية ومؤسسات ووحدات إغاثية وخدمية محسوبة على المعارضة أو ملحقه بها تنظيمياً، أفهمه كأمر واقع يصعب شرحه هنا. وهذا ضروري في إدراك تشابك الوضع في الحالة السورية، وعند أخذ موقف أو اتخاذ قرار من جهة بعيدة أو قريبة بحق إحدى هيئات أو تشكيلات المعارضة، فما يبدو متجانساً، وهو ليس كذلك في واقع الأمر. وقد أصنّف أنماط المعارضة -سواء الفاعلين الناشطين منهم، أم غير الفاعلين وغير الناشطين- كما آلت إليه الحال إلى:

- معارضة الداخل: أو المعارضة تحت سقف الوطن، وهذا اسم لا علاقة له بمكان المنتمي إلى هذا النمط من المعارضة، أكان في الداخل أم في الخارج؛ بل هو اسم لشخصيات وتيارات وأحزاب وجمعيات كانت تعارض الأسد مسبقاً، أو صارت تعارضه بمناسبة الثورة، وهي ترفض قوى الثورة المسلحة، وتجمعها عن قصد مع ما تُسميه منظّمات إرهابية بعد توسيع دائرتها، وتجعلها

جميعًا -إلا قليلاً- في سلّة تنظيم الدولة الإسلاميّة وعلى حدّ سواء مع جناح من نظام الأسد -بعض فروع المخابرات-، أو تراها أسوأ من هذا الجناح. وتتنظر هذه المعارضة من الوضع الحالي أن يؤوّل إلى داعمي الأسد لا للأسد، وهدف معارضتها النهائيّ تحصيل نظام محاصصة جديد على أساس طوائفيّ وإثنيّ يكون فيه للأقليات امتيازات، مع هامش حريّة يتعلق بمظاهر إعلاميّة وجنسيّة وثقافيّة، إنّها لا تسعى لاقتلاع مقومات ومقدّمات نظام الأسد، أو قد ترضى بعدم اقتلعه؛ لأنّها تريد الارتكاز عليه لبلوغ الهدف النهائيّ، ونموذجها لبنان وإنّ زعمت خلاف ذلك.

ويتنظم أكثرهم تحت مظلة هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي^(١) بشخصياتها وتجمعاتها في الداخل أو في الخارج، وتيارات وشخصيات تصف نفسها بأنّها علمانيّة أو يساريّة أو قوميّة، وفتة غير قليلة منها أقلويّ التفكير فوق كونه متممًا إلى أقلية. وهذا النمط وبالعودة إلى البداية فصاعدًا سيخرج فعله السياسيّ وخطابه

(١) هيئة التنسيق الوطنيّ لقوى التغيير الديمقراطيّ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (مايو ٢٠١٢م)، موقع:

<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=84397>.

وانظر في موقعهم الرسميّ للتعرف عليهم عن كتب

<http://syrianncb.org/>.

ولا بُدّ من الإشارة هنا إلى وجود طيف واسع ممّا يُسمّى معارضة الداخل من شخصيات وتيارات، وأنّ هيئة التنسيق لها شق في الخارج أيضًا، لكن مصطلح الداخل ليس نسبة فقط للمكان؛ وإنّما للنظرة إلى النظام بوصفه طرفًا، وهذا موجود في الداخل والخارج وسيفصل به، وأردنا هنا فقط لنشير إلى بدايات الثورة.

سريعًا - أو تتكشف حقيقة عدم جذريّة معارضته للنظام مع اضطرام نار الثورة- عن دائرة الفعل للثورة إلى الفعل ك(قناع للنظام)، أو (قفاز) للسياسة الروسيّة.

- معارضة الخارج، في حقيقة الأمر؛ فإنّه لم يبقَ في مناطق سلطة الأسد أيّ معارض جذريّ له، إلاّ في المعتقل، أو في الإقامة شبه الجبريّة وتحت الصمت، فالثوريّ والمعارض الجذريّ صار إلى مناطق سلطة الثورة أو إلى المهجر القريب أو البعيد بالترتيب، واسم معارضة الخارج صار أقرب إلى تصنيف مكانيّ؛ إلاّ أنّي أريد منه المعارضين لنظام الأسد جذريًّا، بصرف النظر عن موقفهم المتباين من مختلف الفصائل الثوريّة المسلّحة، وعن تصوّره للحلّ المخرج من الحرب، المنهي لنظام الأسد من جذوره.

النمط الأكثر جذريّة: وهو أقرب للثورة بعملها المسلح، ويتنظرها لتنتصر على الأسد، ويغلب مرحليًّا في رأيه وخطابه صوت المعركة، بمعنى أنّه يتجاهل أو يؤجّل خلافه مع مخالفيه وخصومه ممّن يُقاتل الأسد والاحتلال. هو يرى أنّ المقاتلين السوريين هم الحلّ كأمر واقع فرضه عنف النظام وتخاذل أو تأمر النظام الدوليّ، وإنّ كان يُفضّل أو يدعو إلى تسوية دوليّة جذرية أو قرب جذريّة تنهيه، أو لا يرفضها من حيث المبدأ، وهو أقرب كما سنرى إلى النمط الرابع والثالث من المسلّحين، كما قد يتعامل مع النمط الثاني وفق صيغ ملائمة. وتحتّه شخصيّات مُستقلّة أو منتظمة، متغايرة الانتماء الفكريّ، عمومها من الأكثرية السنيّة

العربيّة، بعضها نشط سياسياً أو مدنياً أو إعلامياً أو إغائياً. وأقدر أنّ الفئة الأكبر من أهل الثورة ومناصريها في الخارج قريبون من هذا الرأي. ومن المعارضين الجذريين لنظام الأسد معارضون جذريون لجلّ الفصائل المسلحة ولا سيّما اللون الإسلامي بمختلف شدّاته، ومعارضون لجلّ صيغ التسوية الأجنبيّة والإقليميّة المطروحة، وهؤلاء يصعب فهم ما يريدونه مرحلياً؛ إلّا أنّهم يريدون أشياء.

النمط الأقل جذريّة: وهو أقرب لمعارضة الداخل؛ إلّا أنّه لا ينتظر ضمناً انتصار الأسد أو رعاته، وإنّما فرض التسوية التي تخرج الأسد وغالب مناهضيه من حملة السلاح، إنّهُ معارض جذريّ نوعاً ما للأسد، لكنّه معارض غير جذريّ لأكثر الفصائل المسلحة المختلفة، وهو يُصنّفها تصنيفاً صارماً، وينتقي منها القليل، وربّما هو أقرب للنمط الرابع من المسلحين ولا يتعدّاه. وبين حدي المجال يجلس ناسٌ في مختلف المجالات، وهذا فرز مفيدٌ في تخيّل أسباب تعوّق وشلل العمل السياسيّ للأجسام المعارضة، والثوريّة كذلك الأمر؛ لأنّ المفروزين لا ينتظمون في بنى نهائيّة يشكل بعضها مفرداً أو متحالفاً أغلبيّة تقود، وإنّما يعبر عن حالة تشظٍ وتنوع مضرّ.

هكذا كان يتشكل العمل السياسيّ (في المنفى)؛ ثمّة إذن معارضة المنفى القديم وهي تضمّ على سبيل المثال الإخوان المسلمين^(١)، وشخصيات من إعلان دمشق وتيارات وأحزاب

(١) راجع ورقة عبد الرحمن الحاج: الإسلام السياسي والثورة في سورية على:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/05/2012521101415565424.htm>

وشخصيات مستقلة من إسلاميين، ومعارضين علمانيين ديمقراطيين وغير ديمقراطيين، ورجال دين، ورجال أعمال، وناشطين حقوقيين ومدنيين، ومثقفين وفنانين وإعلاميين، وعند كلِّ جهة ثمة درجات وحدود لما يُقبل به من طبيعة المرحلة الانتقالية ومرجعية وشكل الدولة المنتظرة. حيث بدأت محاولات متكررة ومبعثرة ومتعثرة لتشكيل ما يشبه (جمعيات وطنية) من المجلس الوطني السوري^(١) إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السوريّة^(٢)، تهدف

(١) أعلن عنه (أكتوبر ٢٠١١م)، يضمُّ المجلس الوطني السوري (٣١٠ أعضاء) من المجموعات الرئيسة التي أسَّسته في (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١م)، وهي: الكتلة الوطنية، وإعلان دمشق، الإخوان المسلمين، والكتلة الكردية، ومنظمة الآشوريين، وريبع دمشق، والحركة الشعبية، وممثلي الطائفة العلوية، وشخصيات وطنية مستقلة. مكونات الحراك الثوري في المجلس الوطني السوري: المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية، الحراك الثوري المستقل تأسس مع الإعلان عن تأسيس المجلس الوطني (المؤسسين)؛ إلا أنه لم يجتمع رسمياً حتى تم الإعلان رسمياً عنه بتاريخ (٢٨/٣/٢٠١٢م)، الهيئة العامة للثورة السورية. لجان التنسيق المحلية: التي انسحبت لاحقاً من المجلس الوطني. للاطلاع على واقع توزع التيارات والأحزاب الكرديّة؛ راجع المجلس الوطني الكردي في سورية، وهو يصدق حتى الربع الثالث من (عام ٢٠١٢م)؛ إذ انسحب النظام من مناطق الأكراد لتصبح وحدات حماية الشعب، وهي تمثل الذراع المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي الفاعل السياسي الكردي الأبرز، وتعمل على تكريس الحكم الذاتي. انظر: موقف ائتلاف قوى المعارضة في آخر (٢٠١٣م).

(٢) أعلن عنه (نوفمبر ٢٠١٢م)، ولا يعتبر الائتلاف توسعاً في المجلس الوطني، ولا إعادة لهيكلته في واقع الحال، لكنَّ عوامل فشل المجلس الوطني الذاتية، والموضوعية ستخمج الائتلاف، وسيتفاقم أثرها مع دخول الثورة عامها الثالث الذي شهد =

في الأصل إلى ضمّ الثُّورِ إلى المعارضة ليكتسب بعضهم شرعيَّةً ما من بعض، كما يستفيد بعضهم من بعض.

- الثُّورُ في الخارج: أو المنفى الجديد وهو اسم يحتوي جماعة متغايرة متنوّعة من الهيئات والهيكل والتيارات والناشطين والفاعلين القدامى أو من القادمين الجدد، ممّن وصفناهم أعلاه، أو من المنشقين عن النظام من عسكريّين ومدنيّين. وقد ذكرت أنّها أنّه يجلسُ في المجالس التي تحسب على المعارضة المقبولة دولياً -أو التي تشكّلها- ثوَّارٌ، أي ناشطون من الثورة؛ إعلاميون وإغاثيون، منهم من حمل السلاح لَمَّا تسلحت الثورة، ومن قبلُ اعتُقل وعُذّب بسبب التظاهر والنشاط. كما أنّه تشكلت لمثل هؤلاء مع الوقت تشكيلات سياسيّة الطابع كما لو أنّها تنافس أو توازي

= تبدلات حادّة وواسعة وعظيمة ومؤسفة في العمل المسلّح الذي هو بلا شكّ العمل السياسيّ الوحيد ذو الأثر والتأثير في قضية الثورة السوريّة؛ هذه المستجدات والتي فاقت قدرة الائتلاف (رغم توسيعه ومزاعم دعمه والاعتراف به) على القيام بها، بل وحتى على ملاحظتها؛ بمعنى أنّ الائتلاف جاء في زمن أصعب تعمقت فيه الفجوة بين الداخل والخارج حدّ الفصل دون أن يسلم من علل المجلس الوطنيّ الذي فشل رغم عمله في فترة كان للاستثمار السياسيّ (غير العسكري) معنى ما. وسيظهر من مكونات الائتلاف ضمّه لشيئاً الشخصيات المستقلّة وغير المستقلة، ومحاولته ضمّ المعارضين مع الثوريّين. يمكن مراجعة الموقع الرسمي، ومكونات الائتلاف: الكتل السياسيّة، قيادة أركان الجيش الحر، الحراك الثوري، المجالس المحليّة، المجلس الوطني، المكون القومي، المنتدى السوري للأعمال، رابطة العلماء السوريين، الشخصيات الوطنية والمستقلة، التجمع الوطني الحر.

(تشكيلات المعارضة)؛ تُعبّر أكثر عن الثورة أو تحاول تمثيلها عبر الاقتراب أكثر من (شرعية الداخل والسلاح)، وتبتعد عن الحزبية، أو هكذا تزعم، مثل مجلس أمناء الثورة^(١)، ومجلس قيادة الثورة^(٢)، وغيرهما من المحاولات التي ضمّت أساساً عسكريين

(١) بعد اجتماعات في القاهرة، أعلن عنه في (أغسطس ٢٠١٢م)، ١٥ شخصيّة على رأسها المحامي والحقوقي المعارض هيثم المالح، أعلن عن هذا المجلس الذي وصف بأنه (محايد وبعيد عن النزعات الحزبية)، بهدف تشكيل حكومة انتقاليّة تمثل أطراف الشعب السوريّ، وتحقق أهداف الثورة في إسقاط نظام الأسد بكل رموزه، وتحترم (القانون الدوليّ) والاتفاقات، وتقي من الفوضى في المرحلة الانتقاليّة. على الرابط مؤتمر صحفي عند تأسيس المجلس الذي ظلّ بلا فاعليّة حقيقية على الأرض وفشل في تمثيل القوى المسلّحة (الجيش الحرّ):

<https://www.youtube.com/watch?v=jcicmWnyTwE>

(٢) مجلس أعلن عنه (٢٩ نوفمبر ٢٠١٤م)، بعد (٣ أشهر) من مبادرة (واعتصموا)، التي أطلقها نشطاء من الداخل، وأصدروا ميثاقاً يهدف لتنظيم العمل الثوريّ مع تلازم المسارات السياسيّة والعسكريّة والمدنيّة، ووقّع عليه (٩٠ فصيّلاً) صغيراً وكبيراً، وانتخب القاضي قيس الشيخ رئيساً له، ودعي إلى توسيع المجلس وتفويضه ليشمل الجهات الشماليّة والجنوبيّة والوسطى، على الرابط الأول إعلان المبادرة وتلاوة الميثاق، وعلى الرابط الثاني مؤتمر صحفي لإعلان قيام المجلس، والذي ظلّ دوره ضعيفاً، لا سيما بعد تفكك فصائل مسلحة موقعة عليه. وكان أبرز نشاط له هو اجتماع الريحيّة والذي عمل فيه مع هيئة الأركان المحلولة من قبل الائتلاف السوري المعارض، عمل على إعادة هيكلة مجلس القيادة العسكريّة في (يوليو ٢٠١٥م)، وتم الإعلان عن مجلس قيادة عسكريّة عُليا للجيش الحر في آخر (يوليو ٢٠١٥م)، مجلس الثلاثين، والذي قال عن نفسه إنّه بعيد عن الائتلاف، والذي رفضته فصائل مُسلّحة بدورها مثل أحرار الشام وجيش الإسلام وحركة الزنكي رغم أنّ بعضها ممثل =

مُنشقين وممثلين عن فصائل مُسلَّحة بالإضافة إلى شخصيَّات معارضة حيث المسألة مسألة توازنات، أو وهو الغالب، إعلاميَّة ثقافيَّة أو دعوِيَّة، أو خدمنيَّة إغائيَّة الطابع لا سيما في شؤون الصحة والتعليم، يقوم عليها مستقلون يتلقون الدعم، أو تجمعات أو جمعيَّات أو أحزاب، وهي وحدات ذات حمولة سياسيَّة في كنهها، في محاولة لاستقطاب الجماعة البشريَّة الكبيرة التي نزحت وهجَّرت وصارت إلى المنفى القريب أو البعيد، وهي تجارب هسَّة وقيد التطوُّر والفحص، عرضة لتنازع القوى الإقليميَّة والدوليَّة، ومحل ابتزاز جهات الدعم والتمويل، وما يعترها يعترى الداخل فوق أنَّها باتت في الخارج. ويجب إضافة فئة كبيرة ومهمَّة إلى هذه الصنف، وهم الذين يعملون في مكاتب ارتباط وتنسيق ودعم، سياسيَّة وإعلاميَّة وإغائيَّة وعسكريَّة وأمنيَّة، تنتمي إلى أو ترتبط بالفصائل المختلفة العاملة على الأرض، تنتظم مع ما سبق أو تعمل وحيدة.

إنَّ مناقشة هذا الجانب من العمل السياسيِّ الذي يتعلَّق بالثورة السوريَّة مفصَّلاً ليس في نطاق هذه الورقة في واقع الأمر، خاصة وأنَّها في الداخل والخارج تستمر في التشطُّي والتقسُّم حتى لو ظهر انضواء فرقائها تحت هيئة أو ائتلاف أو مؤتمر أو مظلة؛ إلَّا أنَّني ذكرته مُصنِّفاً ومُعدداً بعض مسميَّاته لارتباطه الصميم في ملابسات

= أو موقع على ميثاق مجلس قيادة الثورة، كما رفضه الائتلاف السوريُّ المعارض بدوره. ويعكس ذلك طبيعة التجاذبات غير الهاجعة والانقسامات العميقة بين الفصائل المسلحة من جهة، وبين مكونات المعارضة من جهة أخرى، وبين الجهتين.

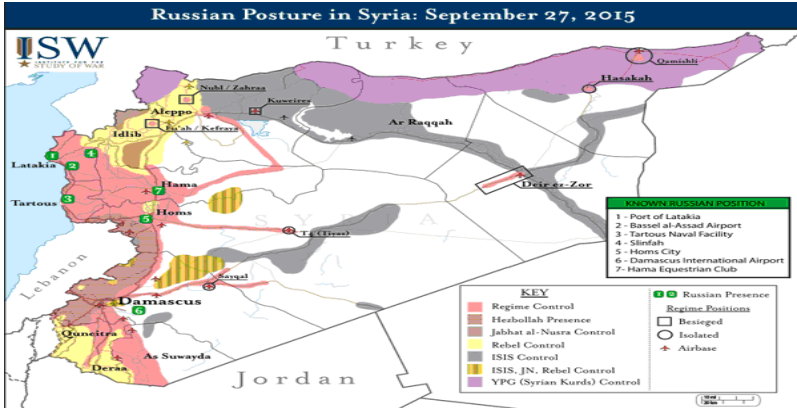
الشأن السوريّ، ولعلاقته المتشعبة مع الداخل، أعني: تأثيره السلبيّ أو الإيجابيّ في العمل المسلح، أو عدم تأثيره؛ حيث إنّ علاقاتٍ مختلفٍ جهاتٍ وجوانب المنفى بالعمل على الأرض السوريّة علاقة قويّة حين الحديث عن المنفى أو المهجر القريب، وهو الرئة التي تتنفس منها جيوب الثورة المتبقية في الشمال (حلب وإدلب واللاذقية)، وفي الوسط (دمشق وريف دمشق وريف حمص وريف حماة)، وفي الجنوب (درعا)، وفي كل ما سيرد في شأن العمل السياسيّ والعمل العسكري، يرد بوصفه متواشجًا مع المنفى القريب، فجلّ هذا العمل له فروع وأصول في الخارج^(١). إنّ أيّ تناول لشأن المعارضة التقليديّة سيكشف خللاً بنيويًا متنكّسًا، يوازيه خللٌ بنيويٌّ مستقرٌّ في الفصائل المسلحة، يجعل من الصعب عليهما أو ربّما من المستحيل تأسيس عمل مشترك في الظرف الحالي، إنهم أسرى ذواتهم وبناهم الفكرية والتنظيمية، وهذا ما يقلل فرص الحلّ وممكنات التحرك. وإنّ رجال الثورات عاجزون بمعنى من المعاني في هذه المرحلة عن الخروج من تحت وطأة الوضع القائم وثقل التاريخ لمراقبة الشؤون من الخارج، ولو قليلاً، لتوسيع الممكن.

(١) للاطلاع على تقييم أوليٍّ لحال المعارضة بدايات الثورة؛ انظر: واقع المعارضة السورية والتحديات الراهنة والمستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، (أكتوبر ٢٠١١م).

الفصلُ الثَّاني

العملُ العسكريُّ والعملُ السياسيُّ

على خلفيّةٍ جدليّةٍ ما إذا كانت الحرب استمرارًا للسياسة أو انقطاعًا عنها، ومن ثمّ قلب ميشيل فوكو الموازين، حيث اعتبر أنّ السياسة استمرارٌ للحرب بوسائل هادئة، أو اعتبار فيلسوف الحرب كارل فون كلاوزفيتز أنّ (الحرب هي شكلٌ من أشكال الوجود الاجتماعي، وهي أكثر شبهًا بالسياسة، وإنّما السياسة هي الرحم الذي تنمو فيه الحرب)؛ يناقشُ هذا العنوانُ تطوُّر العمل السياسي في ضوء العمل الحربيّ.



توزع سيطرة القوى المختلفة على سوريا: اللون الأحمر يمثل سيطرة النظام الأسدِيّ وحلفه من مليشيات شيعية عراقية وإيرانية وأفغانية مع تواجد لقوات خاصة من الحرس الثوري الإيراني ولقوات روسية موضحة بالأرقام الخضراء. اللون البنفسجي شمالاً يُمثل سيطرة الأكراد، واللون الأسود تنظيم الدولة، واللون الأبيض مناطق قليلة الكثافة يتحرك فيها تنظيم الدولة أساساً، أمّا اللون البنيّ المخالط للأحمر على الحدود اللبنانية، فيمثل تواجداً كثيفاً لحزب الله اللبناني، والأصفر الفصائل المسلحة الثورية والإسلامية، مع تحديد لمناطق سيطرة مهمة لجهة النصر في إدلب في جبل الزاوية والشريط الحدوديّ المحاذي لباب الهوى باللون البني ضمن الأصفر. أمّا المقلم بالأصفر والبني كما في القلمون الشرقيّ؛ فهي مناطق تحرك وسيطرة متنازعة بين تنظيم الدولة والفصائل الثورية والإسلامية. ويجب الانتباه إلى الجيوب الصفراء ضمن الأحمر حول العاصمة والغوطين الشرقية والغربية وعلى الحدود اللبنانية فرغم كونها مساحات صغيرة نسبياً على الخارطة؛ إلا أنها بالغة الأهمية استراتيجياً. المصدر معهد دراسات الحرب.

وفي الحالة السورية بالذات يضيق الفارق بين أطراف الجدل السابق، بل ويرجح قول فوكو، فقمع السلطة الوحشي الهمجي غير المسبوق للعمل السياسي فرض القتال على الناس وهو كره لهم، كما قطع أسباب ترشح عمل سياسي ذي مؤسسات وتقاليد. ولا يخفى تعقد ظروف العمل العسكري المحليّة والإقليمية

والدوليَّة، وقسوة الحرب الحديثة التي رافقت تطور وسائل القتل الفرديِّ والجماعيِّ وطرق التدمير، إنَّ ذلك يدفع أفرادها وحواسنها، تؤهِّلها طبيعتها الاجتماعيَّة والفكريَّة والنفسية، إلى حمل السلاح خارج منظومة الدولة الحديثة والرجوع إلى نمط حياة خشن متوحِّش، لا سيما إذا كان مخطَّطًا.

الانطلاق إلى حمل السلاح من الصفر، أي من مجتمع ألف العزلة السياسيَّة والحياة العاديَّة الخاملة، فكيف بمجتمع، وصفت حاله تحت سلطة نظام عمل على تهشيمه جوانبًا وبرانيًا، وتهشيم الفرد كذلك، وكيف به وهو يجابه قوى كبيرة ومتوسطة دفعت بالحرب إلى أقصى حدٍّ، إلى حرب إبادة. إنَّ هذا جعل من سيحمل السلاح هو القادر بنيويًا على العودة إلى حامل جاهز ومقبول وعريض ومتجذِّر، وهو هنا المكون الهوياتيِّ الأبرز والأقوى والأعمق والأكثر تشابكًا مع قواعد المجتمع العريضة والأكثر تلاؤمًا مع الزهد في الدنيا وحبَّ الفداء، الإسلام. أمَّا الأفراد والجماعات التي لا تتوفَّر على بنية نفسيَّة فكريَّة اجتماعيَّة، أو التي نمط حياتها ناعمٌ حديثٌ إلى حدٍّ معتبر، أو أبعد من الأولى، فسيصعب عليها التأقلم مع حالة الحرب، والحرب الفاسية الطويلة، وستخرج من الحرب والسياسة إلى حين. إنَّ نقصي هذا يحتاج إلى مبحثٍ في عوامل مختلفة يصعب تفريدها هنا، لكنَّ ما هو مهم هو النظر في تطور الخطاب السياسيِّ وفعله كانعكاس للتبدل في ظروف الكفاح نسبةً إلى رفع السلاح وأدواته وجماعاته:

- العمل السياسي ما قبل رفع السلاح: وهو عين مرحلة التخلُّق والتمايز وإيرادها هنا بهدف الربط لما هو وثيقٌ ومعقَّدُ الترابط في الواقع، وعدم إعطاء الفرصة لتصور انفصال المسارات أولنضب ثنائيات أولرسم خطوط تحقيقٍ ومراحلَ حادَّة. وتمتد حتى بدايات (صيف ٢٠١١م) وشهر رمضان، حيث بدأت فترة فضّ التظاهرات الكبرى^١. وتعتبر المرحلة مرحلة مضبوطة النفس وسمحة، مثَّلت فيها حالات استخدام البارود أو الحجارة والأسلحة البيضاء حوادث فرديةً مُتوقعة في ثورة شعبية واسعة، فكيف بها وهي تواجه عنفًا ضارياً لا حدود لقسوته وبشاعته منذ اليوم الأول، بل قبله، الخروج الأول الكبير في درعا (١٨ مارس ٢٠١١م) كان على عنفٍ نال من أطفال.

- العمل السياسي بدايات الردّ بالسلاح، وممكناته: لم يختلف كثيراً في الداخل حيث استمرَّت العناصر والعوامل السابقة بالتفاعل خاصةً وإنَّ القتال جاء استجابةً لعنف السلطة من خلال الانشقاقات عن الجيش وتسلُّح الأفراد وهنا تشكلت نويّات الجيش السوري الحرّ والفصائل المقاتلة عموماً^(١). ولم يك رفع السلاح قراراً سياسياً، ولم يلعب العسكرُ في هذه المرحلة دوراً سياسياً

(١) فيديو الانشقاق كان يمثل أملاً في حدوث تغير ما، وكان المنشقون يعلنون عن وحدة الشعب السوري ورفض الطائفية ويحصرّون مهمتهم في حماية (المظاهرات)، هنا فيديو انشقاق حسين الهرموش بـ(حزيران ٢٠١١م)، وانشقاق العقيد رياض الأسعد الذي أسس الجيش السوري الحرّ، وغيرهم الكثير على هذا الرابط.

قيادياً فعالاً؛ فالمقاتلون نزعوا للفردية والاستقلالية والعفوية، وهذا ما سترك أثره على بنية الجيش الحر لاحقاً. غير أن الانشقاقات ومشهدا المصور واحتفال الناس بالمنشقين عن الجيش في المظاهرات ساهم في إذكاء الاحتجاجات وبث روح الأمل. كما أن التمثيل السياسي للجيش الحر تم بربطه بالهيئات السياسية المعارضة في الخارج، ففشله ونجاحه فرغ عليها من هذه الوجهة. واقتصر العمل العسكري في بداياته على حماية الأحياء المحتجة وعلى هجمات متفرقة على أفراد جهاز القمع ذات طبيعة ثأرية. ثم تصاعد حتى بداية (عام ٢٠١٢م)، حيث أصبح سمة ظاهرة، ومال في البدايات لـ (تحرير) أحياء وبلدات وقرى، وليس لأخذ قطاعات عسكرية أو مراكز مدن أو مفاصل استراتيجية، وهذا له دلالة عن خلفية حمل السلاح وأهدافه البدائية. وفي ظل هذه المرحلة ومع انفلات قبضة قوى الأمن وأورتخائها في ظل ثورة شعبية واسعة متعددة البؤر، ومختلفة الموجات؛ ظهر وتزايد تسرب مجموعات جهادية، كان ذلك في الربع الرابع من (٢٠١١م)، لم تعلن عن نفسها رسمياً بدايةً، وكانت عملياتها من يكشف عن طبيعة المنفذ، واستهدفت نفس مقار أمنية عموماً، وظلت سرية بلا أثر في المشهد العام حتى منتصف (٢٠١٢م)، أي لم يكن ليكون لها تأثير في العمل السياسي. في هذه المرحلة، أظن، كان هناك فرصة جيدة لتهيئة الظروف لعمل سياسي في الداخل، مهم وموازٍ للعمل المسلح، وبنى على ما حدث من قبل، لكن ما صارت إليه

الأمر، هو أن المقاتل صار يمارس سياسة ضيقة، رويدًا رويدًا، وصار يحتكرها لنفسه، أولفصيله، بدعوى أنه هو من يقاتل، هذا بصرف النظر عن أي جدل أخلاقي، قلّة وعي بأهميّة العمل السياسيّ الموزاي، أي عمل مسلّح يكون له جناح سياسيّ شبه مستقل في الداخل، يُؤسّس مشروعًا، ويرافقه تطوير العمل الإغاثيّ والخدميّ، والعمل الإعلاميّ والدعويّ، وجهاز القضاء والوقاية من عدم الفوضى. يشير أحد الناشطين السياسيّين والإغاثيّين من دير الزور ممّن أعرف، على سبيل المثال، إلى المعنى التالي: كان يمكن في كثير من المواقف والحالات الإعلان عن تأسيس حركات سياسيّة مهمّة، ولكن حتىّ الأذنى لم يحدث، لا الخبرة، ولا الحالة النفسيّة، ولا البنى الأولى العاملة كانت تساعد، هو فشل، أو تقاعس على أيّ حال، ومن بعدها ظلّت العشوائيّة والارتجال والتنافس السلبيّ الفرديّ والجماعيّ محدّدات للعمل، فوق ما هو نظام الأسد بوحشيّته في القمع والحرب محدّد؛ لقد ضاعت فرصّ عديدة لتكون أقوى وأكبر، على مستوى مدينتنا على الأقلّ⁽¹⁾.

(1) يُشار أنه مع تسعّر الحرب، من طرف النظام أساسًا، ومع ظهور الخطاب السلفيّ الجهاديّ الوافد، أو الخطاب السلفيّ المجاهد الناهض، وفي هذا الوقت المبكر اصطدم الشباب، لا سيما الذي لم تنحسم مسبقًا خياراته الفكرية، ولم تنضج بعد بنيته النفسية ومحاكمته العقليّة، ولم يكن له من قبل اطلاع، ولا دراية بالسياسة والمعرفة والفكر، ولا بالفقه الإسلاميّ، وقطعًا هو بعيد عن الإسلام السياسيّ والحركيّ بكلّ تلويناته، بعيد فعليًا كممارسة واحتكاك وكجدل طبيعيّ في المجتمع، بسبب ما أشرنا إليه من طبيعة الأمور تحت سلطة الأسد، وإن كان بعضهم، وهم قلّة، قد كانوا =

• العمل السياسي مع تمايز الفصائل المُسلّحة:

(العمل السياسي الفصائلي):

السمة العامّة لهذه المرحلة، والتي بدأت بامتداد واسع على الأرض وانتهت بانكماش، انقطاع أو حصار تطوّر العمل السياسي في الداخل بمعنى عدم ترقّي تجاربه الأوليّة إلى مؤسسات جامعة، لا وطنيّة المرجعيّة، ولا إسلاميّة، ولا أي شيء، بل انزلاق الفصائل وهي تقا تل النظام إلى توظيف الرصيد السياسي الناتج عن المقاتلة في ترسيخ سلطتها أو تحصيل مصالحها من خلال جذب الكوادر والأنصار، وهذا تظاهر في التنافس السلبيّ كثيرًا، وفي التنازع والاقتيال أحيانًا. ثمّة إذن افتقار إلى خطاب جامع اعتصاميّ. لا جرم أنّ العامل الأساسيّ هو تدميريّة النظام وحلفائه الشاملة وتقطيعه لأوصال البلاد وجعلها جزرًا معزولة، غير أنّ اضطراب الأفكار والخطابات وضعف الوسائل والحيل في جانب الثورة، ومساهمة هذا الاضطراب في زيادة الطلب على الناجز

= تأثروا وجدانيًا ببعض الجماعات والأفكار عبر المجال الافتراضي، أو عبر احتكاك فرديّ خفيف؛ هذا الشباب الطالع، هو مادّة الثورة أساسًا، وهو مادة القتال ضد النظام، وأنا أحدث عن فترة عمريّة حساسة بين (١٦ عامًا)، و(٢٠ عامًا)، أي: عن مادة خام كان يمكن الاستثمار فيها في أي اتجاه؛ هذا الشباب اصطدم بالجدل القائم والعقم في قضايا شتّى، وهو الخارج أوّلًا لإسقاط النظام، ووقع كل منهم كفرد، في حيرة الأسئلة الجديدة، قبل حسم المتفق عليه من الداء الأكبر في سوريا، انظر مقالي: توطئة ومدخلان في فهم مأزق الفرد السوريّ الوسطيّ.

الحامل للسلاح من الخطابات، وكان هنا السلفيُّ الجهاديُّ، والذي أظهر إقدامًا وخبرةً في باكورة الاقتحامات والعمليات النوعية، وما كان له من ضررٍ على العمل السياسيِّ بعامةٍ -بصرف النظر عن أدبياتٍ ومظلة هذا العمل المفترضة طالما أنَّ كافة الأطراف فشلت فيه؛ إذ صار إلى التشرذم والتنازع-؛ حيث سادت الأخلاق (الحركية الحزبية) الأنايية، وظهر الطابع المناطقيُّ والجهويُّ؛ فغيرُ فصيل بدأ يروج لنفسه بوساطة مكتب أو موقع إلكتروني دعائيِّ يمارس وظائف سياسية محدودة وبسيطة، وبوسائل يُرى كما لو أنَّها تستبطن في بعض من جوانبها أمراض السلطة المُحاربة، ويلحق بها تقديم بعض الخدمات على هيئة أعمال إغاثية أو إصاق الذات بهيئات إغاثية. كما فتكت عقلية الغنيمة والعائلة والقبيلة والشلَّة والعُصبة في باحات مهمَّة من العمل السياسيِّ-العسكري. كلُّ ذلك أعاق سرعة الحسم، وأثر في إدارة واقع ما قبل الحسم المنتظر، بل أضرَّ حتى في تشكيل ما هو أكثر حيويَّةً وتطويره (الجهاز القضائي). بوضوح؛ فإنَّ قسوة الحرب وحاجة المجتمع الأعزل لاستنفار إمكانيَّاته في حربٍ سيبين أنَّها حربُ إبادةٍ مخطَّط لها أو مهَيَّئة لها الظروف، كأنَّ النظام كان يستعدُّ لها، مع ما رافقها من رفض جوهرِيٍّ قاطع لكلِّ ما يمتُّ إلى منظومة النظام ودولته بصلة؛ جعل هذه الجماعة تعود إلى مفردات سابقة في السياسة والحرب وإدارة الشأن الاجتماعيِّ، مفرداتٍ لا يعيها الأفراد وعياً عميقاً نظراً لغربتها الطويلة عنهم، أو نظراً لبعدهم الزمنيِّ والمكانيِّ عنها، وهذا

سوف يدفع إلى التشتت والتفكك، ثمَّ محاولة البناء والتجمع. وليست القطيعة مع ما كان إلى هذا الحدِّ كما قد يصل إلى الذهن، ولا القطيعة مع الزمن والجوار والآخر عموماً كما يتخيلها الآخر الذي يسمع أو يرى السوريين يُعالجون ثورتهم أو حربهم، أكان معها أم عليها أم محايداً، فالاستثمار ليس قليلاً في القائم من الأشياء والأفراد، لكنني أقصد أن نكوّصاً أو انحرافاً حدث، تراوحت درجته بين واضح وأقلّ وضوحاً، بين مختلف حالات تطوّر العمل المسلح الثوريّ أو المقاوم المرتكز على جماعات محلية والمنطلق من مناطق وبؤر مختلفة بلا قيادة عسكريّة موحدة أو شبه موحدة ولا تنسيق تحت مظلة سياسيّة، حيث الشرعيّة له صاعدة من القواعد. حصارٌ فانحرافٌ أو نكوصٌ في الخطاب والفعل السياسيّ كان ممكناً ألا يحدث، أو أن يخفف من أثره، وانشقاقٌ عميقٌ بين مسلّح وغير مسلّح، انشقاقٌ لا تكامل، وحدوثه كان مصيبيّاً.

تحت هذا العنوان: «العمل السياسيّ الفصائليّ»، سوف أرصد الأطراف التي آل إليها حمل السلاح، أوفدت أم نهضت، وسأختار تصنيفاً صار شبه متداول بين الباحثين السوريين وغير السوريين المهتمّين بالشأن السوريّ الجاري، وتحت كلّ صنف أو نمطٍ سأقصّي مرجعيّة الخطاب السياسيّ، وطبيعته، والسلوك السياسيّ من علاقات وتنظيم وتمويل، وسأضرب أمثلة على كل صنف للتدليل، أمثلة لا تهدف الاستغراق ولا الحصر، ولا علاقة لها

بمعامل الزمن أتوقف نشاطُ المضروبِ مثلاً أم لا، وأعرض هذا كله في صيغ مقارنة، وأستشرف تطوّر مواقفهم السياسيّة، مُرفقاً ذلك في كلّ مرّة بسياق يحاول إضعاف حدّيّة هذه التصنيفات نظريّاً، وأكثر منه عمليّاً؛ حين النظر في اشتباك الواقع ومآلاته. وأنوّه هنا إلى أنّ التصنيف وسيلة فهم الواقع، وليس هو الواقع، وفي الحالة السوريّة؛ فإنّ بعض الفصائل مُحيّرة مُتغيّرة مُتقلّبة ومُختلف فيها، وسأسجل ابتداء أنّ الفاعل السياسيّ العسكريّ الذي دخل بخطاب ومشروع ناجزين أو قرب ناجزين - في ذهنه وتصوّره على الأقل - قد عمل على تأسيس مكاتب وبيروقراطيّة صغيرة خاصة به بهدف إقامة سلطته ومواضيعها، كما لو أنّه لا ينتظر سقوط النظام لفعل ذلك، بل يُمهّد لمشروعه الخاص، في حين أنّ الفاعل الذي دخل الثورة والحرب بخطابٍ ومشروعٍ خاصّين غير ناجزين - مشروعاً إسقاط النظام فقط - لم يعمل منذ البداية على تأسيس مكاتبه وبيروقراطيّته الصغيرة، حيث بدا مشروعاً السياسيّ كما ولو أنّه مُوجّل لِمَا بعد السقوط، ولَمَّا أن طالت الثورة والحرب، وصارت حرباً تتنازعها أطراف عدّة، ممّا أحدث فراغاً سلطويّاً واسعاً ومزمنّاً؛ انزاح أغلب المنفعلين إلى الأكبر والأنضج، أو خرجوا في فترات التقهقر والانحسار من الساحة والمعتك، أمّا الفاعلون الأصغر والأكثر فجاجة فقد انتهوا بالخروج أو بالذوبان في اتجاهين، وأمّا الفاعلون الأواسط حجماً ونضجاً فقد سعوا لاستدراك الأمر بإنجاز خطابهم ومواثيقهم ومؤسّساتهم، ولولا أنّ قاعدة الجيش الحرّ والفصائل

الإسلامية الوسطية، أو ذات الصبغة الإسلامية أو المتديّنة، محلّية الخطاب والكوادر؛ قاعدة واسعة أساساً وذات شرعية عميقة وقوية لانتهوا جميعاً بين مطرقة النظام والاحتلال وسندان السلفية الجهادية الوافدة ممثلة في تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم جبهة النصرة المفروزين بعد انشقاق عميق وكبير في قاعدة بلاد الرافدين، ولكنّ توازنات الأوضاع والقوى قد آلت بالأمر إلى ما هي عليه اليوم بعد خروج أراضٍ وبشر من المعادلة لصالح تنظيم الدولة الإسلامية فهراً بالسيف فخرتهم معادلة الثورة السياسيّة بعد احتراب سواء كانوا سلّموا أم فُهِروا أم قتلوا أم أُخرجوا، وما بقي في العامين الأخيرين من بعد إعلان تنظيم الدولة الإسلامية عن كيانه وتمدّده، ومن بعد خسارة أراضٍ استراتيجية في حزام العاصمة دمشق والحدود اللبنانية لصالح النظام وأشياعه. ما بقي من جيوب كبيرة وصغيرة للثورة في ثلاث جهات (الشمال والوسط والجنوب، كما في الخريطة أعلاه باللون الأصفر) آل أمره إلى سلطة فصائل مختلفة، فتمايز أكثر العمل السياسيّ الفصائليّ، حيث يُحاولون بناء أنفسهم فرادى أولاً؛ سواء كان لغاية مشروعهم الخاص المستقبليّ المنفصل في عمقه عن سوريا وثورة السوريين، وهذا موجود بقوة مع أنّه قليل، أم كحالة تنكّس إلى إمارات حرب وهذا قليل وضعيف حتى الآن ويصعب ملاحظته، أم بهدف تعزيز الوجود أو الحفاظ عليه في بيئة قاسية ريشماً يتمّ إسقاط النظام الأسدي وطرده الاحتلال، ومن ثمّ البناء على ما يتبقّى من مكاتب ومؤسسات

وبيروقراطية الدولة السوريّة، وهذا موجود بكثرة وبقوّة؛ إلا أن قوّته رغم كثرته بالكاد تنافس قوّة ذاك الأوّل، أو تنافسه فعلاً لكن دون المتوقع، دون أن تطغى عليه، وذلك لعدم تجانسه وانتظامه مقابل الأوّل، ولشدّة استهدافه من خصومه وأعدائه. وفيما يلي نُبذ عن سياسة الفصائل، اصطفاقاتها وعلاقاتها، مرجعيّاتها ومشاريعها ومآلاتها:

(١) السلفيّة الجهاديّة (القاعدة).

(٢) السلفيّة المحليّة.

(٣) من مرجعيّتهم المعلنة أو الضمنيّة إلى الإخوان وعلماء الشام (من الجيش الحرّ).

(٤) غير المنمّطين (الجيش الحرّ).

(١) تنظيم القاعدة وأعداله^(١):

لعلّ المحدّد الأبرز لفهم (ما العمل السياسي) في عُرف تنظيم القاعدة هو المحدّد الفكري (السلفية الجهادية) وسيرة (الجهاد المعولم)، وسعي التنظيم إلى إعادة تصنيع الواقع على مثال سابق كامن في مخيال قاداته وأفراده من خلال حيازة السلطة. ويتجلّى

(١) للنظر في سيرة جبهة النصرة: المرحلة الأولى، جبهة النصرة من التأسيس حتى الانقسام، حمزة مصطفى، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات. ولما بعد الانقسام، المشهد السوري بعد دير الزور: تحدي الوجود بين الدولة والنصرة والثورة، أحمد أبازيد، متندى العلاقات الدوليّة والعربيّة.

هذا الفهم في وسائل تحقيق ذلك، وعلى نحوٍ أحسن دقة وسائل
 حياة السلطة التي هي وسيلة - لا غاية بزعمهم - صياغة الواقع على
 القالب، أو بمعنى آخر تجهيز الواقعي لاستقبال الغيبي. في سوريا
 مثلت جبهة النصرة - أُعلن عنها في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢م -
 وُفرق من المهاجرين فروعاً للقاعدة. ويصعب القول بأنَّ العمل
 السياسي - العسكري من هؤلاء هو عملٌ للثورة أو في الثورة السورية
 حين النظر إلى بدايتها وسيرتها الأولى وجمهورها، وإنما هو عمل
 بمناسبة الثورة، في ظلّها، أو ربما خلفها. هذا كان له إسقاطاته
 على سلوكيات التنظيم - وهذا هو عين ما يهتم له الناس -؛ ولتحري
 الأمر نطرح مسألتين:

* مسألة علاقة أو تعامل التنظيم مع الفصائل الثورية
 المسلحة؛ فهو لا يملك المبرر الكافي لإخراجها من (الملة)؛
 لعدم كفاية الدليل، ولثقل ما سيتوجّب عليه من جرّاء ذلك، لكنّه
 بالمقابل لا يبدو كلفاً بترسيخ خطابٍ وعملٍ اعتصاميين، بل على
 النقيض يُرى أنّه يبتعد عنهم ويرسخ نفسه حيث حلّ كسلطة متميزة،
 هذا التناقض أو (الروغان) أربك التنظيم وأربك الذين يتعاملون معه
 وأظهره بمظهر المراوغ - ليس مع أعدائه؛ إذ الحرب خدعة - بل مع
 من (لا يرى كفرهم فهم إخوانه بمقتضى العقيدة)، وهو مع ذلك
 يقف خارج اعتصاماتهم^(١)، ومن المفيد هنا أن نشير إلى أنَّ عدم

(١) يدخل في غرف إدارة العمليات القتالية كتكتيك، لكنّه لا ينضم إلى مشاريع التوحد،
 ولا حتى التآلف، بل ويعمل على الاستقلال بأجهزته لا سيما القضائي، ولا أعني =

الحسم في الموقف من الفصائل المسلحة المختلفة كان ومازال عامل شقاق داخل جبهة النصرة - وهذا الحسم هو عامل تماسك داخل تنظيم الدولة ويعني في عرفه (تكفيراً ومقاتلة-)، حيث سببت تسرب فئات غير قليلة منه لصالح تنظيم الدولة، كما وتركت خلافاً عميقاً في مختلف طبقات جبهة النصرة وهذا ما كشفه صالح حماة المعروف بأسّ الصراع، وهو القيادي في جبهة النصرة وأحد مؤسسيها، والذي عُزل لنقده الشديد لها وكشفه تيار الغلوّ داخلها كما قال، ويشير الرجل فيما يشير من تقديراته إلى أنّ (٦٠%) من قيادات وشورى جبهة النصرة يعتقدون بكفر جلّ الفصائل بما فيها الأقرب إليهم فكرياً وميدانياً، وبصرف النظر عن دقّة هذه النسبة ودقّة التوصيف، من حيث غياب دراسات سبر وتكميم جدية؛ إلاّ إنّها تأتي من شاهد مطلع عاكسة تبايناً مخيفاً داخل التنظيم، وتتضافر مع وقائع وأفعال وأقوال، وعموماً: فإنّ التعامل مع شخصيات مجهولة في حالة تنظيم القاعدة -مجهولة بمعنى أنّها هي تخفي نفسها وليس بمعنى أنّ فريقاً من الناس لا يعرفونها- يترك العمل السياسيّ عرضة للشكّ والمؤامرات والاعتقالات خلال التنظيم وبينه وبين مجاوريه فكرياً أو ميدانياً، ويجعله عاجزاً في الحقيقة عن بناء أي مشروع سياسيّ قابل للحياة.

= هنا مشاريع المنفى على أيّ حال فموقفه منها معروف؛ بل أعني مشاريع الجبهات مثل الجبهة الجنوبيّة والجبهة الشاميّة في حلب والجبهة الإسلاميّة التي أعلن عنها (أكتوبر ٢٠١٣م).

* ومسألة تمويل التنظيم وكيفية تمده على الأرض (على حساب من؟)، وكيف يُؤسّس كوادره ويديرها؟ في دراسته الملفتة (صمود تاريخي)^(١) يجري أسّ الصراع مقارنة، وفق تقديراته الشخصية، حجم التبرعات بين أربع فصائل كبيرة وهي جيش الإسلام وأحرار الشام وجبهة النصرة ولواء التوحيد، وبلغت الرجل إلى أنّ جبهة النصرة كانت أقلّ المتلقين للتبرعات؛ إذ بلغ حجم ما ورد لها خلال المجال الزمنيّ المختار ما يقارب ثلث جيش الإسلام، بوصفه وفقاً لتقديرات القياديّ المفصول الخاصّة أكبر المتلقين للدعم التمويليّ المخصص للسلاح حصراً على حدّ قوله. وما يهمنيّ ليس تصحيح المعلومات كاملة، فهذا مستحيل في مثل هذا الموضوع والسياق، ولكن الإشارة من قياديّ إلى وجود دعم تنفيهِ قيادة النصرة هي إشارة ملفتة، والثلث برأيي كثير أو جيّد، وهو

(١) بعد فصله من جبهة النصرة دأب صالح حماة أبو محمّد على نشر تغريدات ومقالات وما سمّاه دراسات تتضمن معلومات كان، كما يقول، يطلع عليها من موقعه في الجبهة، ومن هذه الدراسات: صمود تاريخي، والتي يعرض فيها لجداول وأرقام واردات فصائل من التبرعات، ودراسة أخرى عن نفط المنطقة الشريقيّة، والتي يصف فيها، بتقديراته وأرقامه، وبلاستناد إلى (مهندسين سابقين)، حجم الإنتاج وحجم الدخل من بيع النفط فيما يخصّ تنظيم الدولة الإسلاميّة، ومن روده كشف أنّ المزاج الذي يمثله أبو فراس السوريّ القياديّ السابق في جبهة النصرة، ثمّ مدير المعاهد الشرعيّة من حيث نظرته للفصائل، والفصيل الأقرب إلى الجبهة ظاهراً، وهو حركة أحرار الشام، والتي تتمثل برمها بمظانّ الكفر والخيانة، كشف بأنّ هذا المزاج ليس فردياً، بل يمثّل تياراً كبيراً داخل كوادر تنظيم جبهة النصرة.

إذ ينبغي أن تكون التبرعات حكوميّة أو رسميّة؛ يُنوّه بحقيقة مفادها أنه في العمليات المشتركة بين جبهة النصرة وفصائل أخرى تتلقّى حصّتها المتعلقة بالعمليّة من دعم السلاح والذخيرة. وفي (دراسة) أخرى له تتعلّق بالجوانب الماليّة تختص بنفط دير الزور وثرواتها «نفط الشرقية من رجال البعث النصيرية لخوارج البعثية» يلتفت نظرنا وهو يتناول كيف تمّدّد تنظيم الدولة الإسلاميّة على الثروات واستثمرها إلى أنه يذكر رجالاً كانوا رجال النصرة، كما أننا نعلم أن ثمة تقاطعاً في الرجال والعقليّة من هذه الناحية، وفي إشارته إلى موضوع الغنائم يذكر جسارة اقتحاميين النصرة في دراسته الأولى، ونفهم -ربطاً مع الدراسة الثانية- كيف تتاجر جبهة النصرة بكل ما تعدّه هي غنائم -ومن هنا حقيقة أنّها لا تدخل في غرفة عمليّات إلاّ وفق قسمة غنائم ترتضيها هي- ممّا تقع عليه من أموال وأصول ومؤسّسات غير عسكريّة، ومن هذه الغنائم ما كان على حساب فصائل حاربتها جبهة النصرة خارج الإجماع العام بتهم الفساد والخيانة، تتاجر وتستثمر.

لا أعرف أن تنظيم النصرة يجبي على نحو ممنهج، وعلى ضوء ما وضّحت ملابساته دراسة القياديّ المفصول أسّ الصراع، أقول: في التمويل والسياسة لا يمكن تمرير بأنّه يعتمد فقط على مساهمات المحسنين أو الغنائم كما صرّح أميره الجولانيّ في لقاءه على الجزيرة بهذه البساطة؛ فالحرب السوريّة تتطلب داعمين كباراً فنفاقها ضخمة تنوء بها دولٌ صغيرة، كما أنّ التنظيم يفرض سيطرته

على قطاعات واسعة كأمير واقع يقطنها خلق كثير، وفي معالجة سياسة التمويل وإدارة اقتصاد الجبهة -وهي واسم ذودلالة على طبيعة العمل السياسي للتنظيم- أسجل سلوكًا ملفتًا، وهو عدم رضا تنظيم النصر، أو اشتباهه، بأيّ دعم من الخارج، وتصرفه في الوقت ذاته كما لو أنه أدّى كامل ما عليه تجاه (رعاياه) نظرًا لوجود هذا الدعم لغيره، أو حتى لصق نفسه بمشروعات دون النظر في مصدر تمويلها^(١)، وهذا ما يخفف الإنفاق العام عليه حيث يستفيد بصورة غير مباشرة من واقع الحال لتغطية هذا الجانب من دعم منظمات إغاثة أو إنقاذ سورية عربية دولية إسلامية وغيرها بإتاحة المجال لها عبر غضّ البصر أو الترك، أو بتقاسم هذه المهمة مع جلّ الفصائل العاملة على الأرض، ثم التفرّد بالمكسب السياسي عبر تمّده عسكريًا وأمنيًا من خلال جهاز قضائه، وعبر خطاب سياسيّ موجه للوسط الجهاديّ فحسب، خطابٍ يذكر بالنجاحات العسكريّة كما لو كان التنظيم وحده على الأرض (يتلقّى الدعم على العمليّات المشتركة)، لا خطاب وسلوك يستثمر الانتصارات في مشاريع توحد واعتصام، بل ويشفع ذلك دومًا باتهام الآخرين بالتبعية ومظانّ الخيانة والكفر لتلقّي الدعم.

(١) لا شك أنّ التنظيم يساهم في مشاريع، لكنّها دون حجم ادعائه ودون حجم ما يترتب عادةً على من (يلي الأمر)، ولا ضير في ذلك في حالة الحرب لولا أنّ التنظيم يترفع عن العمل مع الفريق في خطابه وسلوكه العام. فله السلطة في إقطاعاته دون أن يكون عليه توفير كافة الخدمات التي يوفرها من يترفع هو عليهم أخلاقياً.

وأعيد لتكون الفكرة أوضح، مع إضافة أنه وعلى مستويات أخرى؛ فإنّ الفصائل التي تتجنس من الدعم بالسلاح أو المال تستفيد بشكلٍ غير مباشر من وجوده بيد الفصائل التي تقبله على مضضٍ، أو التي تأخذه بسهولة (وكذلك المال أي العملة الصعبة)؛ لأنّ ذلك يحركُ السوق ويؤمن السيولة من جهة التجارة عبر الحدود المفتوحة من قبل تركيا والأردن (تحت مُسمّى الدعم)، ولو أغلقت لاختنق المدعومون وغير المدعومين، ومن جهة أخرى على مستوى التخدير والتسليح يؤمن الدعمُ (الشحيح) فارقاً ما على الجبهات تستفيد منه جبهة النصرة بصورة غير مباشرة لأنّه يريح هذه الجبهات؛ فيريحها. فالمسألة ليست أنّ النصرة تتلقّى دعماً من (الأعداء)، أو من جهاتٍ تعادي النصرة ولا تعادي غيرها، المسألة هي أنّ الدعم المباشر النقديّ أو العينيّ كما ورد أعلاه، أو غير المباشر عبر فتح الحدود والسماح بالتجارة والتنقل، وغضّ الدول المجاورة التي تدعم الفصائل والثورة نظرها عن حركة الجمعيات والأموال والسلاح، ومن هذه الحركة ما يذهب فعلاً إلى جبهة النصرة من مصادر مختلفة أهليّة وشبه رسميّة تدعم النصرة دون أن تعادي بقيّة الفصائل أو الثورة، لكنّها تدعم النصرة، هذه السلوكيات تضاف إلى انتهاجه ممارسات سلطويّة مريضة يُرى أنّها تشبه في تقاطعات عديدة ممارسات السلطة المُحاربة في إدارة الوضع القائم؛ وهذا يلفت النظر إلى الافتراق الخطابي السلوكي.

تنظيم القاعدة في سوريا لا يغرم كل مغارم السلطة المسؤولة؛ لأنه ليس لوحده، يقتصد في الإنفاق، يتلقى دعماً غير قليل، يتوسّع في الغنائم، يستثمر في الغنائم، لكنّه يتصرف في قطاعات عديدة كما في خطابه كسلطة وحيدة أو عُليا وأخيرة، ويجني أكثر ممّا يغرم لميزة تفوّقه الخطابِيّ والميدانيّ النسبيّين، إنّه يلعب بالهامش الضيق الصعب. أريد أن أوضح من وراء ما سبق أنّ تنظيم النصره، وفي سعيه لإقامة نفسه كسلطة، يعمل على بناء (اقتصاد سياسيّ حزبيّ) قائم أساساً على الغزو والغنيمة والتجارة، وهذا يقوده إلى نهج سياسات ونسج علاقات سلطة عليلة، أي الاشتباك مع الواقع، ولا ضير، لولا أنّ فريقاً من الناس ينظرون له نظرة طهرانيّة الطابع منفصلة عن هذا الواقع، وهو، أو فريق كبيرٍ منه، يوجّه خطابه للآخر ويتعامل معه وكأنّه كذلك، ويصنّف هذا الآخر وفق أحكام أخلاقيّة وقيميّة، وفتاوى قطعّيّة، أحكام دينيّة جذريّة، لا اجتهادات.

أمّا على صعيد السياسة الخارجيّة فتنظيم القاعدة مشهورٌ خطابه في هذا الصدد، وهو خطاب من فقرتين؛ الأولى: توجيهيّة أستاذويّة وعظيّة تحفيزيّة للأمة الإسلاميّة مع مقاطعة عمليّة لها تترافق مع تأنيبٍ وتقريعٍ متكررٍ؛ فهي قد ضلّت ضلالاً بعيداً كما يرى هو، أو لم تعد تشبه نفسها قليلاً أو كثيراً (بزعمه). والثانية: لكلّ من عداها، ولو ما عاداها، وهي فقرة مفاصلةٍ وإنذارٍ ووعيدٍ واستفزاز، وما يُرى أنّه استجلاب الأعداء إلى الميدان أنّي حلّ.

لا يمكن هنا مناقشة شتى وجوه الممارسات السياسيّة، لكن ما أردتُ تحديده هو بعض النقاط المتوترة، فتنظيم القاعدة دخل سوريا بهدف (النصرة)، وأعلن زعيمه الجولانيّ أنّه لا يريد الاستفراد في الأمر^(١)، وفي البدايات كما أسلفنا تفرّغ للعمل العسكريّ الخالص وكانت عملياته مميّزة أعجبت السوريين الذين رفضوا في إحدى جُمعاتٍ تظاهروا بتصنيف جبهة النصرة كجماعة إرهابيّة، بل وورّى عليها رجال معارضة من الائتلاف السوري لقوى المعارضة. كما أنّه خزّن رصيّدًا سياسيًا عبر منجزاته العسكريّة الفارقة الحميدة في شتى الجبهات ضدّ النظام، لكنّ ذلك لم يدم، فمع توسّع الأرض تحت القوى المقاتلة للنظام عمومًا ظهر النزاع على السلطة والإدارة والموارد والبشر، وهنا بدأت تتكشف ملامح مشاريع مختلفة أبعدها ندودًا عن سياق الثورة هو مشروع تنظيم القاعدة؛ ففي (٧ إبريل ٢٠١٣م) أعلن أبو بكر البغداديّ^(٢) زعيم دولة الإسلام في بلاد الرافدين أنّه هو من أمر الجولانيّ بالذهاب

(١) قناة الجزيرة، برنامج لقاء اليوم، موقع يوتيوب، (١٩/١٢/٢٠١٣م)، مقابلة الجولانيّ مع تيسير علوني.

(٢) كلمة أبي بكر البغدادي، بعنوان: «بشّر المؤمنين»، بتاريخ (٩ أبريل ٢٠١٣م). الرابط الصوتي:

<https://ia601702.us.archive.org/25/items/dwlh-2slmyh-3rq-shm/dwlh-2slmyh-3rq-shm.mp3>.

والتفريغ النصي:

https://archive.org/stream/w_bsher_1/tcJN8J#page/n1/mode/2up

إلى سوريا للمناصرة - وهذا شهد عليه آخرون من الوسط الجهادي^(١)، وهو من جعل لها نصيباً من (الخزينة)، وإنه فضل السكوت فترةً ليتعرف (الناس على المجاهدين)، فلو تم إعلان الدولة منذ البداية لارتاب الناس وانتهز الإعلام (الكافر) ذلك فرصةً، وهكذا أعلنَ البغداديُّ إلحاق الشام بدولة العراق وصارت دولة الإسلام في العراق والشام، رفض الجولاني ذلك لاعتبار أنَّ التمكين لم يتحقق وأنه لم يُخطر بذلك. حدث الانشقاق في تنظيم القاعدة إلى تنظيم جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية.

بعد الانشقاق؛ ما نريد إجلاءه هو أنَّ الهدف السياسي الذي يعمل عليه تنظيم القاعدة هو إقامة الخلافة على المثل التاريخي عينه، ولكنَّ الخطوات هي التي تختلف بسبب اختلاف تعريف التمكين على أرض الواقع، وما إذا يمكن المرور بإمارة أو بعمل مشترك مع شتى الفصائل والأحزاب الأخرى ضمن سياق ومعطيات الواقع، وكذلك الاختلاف على عولمة (الجهاد)، وبالضبط على الشطط فيه، وليس من شك في حقيقة أنَّ التمدد السريع للقوى المناهضة لنظام الأسد بما فيها جبهة النصرة في أراضٍ غنيَّة وواسعة وحصينة قد أجاج أطماع رجال مختلفين داخل قاعدة بلاد الرافدين

(١) أطلق الشيخ حذيفة بن عبد الله عزَّام سلسلة تغريدات يكشف فيها بعض ملاحظات البداية، ونقلتها جريدة عنب بلدي السوريَّة في هذا المقال: الساحة الجهادية أمام معلومات تكشف للمرة الأولى، حذيفة عزَّام: البغدادي أمر الجولاني بقتل أستاذه واستهداف تركيا، (يوليو ٢٠١٥م).

للارتياح بعد سنين من العزلة في صحراء الأنبار، وعلى الجانب المقابل رأى الجولاني مستقوياً بكونه مكلفاً ومفوضاً من الزعيم الظواهري كما هو البغدادي مكلف، وبمن حوله من مجاهدي سوريا الذين يرون حقاً أن للوضع خصوصيته وتعقيداته كما يرون لما هم عليه وفيه من قوة ومنعة أنهم ندُّ لفروع القاعدة الأخرى؛ والأمر لم يبلغ التمكين لتجتمع الفروع أو الإمارات في الدولة الخلافة وفق نظام جديد لأهل الحل والعقد تفرضه معايير التغلب والتمدد المستجدة، وإن تدخل الظواهري^(١) المتكرر للتسوية وإقرار البغدادي على العراق والجولاني على الشام يعزِّز هذا المعنى، وخلال النصف الثاني من (٢٠١٣م)، وحتى إعلان الخلافة رمضان (صيف ٢٠١٤م) احتدم صراع كلامي عبر يوتيوب وتويتر بين أعضاء القاعدة العصاة والمطيعين الظواهري والجولاني والبغدادي والعدناني^(٢) رافقه على الأرض اغتيالات واشتباكات ومحاكمات

(١) قناة الجزيرة: كلمة الشيخ أيمن الظواهري والتي أعلن فيها إلغاء الدولة الإسلامية في العراق والشام، كلمة بثها الظواهري عبر الإنترنت، يفصل فيها بين تنظيم الدولة وتنظيم النصر، ويقر الأول على العراق والثاني على الشام.

(٢) للاطلاع على ترتيب زمني لأهم الكلمات مفرغة كتابة؛ راجع مقال عبد الله سيف، بين (الدولة الإسلامية)، و(جبهة النصر): القصة الكاملة، الجمهورية (٢٣ تموز ٢٠١٣م)، حيث يعرض المؤلف تسلسلاً زمنياً لحضور القاعدة في سوريا وانشقاقها، مبيِّناً الجدال الذي احتدم خلال (عام ٢٠١٣م) بين الظواهري والبغدادي والجولاني إبَّان الانشقاق وتمايز القاعدة إلى تنظيم الدولة وجبهة النصر، مع تفريغ نصي مختصر ودقيق لأهم الكلمات الصوتية لهم. وفي الجزء الثاني يتابع الكاتب التفريغ النصي =

ومعارك عنيفة، (فتن)، كان أشرسها في دير الزور والتي انتهت بانتصار وتغلب تنظيم الدولة وفق خريطة توزيع القوى أعلاه، وما يهمني هنا هو: أن هذا أبان عن اختلاف داخل جبهة النصرة، وتنظيم القاعدة، بحسب المفاصلة مع التنظيم، والأهم هو عدم نحو الجولانيي بسرعة للمفاصلة، لامع تنظيم الدولة، ولامع القاعدة؛ فإبان هذه المعارك الدموية قال الرجل: إنَّ (الصراع مع جماعة الدولة خلاف داخل البيت الواحد)، وعدم المفاصلة هذه سترك توتراً مستمراً داخل النصرة، مردّه إلى الخوف من خسران السلطة الرمزيّة والشرعيّة داخل الوسط الجهادي ما يعني التشقق وفقدان المدد. الانشقاقُ صراعٌ نفوذٍ وسلطةٍ مع كونه فكرياً أو محمولاً فكرياً.

آل الأمر إلى ما هو عليه من تعزيز تنظيم الدولة دولته بعد رفض البغدادي لأمر الظواهري ثمَّ إعلانه الخلافة وحكمه بالردّة على شقيقته النصرة قبل غيرها، وفيما يخصُّ الجولانيي؛ فقد مضى مع جبهته واقفاً مع أو بين فصائل قوى الثورة، ومميّزًا جبهته عنها، ففي النصف الثاني من (عام ٢٠١٤م) ظهرت أمارات سلوكيات سلطويّة مستقلّة لتنظيم جبهة للنصرة؛ أبرزها ما ظهر على مستوى جهاز القضاء «و هو جهاز الحكم الأبرز حالياً»، وتجدد الإشارة

= المفيد لكلمات الرجال الثلاثة وكلمات العدنانيّ الناطق الرسمي لتنظيم الدولة إبان الصراع بين تنظيم الدولة وجبهة النصرة مع وضع روابط التسجيلات، القاعدة في سوريا: من الدولة إلى الخلافة، عبدالله سيف، الجمهورية (٨ آب ٢٠١٤م).

إلى أن دور القضاء عمومًا، ليست أجهزة فض نزاعات محايدة ومحترفة ومحددة الوظيفة، وإنما أيضًا جهات حكم وسياسة وفرض سلطة، وهذا ينسحب على جميع الأصناف بدرجات مختلفة، حيث يكاد يغيب دوره من هذا الجانب في حالة الصنف الرابع، وهو أوضح مع فروع أو أعدال تنظيم القاعدة، ولقد اتهمت بعض الفصائل الكبرى باستخدام القضاء والسجون والوحدات الشرطيّة والأمنيّة كأدوات قمع لفرض سلطتها الخاصّة، وفيما يخص جبهة النصرة بالذات فلقد كشف أسّ الصراع في مقاله (دراسة) دور القضاء في عيون الناس عن واقع أسوأ ممّا كنت أتصوره من الذي ينقل عن شهود وناشطين، وممّا كنت أتفرّسه. وتتهم بممارسات تعذيب أغلبها من نمط الضرب المبرّح والإهانات في سياق التحقيق أو بغرض العقاب، وهي من نمط سلوكيّات السلطة المُحاربة (الأسديّة)، ومن السجون التي اتهمت بتواتر من قبل الناس سجون بعض أمني المناطق الخاضعة لسيطرة جبهة النصرة في إدلب^(١)، وما ذكر عنها حالات متفرّقة.

ويرسّخ تنظيم النصرة تمايزه السياسيّ على مستوى الخطاب الإعلاميّ والدعويّ على الأرض، وعلى مستوى سلسلة من السلوكيّات، مثل: التفرّد بـ(معاينة مجموعات أو فصائل) بتهمة

(١) نقلت شهادات عديدة في هذا المجال من قبل أفراد وناشطين من إدلب، وبعضها تفوعل معها وكان جواب النصرة أنّها عمل فردي، وأنّها ستعاقب الجاني، ومن غير الواضح إذا ما كانت هذه الممارسات مقصودة ومنهجية أو أنّها انفعاليّة وأخطاء.

مقاتلة المفسدين بعد احتكاك ما بذرائع شتى، وبتهمة (العمالة والعلمانية) كقناعة وكخطاب داخل الكوادر، ويحدث ذلك، بصرف النظر عن وجاهة الحالات المعزولة، ويتكرر بعيداً عن أيّ إجماع في صفوف الثورة ممثلةً بتنويعه من الفصائل المسلّحة في كلّ منطقة؛ الأمر الذي يبدو لنا وللمجاورين في النتيجة وكأنّ تنظيم القاعدة فرع جبهة النصره يسعى على نحوٍ خلصيٍّ ودؤوبٍ للتصرف كسلطة -من خارج سلطة الثورة- من خلال مبادئ تترسّخ وتتوضّح وهي: احتكار العنف، وبناء مؤسّسات مستقلة^(١)، والخطاب المفارق أصلاً لخطاب الثورة^(٢).

(١) قائد جبهة النصره الجولاني في مقابلة صحفّية له مجبياً على سؤال يتعلّق بتفرد النصره بالقضاء وابتعادها عن الهيئات الشرعيّة، (١١/٢٠١٤م): «فقرنا أن نشئ بديلاً عن الهيئات الشرعية ونضع له ضوابط أشد من الضوابط التي كانت في الهيئات الشرعية لكي نقيم مشروعاً يعيننا على الاستمرار . . . فيجب على الذي يشترك معنا في دور القضاء أن يتفق معنا على الأهداف وعلى الوسائل للوصول لهذه الأهداف . . . وعرضنا على بعض الفصائل؛ فمنهم من شارك معنا ومنهم من رضي بأن يدخل معنا لكن لم يُفعل نفسه فيها بشكل كبير أو لم يلتزم بما ترتب عليها من التزامات داخل دور القضاء. فبالفعل جبهة النصره هي التي تحمّل الجزء الأكبر من حمل مشروع دور القضاء ومعنا بعض الفصائل سواء المؤيدة لنا، أو المشاركة بشكل ضعيف، ولكي لا يحدث تصادم بيننا وبين بعض ما تبقى من الهيئات الشرعية فنحن لم نشئ دور القضاء في الأماكن التي تتواجد فيها الهيئات الشرعية، بل أنشأنا دور القضاء في أماكن لنا فيها نفوذ واسع، بل لنا فيها السيطرة شبه التامة في هذه المناطق لكي لا يحدث تصادم بيننا وبين الهيئات الشرعية».

(٢) وقد انتشر كلامٌ عن نيّتها إعلان إمارة الأمر الذي تنفيه النصره رسمياً، بعد تسريب منسوب للجولانيّ (تموز ٢٠١٤م). ونشير بأنّ خطاب جبهة النصره عموماً يسوده =

في هذا الصدد أضيف أننا حين نتحدث عن جماعات مقاتلة، يكون فيها خطاب الجهاد (القتال) هو عينه ووحده خطاب سلطتها وشرعيتها، وهو سياستها، فسنلاحظ أن هذه الجماعات تتحول إلى حشد أفراد ممتهين للحرب (الحرب كمهنة)، ولا يكون لحربهم نهاية بنظرهم، ولا بنظر الناس الذين ينفضون عنهم تدريجياً، وهكذا يرى هؤلاء أن نهايتهم (كسلطة) مقترنة بنهاية الحرب، ونلاحظ أنه كلما زادت نسبة المهاجرين (المقاتلين من غير الحاضنة) زاد التمهين في الحرب؛ لأن هذه الفئة مقطوعة عن الأرض والحاضنة التي تعمل عليها، فمهما يكن من أمر يبقى الفرد يفكر أن له موثلاً في حال فشل (التجربة)، (الفرق بين خطاب وسلوك طالبان والقاعدة مثلاً)، ومن ظاهرة رفض أي عمل سياسي يعي الواقع، وحتى لو تخيلنا عمليةً سياسيةً تنجز ما تنجزه الحرب بحذافيره، أو أكثر مما تنجزه الحرب أو أقل؛ فسيتم رفضه حسب تخميني؛ لأنه يُنهي هؤلاء، أو لأنهم يعتقدون ذلك، ونرى مظاهر ذلك حتى على مستوى رفض المواثيق الثورية والبيانات السياسية

= الغموض المقصود والاختلاف بين رجاله فمثلاً بعد هزيمة الجبهة في دير الزور وتعيين الدكتور سامي العريدي -أردني الجنسية- شرعياً عاماً بدل أبي ماريّة القحطاني تمايز نوعان من الخطاب؛ الأول: وفي للقاعدة جدّاً بوصفها تنظيمًا عالمياً، ويسعى لرسم حدود مع الفصائل المحليّة على مستوى الخطاب والكثير من الممارسات، والثاني: (أبو ماريّة) يسعى لمعالجة الداخل ضمن ظروف الداخل أي هو أقرب للسياسة المحليّة.

مهما اقتربت من نظرتهم، فهذا كما أراه رفضٌ ليس له علاقة بمادة الميثاق أو البيان، حتى لو بدا البيان مناورةً أو تعجيزًا أو اختبارًا لأطرافٍ داخلية وخارجية لها كلمتها على الأرض كأمرٍ واقع قاهر، أو كان لتغليب مصلحة جمع الكلمة على حالة التفرق والتنازع، وكان من يصدره ما يزال يقاتل، سيرفض قطعًا؛ لأنَّ حرب هؤلاء هي وجودهم كسلطة وهي حربٌ بلا نهاية، لا مراحل فيها ولا استراحات، ومربوطة بأهداف غيبية، وبأهداف بعيدة زمنيًا ومكانيًا، روما ودابق، ونهاية الزمان، التي لا يعلم إلا الله مصيرها.

ما الهدف السياسيُّ البعيد الضمني لجبهة النصرة (بوصفها فرع قاعدة الجهاد)؟ هو، وبكلِّ وضوح، إقامة حكم خلافة إسلامية، وفي سبيل ذلك من الممكن المرور بإمارة، وعلى أرض سوريا الوسيلة هي القتال على ما كانت قد هيأتها الثورة، القتال حتى إسقاط النظام والدولة ومرتكزاتهما، وتفكيك المجتمع السوري كما هو حينها عبر الطوائف والأعراق والمذاهب وخلالهم، وإعادة تصنيع مجتمع الخلافة المسلم؛ الأمة بنواتها وملحقاتها وبمن يعيش على أطرافها، ولا أرى أن أهل السنة العرب قد نجوا حتى الآن من التشقُّق كضرر جانبي أو كمستهدف من المستهدفين في سياسة الفرز، وستفاقم التصدع داخلهم في حال انهيار الأسد-العامل الأكبر لتوحد أعدائه على الأرض اليوم-، ومن ثمَّ قتال البعيدين

عنها (جبهة النصره) من أعداء النظام وحلفاء الأمس، الأبعد فالأبعد، وهم الخصوم والمخالفون، حتى يذعنوا، والإذعان هو الانصياع لطريقتها ولفهم رجالها في تسمية أهل الحلّ والعقد الذين يسمون الأمير إن اعتُبرت سوريا أو أي جزء منها إمارةً على طريق الخلافة في حال إزمان الصراع وضعف النظام دون سقوطه وجنوح القوى لاستقرار هشّ مبنيّ على هدنة غير معلنة أو ما شابه، أو يسمون الخليفة في حال سحق النظام وامتداد مساحة الدولة مع أراضي بقيّة الجهاديين من تنظيم الدولة أو غيره. نعم، من غير الواضح لي إذا ما كان تنظيم جبهة النصره يفكر الآن بأيّ معركة استتصاليّة ضد تنظيم الدولة، وأرى أنّ أولويّته الحفاظ على تماسكه الداخليّ المهدد بانشقاق كما أسلفت لما به من لوبي (دولايّ المزاج) (نسبة لعقيدة قادة وأفراد تنظيم الدولة)، والذي يعني صرف المجهود القتاليّ الأكبر ضد (النصيريّة)، أي: النظام، ومناورة تنظيم الدولة، على أمل تحقيق تقدمٍ سريعٍ وكبيرٍ مترافقٍ مع عملٍ حثيثٍ على تركيز مقومات تمايزه كسلطة في إدلب، وهذا التأجيل يراد منه جذب الجهاديين حتى إذا ما نضج الأمر لإعلان الإمارة دخل حالة تنافس مع التنظيم قد تفضي إلى صراعٍ يحسمه أحدهما متغلبًا بالحرب، أو نقيضه تمامًا وفقًا لتفاهات جديدة حول صيغ حلّ الخلاف وتسمية لأهل الحلّ والعقد وفقًا لمفهوم الغلبة السياسيّة. هذا هو تفكير تنظيم القاعدة عمومًا، أو الفريق الأساسي

الأكبر منه، كما أراه أنا على الأقل وفقاً لما يقوله قرييون منه أو منشقون عنه أو عارفون بعقليته رجاله، أو يُنقل عنهم، والالتباس الذي قد يبدو لنا، التباسُ مردهُ إلى آليات تفكير التنظيم عموماً، وليس إلى ماهية ما عرضه من أفكار أو إلى لغتي. سلوك التنظيم مرتبك رغم وضوح هدفه السياسي البعيد، والحقيقة أن أعداءه كثر، وانشغالاته كثيرة وكبيرة، واستراتيجيته غير واضحة ومنفصلة عن الواقع من وجهة نظر المراقب؛ إلا أنها استراتيجية مُقدّسة عنده، تُبنى وتقام على وعود غيبية لا يعلم مصيرها إلا الله، استراتيجية التنظيم هي القتال لإقامة الخلافة (الموعودة)، وهي خطية واضحة حتى للأعداء، ومع ذلك فهي صحيحة قطعاً في نظره لأنه يظن أن صدقية الوعود لا تستلزم أيّ مرحلة للعمل أو تعامل مع الواقع كما يجب -تحايل ربّما يتحايل-، وهو يرى أن هذه الوعود تتحقق لجماعة ما، تتوفر فيها شروط، ويظن أنه حقّقها، إنها وعود له إذن، وليست للأمة، أو هي له وللأمة بوصفه قائداً حصرياً، أو بوصفه هو الأمة، وهذا لا علاقة له بفرز علمانيّ وإسلاميّ، بل بكافر ومسلم، ومسلم ناج وغير ناج، وليس محل هذا الاعتقاد القلب فقط، وإنما ينطبع على السلوك الفردي والسياسي.

لا أقول إن تنظيم جبهة النصرة الذي نعرفه صلب ومتجانس جداً، ولا أقول إنه نهائيّ البنية والتطور، وأعرف أن فيه آفاً لا يعرفون ما ذكر أعلاه، أو لا يعون تماماً مقتضاه، هم يدافعون

عن أرضهم وعرضهم ودينهم ببطولة تحت راية التنظيم وبسيفه، وجلهم سوريون من بلدات تتعرض للقصف الإباديِّ يوميًّا، وهذا بالغ الأهميَّة بالنسبة إلي، أعني التفريق بين آليات تفكير تنظيم ما (القاعدة)، وبين حالات ومآلات أفراده وجماعاته كتحققات على الأرض واشتباكات مع أوضاع واقع مختلفة (النصرة)، وأشير إلى أنني وصفت الاستراتيجية التي يراها تنظيم القاعدة وأفراده المخلصون في النصره بأنها مقدسة ومنفصلة عن الواقع، وليس تنظيم النصره هو المنفصل تمامًا عن الواقع السوري؛ إذ أسجل أنه حتى الآن طوِّع خطابه، وإن بقدر ضئيل، وعمل على تبني سلوكه، وإن إلى حدٍّ قصير، لكن ثمة توتر وتحدٍ وصراع داخل التيار وداخل الجبهة. تعيش جبهة النصره واقعها وتستثمر في الممكنات وتنافس سلوكيًّا وخطابيًّا على الساحة؛ تنمي كوادرها وتؤسس مكاتبها وأجهزتها، تستخدم ذراع قضائها وأجهزتها الأمنيَّة لفرض سلطتها الخاصَّة الأخيرة لا كإدارة لمرحلة انتقالية، تنسج تحالفات، تنفذ خلال الوحدات الاجتماعيَّة بوسائل لا علاقة لها بدعوة جامعة (العائلات والعشائر والتجار والمناطق)، تدير تجارة وخدمات، تتعزز بطبيعة المعارك التي تختارها وبكيفية الظهور فيها كمتفرد، شقَّت فصائل واستأصلت أخرى، تعمل على شقِّ حاضنة النظام عبر الضغط عليه في معاقله، وتعمل على جذب أفراد الفصائل الأخرى بالبيعات عبر الدخول بتحالفات تكون فيها هي الطرف الغالب،

وتمارس فيها التنافس السلبيّ فترسلَ بها رسائل مفادها (تحالفات الجبهة تنتصر وتحالفات الجيش الحرّ لا تنتصر)، أو ما إلى ذلك، وتنجح في تحويل الإنجازات العسكريّة إلى نجاح سياسيّ وسلطويّ يخصّها هي لا الثورة السوريّة ولا الشعب السوري، تستثمر جيّدًا في وسائل الإعلام ووسائل التواصل، وتستفيد من تركيز العدو المشترك عليها (العدو له أهدافه الخاصة)، وتتحرك في ساحة (الوسط الجهاديِّ) السابق على الثورة السوريّة والأوسع من مساحة أرضها، تستخدم الإغاثة والخدمات دعائيًا لتروج لنفسها، وتنشئ المعاهد (الشرعيّة) التي تعمل كمراكز إعداد وتدريب وتعبئة (تجنيد وتطويع) لصالحها هي كتنظيم سياسيّ، لا كمراكز جامعة أو مراكز معرفة. الواقع القريب البؤري، والتعامل معه واضح في عقليّتها، والأهداف السياسيّة البعيدة واضحة في مخيلتها، والاستراتيجيّة وهي القتال فقط وبلا أجل منظور واضحة في ذهنها، والمنفصل عن الواقع هو كلّ ذلك مجتمعاً ووسائل تحقيقه الاستراتيجيّة والنظرة الشاملة للواقع الواسع المحليّ والعالميّ في نظر المراقب البعيد أو المخالف القريب؛ ستفرض الجبهة بوصفها فرعًا للقاعدة -لا بكونها فصيلًا مقاتلاً فيه سوريون- أيّة مفاوضات حتى لو ذهبت بالأسد ونظامه، وستحوّن وتكفّر كلّ من يدخلها، حتى لو كان يقاتل النظام بشكل مواز، وستقاتله أغلب الظن عند توفّر الظروف المواتية، وهي تعتبر دول الجوار علمانيّة كافرة

أو ستعتبرها، وهذا سيجزم إلى سياسات في حال تشكّل إمارتها أو ظهور قوّتها على الأقل، ستدخل في صراع مع بقيّة فروع التيّار الجهاديّ، وستدخل في معارك كثيرة مع أطراف محلية وإقليمية ودولية. أرى أنّ هذا هو الواقع الذي ينتظرها في المدى المتوسط والقصير، في حال حدوث تحول جذري في الميدان، مثل سقوط الأسد أو انهزام تنظيم الدولة أو نحو ذلك، ما لم تندمج مع الثورة السوريّة وفصائلها ومجتمعاتها اندماجًا حقيقيًا مزيّنًا يُثمر عملاً سياسيًا اعتصامياً واضح الأهداف والوسائل في ضوء حدّ أدنى من الثوابت. وأرى أنّه في حال سقط الأسد على يدها أو أسقط على يد غيرها أو انهار؛ فإنّها ليست من النمط الذي يتأقلم أو يتقشّر أو يتحوّل إلى حزب سياسيّ، بل من النمط الذي يتصدّع أفقيًا وشاقوليًا وينتهي: أفراد سيلتحقون بحياتهم، وآخرون يلتحقون بتجربة جهاديّة أخرى مع جماعة أخرى، وجماعة ثالثة تنحاز لحزب أو فصيل أو تشكيل، أو تشكله.

أبرز الأسماء تحت هذا الصنف	تاريخ التأسيس	لقائد/المؤسس	الانتشار/الفاعليّة	ملاحظات / ملحقات
جبهة النصرة (فرع قاعدة الجهاد)	٢٠١٢/١/٢٤	أبو محمد الجولانيّ	المعتقل: إدلب (حاليًا)، دير الزور (سابقًا)، ولها انتشار في غوطة دمشق، حلب، القيطرة، القلمون الغربيّ، درعا/ ١ أ م جيش الفتح	بيان مسجل يعلن به عن جبهة النصرة
جيش المهاجرين والأنصار §	الربع الرابع من ٢٠١٢	عمر الشيشاني	الشمال (ريف حلب) كان مكونًا في جبهة أنصار الدين	أغلبيته من المهاجرين، حدث فيه انشقاق أول (عام ٢٠١٤م) بعد مبايعة عمر الشيشاني لتنظيم الدولة، حيث انشقَّ صلاح الدين الشيشاني مع نصف الفصيل، ثمّ بايع جبهة النصرة سبتمبر (٢٠١٥م) كما أعلن
جند الأقصى	ربيع ٢٠١٤ الأول	أبو عبد العزيز القطري (قتل)	ريف إدلب، ريف حماة الشماليّ (١٠٠٠) ٣ ج م جيش الفتح	انشقاق أغلبية المهاجرين عن جبهة النصرة

الفاعليّة السياسيّة النسبيّة: (١) عالية. (٢) متوسطة. (٣) منخفضة.
م: ملحق بحلف.

الفاعليّة العسكريّة النسبيّة: (أ) عالية. (ب) متوسطة. (ج) منخفضة.
م: ملحق بجبهة.

§ أعداله: في واقع الأمر؛ فإنّ ذكر هذا الفصيل لم يأت من أهميّة كبيرة سياسيّة له، لكن للإشارة إلى حالة المهاجرين وانشقاقاتهم، وما يمثلونه من خطاب جهادي معولم عام، وما يمارسونه من وظيفة (جهاديّة) تبحث عن حاضن لها ومشروع، ومثله الكتيبة الخضراء والتي بايعت بدورها لاحقاً هذا الفصيل الذي بايع بدوره جبهة النصره، وبشكل موازٍ لهذه الحالة تنشأ في المناطق المستقبلية والتي تدافع عن نفسها جماعات مقاتلة متأثرة بها، أو تعمل معها للدفاع عن مناطقها ضدّ حرب الإبادة، وتحت عناوين عريضة تتعلّق بالجهاد وتحكيم شرع الله، وتظنّ خطابات هؤلاء غير متجدرة، كما هي تحالفاتهم، وتظنّ مشاريعهم ضيقة باحثة عن فضاء ما، أو مشروع أكبر.

(٢) السلفيّة المحليّة^(١):

(١) تمثل الجبهة الإسلامية التي تأسست في (٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣م) أضخم محاولة لتأسيس مشروع سياسي وعسكري جامع وحاضن للحالة الإسلامية المقاتلة، كمسار بديل عن تنظيم الدولة وتيار القاعدة من ناحية، وعن الائتلاف والأركان من ناحية مقابلة، وتشكّلت الجبهة من سبع فصائل رئيسة (لواء التوحيد، جيش الإسلام، حركة أحرار الشام الإسلامية، ألوية صقور الشام، لواء الحق، كتائب أنصار الشام، =

لئن كان عمل الجهادية العالمية على الساحة الشامية كمحطة -تجربة كما يحلو لشيوخها تسميتها، وهي كلمة لها معنى ثقيلٌ كثيفٌ في وصف طبيعة ما يفعلونه- كغيرها من ساحاتٍ سبقتها في الطريق؛ فإنَّ عمل فصائل يشار إليها بالسلفية المحلية عملٌ في (الساحة الشامية)، ولئن كانت ربكةٌ تنظيم جبهة النصرة قد تظاهرت على مستوى التطبيق والممارسة بوصفه فرعاً للقاعدة يحاول التأقلم على الأرض السورية دون أن يقطع معها؛ فإنَّ ربكة فصائل السلفية المحلية كانت على مستوى الخطاب نفسه؛ إذ المرحلة بالنسبة إليها مرحلة تأسيس ومراجعات تحت ضغط الميدان والحرب؛ فبعد خروج فئة من مُنظري وقادة هذا الصنف من المعتقل، الأشهر معتقل صيدنايا، في السنة الأولى لاندلاع الثورة السوريّة^(١)؛ وجدوا أنفسهم في عالمٍ جديد وفي وضعٍ قد يُفضي إلى تحقيق أحلامهم وتصوراتهم؛ في ظهوريهما الأول من نوعه على الإعلام عبر الجزيرة في لقاء مع الإعلاميِّ تيسير علوني ظهر قطبا الجبهة

= الجبهة الإسلامية الكردية). أحمد أبازيد / مركز الجزيرة للدراسات/ تحالفات متبدلة: اتفاق وشقاق المعارضة السورية المسلحة/ -

<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/05/20145612208720637.htm>

(١) «الأسد يصدر مرسوم عفو عام ومجلس الأمن يناقش مشروع قرار ضد سوريا»، العربية نت، (١/٦/٢٠١١م)، على الرابط:

<http://www.alarabiya.net/articles/201105/31/151313.html>

الإسلامية، التي أريد لها أن تسد الفراغ وتوقف تمدد الفكر الوافد ممثلاً بخطر تنظيم الدولة الإسلامية أولاً والقاعدة ثانياً، ولقد انفرط عقدها لاحقاً؛ قائد أحرار الشام^(١) الشهيد أبو عبد الله الحموي، وقائد جيش الإسلام الشيخ زهران علوش^(٢)، ظهرا مترددين في طرح أفكارهما عن شكل الدولة ومستقبل سوريا، وميالين لتوصيفات عامّة، وهو تردد قد يكون سببه عدم النضج، أو قد يكون الحذر وغلبة الميدانيّ على الفكريّ^(٣)؛ وهذا ربّما ترك أثره على حركة المقاتلين غير المتحيزين في البداية، والذين تنقلوا بين

-
- (١) للتوسع في سيرة حركة أحرار الشام، يوم استشهد الأحرار . . . قراءة في أبعاد المشهد وتحدياته، أحمد أبو زيد، منتدى العلاقات العربية والدولية. والجزء الثاني من السيرة أحرار الشام بعد عام طويل، أحمد أبو زيد، عمران للدراسات الاستراتيجية.
- (٢) للتوسع في سيرة جيش الإسلام: جيش الإسلام البحث عن دور في مستقبل سوريا، وحدة الدراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- (٣) قناة الجزيرة، لقاء اليوم، مقابلة قائد جيش الإسلام زهران علوش، (يونيو ٢٠١٣م)، على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=amRyuwoIL3Y>,

ومقابلة أبو عبد الله الحموي (حسان عبود) قائد أحرار الشام رحمته، (يونيو ٢٠١٣م) على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=vEFRdEPeE74>

وكانت الجبهة الإسلامية قد تشكلت بعد ذلك بأشهر (البيان التأسيسي للجبهة الإسلامية)، موقع يوتيوب، (٦/٣/٢٠١٥م)، على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=1ZqoZVJIEfg>.

الجماعات وفقاً لثباتية ووضوح النهج من جهة، واستقرار العمل على المستوى الميداني من خلال ثباتية التمويل والتدخير والتخطيط من جهة أخرى، حيث كان الميزان يميل لتنظيم جبهة النصره ولتنظيم الدولة الإسلامية، وإن على نحوٍ متغايرٍ مناطقيًا.

مالت جماعات من التي تندرج تحت هذا العنوان، عند بدايتها، إلى المحافظة على الرموز الجهادية (لا سيما في المجال الداخلي) بالنسبة إلى أحرار الشام (السلفية المحلية) مع صبغة (جهادية)، وعلى إظهار خطابة دينية فاقعة بهدف المنافسة والمفارقة والتمايز في حالة جيش الإسلام (السلفية العلمية المحلية المجاهدة)، خطابة خلفيتها مطورة في ظروف الحرب السورية، والعمل عند كليهما في الوقت نفسه على تلطيف الخطاب وترسيخ فقه الأولويات مع الوقت، وهذا تظاهر في علاقة مرتبكة حذرة مع أطراف المعارضة، فلا هو كسب رضا وثقة داعمها - لو افترضنا جدلاً أنهم قد يرضون-، ولا هو نجح في الحد من نفوذ خطاب تنظيم القاعدة وابنه المدلل العاق (تنظيم الدولة). بادئ الأمر عملت هذه الجماعات المقاتلة، نظرًا لنشأتها المحايثة لدينامية الصراع المنطلقة بعيد بداية الثورة، على تغليب الوقوف على الجبهات مع النظام، ما أتاح المجال للناشطين الثوريين حرية الحركة عمومًا، ولم تتدخل في المجتمع إلا كطرف صلح، أو مساعدة بمعنى أنها لم تسع إلى فرض سلطة تامة، ولا نصف

تامة في البداية، حتى بلغ ذلك درجة التقصير في نواح عديدة لا سيما الأمنيّة الحيوية كالضرب على يد المفسدين وقطّاع الطرق وكتائب السرقة، فأهمل أمرهم وأمر إنشاء تنظيمات ومؤسسات حاضنة مخافة الصراعات الجانيّة-لحرصها على جمع الصف ضد النظام-؛ كما لم يسع المصلحون بجديّة إلى تأسيس جهاز قضائي وقوة شرطة وفض نزاعات موحدة وقويّة وملزمة للفرقاء والناس. هذا القصور الذي اعترى العمل السياسي، بل والخطاب، كان له بالغ الأثر في تمدد تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة حيث ظهر للناس في النواحي البعيدة والريفية (الرقّة ودير الزور) الفرق في (الأمان) بسبب انتشار الفوضى مع الحرّية في قطاعات التي كانت في حيز الجبهة الإسلامية وبقية الجماعات المحليّة غير المصنفة.

ومع الأيام، وصعوبة الواقع على الأرض بدا أنّ جيش الإسلام بدأ يطور مؤسساته ومكاتبه بفضل عقلية قائده وكاريزما شخصيته القيادية، ولأسباب بنوية فكرية ومجتمعية تتعلّق بالتأصيل والنظرة للجهاد والأمير والطاعة والسياسة، أي بأسباب لا تتعلق مباشرة بشخصيات الجيش القياديّة، وهذا ينسحب على من سبقوا، وهذا تجلّى أثره على معقل الجيش في الغوطة الشرقية، حيث ظهرت قوّته العسكرية أقرب لانضباطيّة الجيش النظامي، وحيث عمل بقوّة على مشروع القيادة الموحّدة والقضاء الموحد، وعلى إدارة مؤسسات خدمية بناءً على هيكل ما لم يدمره قصف النظام من مؤسّسات الدولة السوريّة، هذا وعمل جيش الإسلام على ضمّ

التشكيلات الصغيرة بشكل ممنهج لتقوية نفوذه مستفيداً من (الدعم) و(الفاعلية) السياسيّة الداخليّة المتميزة. ولم يمر ذلك دون اتهامه بالتلبس بممارسات سلطويّة إقصائيّة أو إلغائيّة، كما اتهم بذلك يوم القضاء على جيش الأُمَّة^(١)، أو على الأقلّ إنّهُ تفرد في القرار والتنفيذ في مهمّة لها وجه حق، كما يذكر ناسٌ من الفصائل الأقرب إليه، أو في حالة حكم القضاء الموحد بحلّ فرع أحرار الشام التي في الغوطة^(٢).

هذا؛ ويُنظر إلى خطاب جيش الإسلام بأنّه متناقض أحياناً، بين خطاب موجّه للخارج بمحاولته التنسيق مع الفاعلين الإقليميين والدوليين من دول ومنظمات دون الدول، وخطابٍ موجه للداخل أي إلى أنصاره وخاصة المتلازم مع حملة الجيش ضد خلايا تنظيم الدولة الإسلاميّة في الغوطة الشرقيّة وجنوب دمشق والقلمون الشرقي، حيث يعتبر الجيش الخصم الأكثر حسماً وقوّةً للتنظيم نظرياً وميدانياً، وامتد هذا الخلاف إلى خلاف مع فرع القاعدة الآخر وهو جبهة النصرة، لكنّه ظلّ في السياق الفكريّ والتنافس

(١) زمان الوصل، كبرى تشكيلات الغوطة تتبرأ من (محاكمة المفسدين) . . . وتخوف من محاكاته لمصطلح (مكافحة الإرهاب)، (٥/١/٢٠١٥م):

<https://www.zamanalwsl.net/news/56844.html>

(٢) الدرر الشاميّة، القضاء الموحد يُلزم أحرار الشام بالاندماج بفيلق الرحمن ويُحيل قائدها العسكري للمحاكمة، (١٦ أبريل ٢٠١٥م):

<http://eldorar.com/node/74271>

البارد السلبيّ بسبب عدم الرغبة في الدخول بصراع آخر، وخلاف كامن مع حركة أحرار الشام. ويجب أن أذكر بأنّ نقطة التوتر عند جيش الإسلام منذ تأسيس طليعته (سريّة الإسلام) في علاقتها مع الثورة أوّلاً ثمّ مع مختلف التكوينات والفصائل تكمن في محاولته -كغيره- تطويع مرجعيته الفكرية (السلفيّة العلميّة) التي تتشدد في الخروج، تطويعها مع صدمة الواقع السوريّ، وكانت طبيعة النظام بوصفه (علويّاً أو نصيريّاً)، أو كافرًا مخرجًا متوقّعًا، لكنّ خلافه اللاحق مع أحرار الشام ومع تنظيم القاعدة هو خلاف فكري أساسي، فكري بمعنى التنافس على السلطة الرميّة لحيازة الساحة، رغم ضغط الواقع الموحد، وهذا تظاهر بمشادّات (كلاميّة)، وبتنافس (عمليّاتيّ) سلبيّ في غير مرّة، وفي نمط تأسيس مكاتب إدارة الشان السياسيّ والعسكريّ والأمنيّ والخدميّ، بوصفها أدوات إثبات الوجود كسلطة فعّالة، كلُّ يؤسّس على شاكلته. وثمة حاجة أيضًا لتطويع ذلك لكي يتناسب، أو لا يصطدم، مع أمزجة ومتطلّبات فئات وأطراف أخرى، محليّة وإقليميّة ودوليّة، وهذا مأزق تفرضه ظروف معقّدة على الجيش وعلى كلّ الفصائل، ظروف لها علاقة بالحرب وبطبيعة العولمة.

يظهر للمراقب أنّ جيش الإسلام متماسكٌ ومنظّمٌ داخليّاً بوصفه جماعةً مقاتلةً، بنت بيئتها، بدأت من نسقٍ معيّن من الحالة السوريّة، منخرطةً في مقاتلة نظام الأسد، ومن ثمّ مقاومة الاحتلال، ويقترب في بنيته من تنظيم سياسيّ عسكريّ، أو قد يؤول

إلى تنظيم سياسيٍّ إن طالت الحرب أو انتهت، ويبدو أنّ التوتر واقع بينه وبين الآخرين، وجزء من هذا التوتر والتركيز على جيش الإسلام يأتي نظراً لموقعه الحساس، والرهان عليه في ما يخصّ مصير معركة العاصمة.

على الجانب الآخر؛ فإنّ تجربة حركة أحرار الشام يعترتها التوتر داخلها وخارجها، داخلها يتظاهر على شكل المراجعة التي تتجّه متلججةً للقطع خطايا مع الخطاب الجهادي السابق لها أو المعرف لها عند نشأتها، في البحث عن مفردات وتوصيفات ومعالجات تركز على محليّة أهداف الثورة، من مثل حركة (إصلاحية إسلامية تحريرية)، كما وصفها في خطابه الأخير عند تسلمه قيادتها المهندس مهند المصري^(١) هذا العام (٢٠١٥م) بعد انتخابه داخلياً على إثر اعتذار سلفه عن التمديد، وهو يأتي في سلسلة طويلة من المراجعات، والتي وردت أحياناً على شكل اعتذاريّات، كما في مقولة الشيخ أبي يزن الشامي، أحد القياديين المؤسسين، قبيل مقتله (سبتمبر ٢٠١٤م) في حادثة المقر صفر مع جُلّ قيادة الصف الأول على رأسهم المؤسس أبو عبد الله الحموي^(٢)، والذي كانت له بدوره سلسلة تغريدات نقدية على

(١) فيديو كلمة القائد العام الجديد لحركة أحرار الشام، المهندس مهند المصري:

<https://www.youtube.com/watch?v=C4n2-cIrvhg>

(٢) أحمد أبازيد، يوم استشهد الأحرار . . . قراءة في أبعاد المشهد وتحدياته (١٦ سبتمبر، ٢٠١٤م)، متضمناً اعتذارية أبي يزن والتي تمثل نقطة مراجعة مهمّة برأي كثيرين.

فضاء تويتر لفئات واتجاهات في (التيار الجهادي) لا تراعي خصوصية البلدان والظروف والمجتمعات فينتهي بها الأمر (في الجبال والمغارات)، كما كان يقول حرفياً .

بوصفها حركةً تكوّنت من اندماج جماعات مقاتلة لنظام السلطة القائمة في سياق الثورة السوريّة، جماعات نويّاتها المؤسّسة من أفراد مرّوا بتجربة المعتقل، صيدنايا واستعصائه الشهير والجدل المفترض بين تيارات الإسلاميين فيه، أو غيرهم من الكوادر ممّن انخرط في الثورة منذ بدايتها والذين اختاروا هذا العنوان والنسق ليقاوموا نظام حرب الإبادة؛ لكونها (حركةً) يفترض فيها إذن هشاشة البنية التنظيميّة من حيث التعريف على حساب اتّساع عرض التيار والفئات التي تمثلها في المجتمع المراد نقله إلى نسق سياسيّ جديد، أي هي ليست، أو يفترض أن تكون كذلك من توصيفها لنفسها، تنظيمًا سياسيًا له بنية قويّة، ولا حزبًا هدفه بلوغ السلطة في نظام قائم، لكنّ التوتر، كما أراه، نابعٌ من أنّ الهشاشة التنظيميّة هنا تنظيميّة المنشأ أساسًا، مع ضيقٍ نسبيّ متوقّع في الشرائح والطبقات التي تُمثّلها أو قد تمثلها (الحركة) في المجتمع السوريّ، حتى حين الحديث عن الأكثرية، وهذه الهشاشة التنظيميّة مع زمني التمدد والانكماش في القطاعات المحررة من سلطة النظام القديم، وفي المجتمعات الخارجة إلى الطرف الجديد، قد أربكت الحركة وأضعفتها في سياق الحرب أمام المنافسين والأعداء، وألزمتها

إجراء المراجعات والتعديلات والتبديلات الفكرية والتنظيمية. باعتبارها حركة إسلامية سلفية الصبغة، فمن المفترض أن تسعى أحرار الشام إلى تغيير شامل في الأنساق السياسية القائمة عبر نقل المجتمع والدولة إلى نظام جديد عبر إسقاط النظام القديم وإصلاح المجتمع جذرياً؛ إلا أنها وكما سبق في معالجة حالة جيش الإسلام تواجه ظروفًا محلية وغير محلية شديدة التعقيد، لا سيما في مثل حالة الاستهداف العنيفة الحاسمة لكل الأنساق الطالعة مع الثورة، حتى المعتدلة والتي أرى أنها في حقيقة الأمر المستهدف الأول والأخير، وهذه المواجهة أو المواجهات متعددة الجنوب دفعت الحركة إلى محاولة تبني خطابها، من مشروع أمة إلى ثورة شعب، وهذا صار سمة بارزة متصاعدة لحركة أحرار الشام، عبر مراجعات فكرية، يرافقها تهذيب سلوكي ومحاولات لتأسيس عمل على الأرض يتمثل بمكاتب وهيئات أكثر مواكبة للمتغيرات وظروف الصراع والعصر، وأقرب للنمط السوري، أو يطابقه من حيث المظهر والذوق عند الفئة المتديّنة على الأقل، أي هناك محاولة لتطوير السلوك.

ثمّة توتر إذن، يُوصف أحياناً بكونه فارزاً لتيارات داخل الحركة نفسها، توتر مرده إلى هذه المراجعات، ظهر أكثره مثلاً في المقالات الأخيرة للسيد لبيب النحاس عضو المكتب السياسي في الصحافة الأجنبية، حيث انتقدت من قبل رجال في الأحرار،

وأهميّة الانتقاد تأتي من وصفه انتقادًا لعملية المراجعة ومفرازاتها، عملية في طور التأسيس، انتقادًا قد يفهم على أنه اختلاف معتبر لا تبادل طبيعي للرأي، اختلاف مبدل لكوادر الحركة محدث لتنفّلات، ومن جهة أخرى ثمة توتر أصعب بين الأحرار والمكونات الأخرى، وإنّ الموقف الوسط بين مصطلحات الثورة والجهاد وحمولاتها؛ رافقه الحرص على تغليب الضرورة الميدانية الخانقة، هذا جعل الأحرار يقفون أيضًا في الوسط في الساحة، وظهر في تنوع تحالفاتهم من جيش الفتح في الشمال إلى تحالفات في الغوطة والجنوب مختلفة الهيئة. ولقد اتُّهموا (بتقاعسهم) في حالات عديدة عن ردّ (طغيان) جبهة النصرة في حالات هدّدت الساحة، كما في اقتلاع وطرده جبهة ثوار سوريا وحركة حزم من قبل جبهة النصرة، حيث ظهرت الفصائل ضعيفة الموقف أمام القاعدة، وعاجزة عن وضع صيغ تفاهم سياسيّ ملزمة، وعلى رأسها أحرار الشام شريك النصرة الأكبر في الميدان. المهمُّ هنا عند مناقشة طبيعة الخطاب السياسيّ وفعله، الإشارة في ضوء هذه المراجعات إلى المرونة وممكّنات التغيُّر، والتي تتجاهلها المواقف المسبّقة من قبل الآخرين مقلصةً فرص الحلّ والحوار داخل بيت الثورة وداخل المجتمع السوريّ الداعم لها، وهذه الممكّنات ستظهر أكثر حين سقوط الأسد ونظامه، وهذا ينسحب على جُلِّ العاملين على الأرض، ما خلا القاعدة وأعدائها الذين يتجهون للتصلّب، وحتى

ما يعترتهم من اختلاف أو عدم تجانس؛ فإنه يفرز انشقاكات عند المفاصل الناقلة من (تجربة) إلى (تجربة) عادةً يكون منتجها الأكبر لصالح التصلب والمضبي بعيداً في المشاريع (الجهادية العالمية).

من الواضح أننا هنا حيال توصيف فصائل مقاومة مسلحة نهضت من أنساق فكرية واجتماعية ما، يُشار إليها بالتسلف، لها جذور مختلفة كامنة في المجتمع السوري وفي أنماط تدينه، لاحقة وموازية أو مؤازرة لنسق فصائل الجيش الحر غير المنمطة، تفلتت محايثة لحالة القمع والإبادة التي بدأها نظام الأسد وتأثرت طبيعتها وتطورها بديناميات الصراع والميدان أكثر منه بمعالجات فكرية صافية لها مشاريع ناجزة وواضحة، وهي من الفصائل الأكثر فاعلية عسكرية وسياسية على الأرض، وقد كان لهما تواجدٌ في كلِّ مناطق الجغرافيا السورية ولو رمزياً، فدعوتهم وسلوكهم لم يكونا مناطقيين ابتداءً، لكن انكماشهما إلى مناطق ثقلهم الأساسي لاحقاً كان بسبب انكماش الأرض عامّةً لصالح تنظيم الدولة والنظام بعد تدخل حزب الله والمليشيات الشيعية.

ويلحق بهما (وهنا نشير إلى أحرار الشام وجيش الإسلام كنموذجين متميزين متوازيين) المكاتب الإدارية والخدمية والسياسية (الدعوية) والشرعية، والسياسي متضمن في الخدمي الإداري على أي حال، كما ويساهمان بقوة، كلُّ في قطاع تواجده ونفوذه، في أجهزة القضاء، والتي يتولاها (الشرعيون)؛ وهم فقهاء أو طلبة علم

يحكمون في النزاعات الكبيرة والصغيرة، بين المدنيّين وبين المسلّحين، كما ويرمون العقود وينظرون في المعاملات، وكلُّ قاضٍ متروك لدرجة فقهه، وبحسب مذهبه السابق أو مذهب فصيله، حيث لا يوجد وثيقة رسميةٌ ناظمة ناجزة، إلّا ما صارت إليه بعض التجارب والمناطق مُؤخراً من تبني وثائق قضائيّة معروفة، ومثل هذه الوثيقة ترفض أصولاً من قبل بعضهم. وهذا السعي لتوحيد القضاء ينطبق على هذين الفصيلين من حيث المبدأ؛ إذ يتشاركان مع فصائل الجيش الحرّ من (٣، ٤) في المحاكم المشتركة، حيث إنّ عموم الفصائل متديّن، وعمومها لا يرى في الطرف الحالي إلّا الدين مرجعيّةً رويّةً وشرعيّةً -مع اختلاف في التفسير الكلّي والمقاصد-، هذا فوق صعوبة تنظيم كلِّ شيء تحت ظروف حرب بالغة القسوة، وكذا مع تسرّب أو نزوح أو هجرة أغلب مديري المكاتب والفنيين والتقنيين، إمّا لانقطاع معاشهم، أو لإهمالهم أو لعدم موافقة أفكارهم للتيار الغالب أو بسبب عدم تلاؤمهم مع حالة الحرب.

يُضاف عادة إلى أجهزة القضاء المحليّة الطابع قوَّاتٍ شرطيّة وأمنيّة، بعضها مكرس، وبعضها يستدعى عند الحاجة من قوام الفصائل. ولئن كان جيش الإسلام يُتَّهم في مشروع القضاء الموحد والقيادة الموحدّة في الغوطة الشرقيّة من قبل أطراف مختلفة بعيدة وأقرب إليه باستخدام القضاء لإعلاء سلطته السياسيّة، فما يصحُّ أن

هذه النزعة أضعف عند أحرار الشام من ناحية القضاء بالخاصة، والتي تعمل على أيّ حال بدأبٍ على تقوية بيروقراطيتها الصغيرة وبينانها الداخليّ في شتّى المجالات منذ اغتيال قادتها في المقر صفر (سبتمبر ٢٠١٤م) عبر تغليب تيار أكثر اعتدالاً. وفي حقّ أيّ فصيل لا بُدّ من ذكر أنّ دور القضاء توظف كجهات حكم وسياسة وفرض سلطة خاصّة، ويظهر ذلك أوضح كلّما نزع الفصيل إلى عدم الدخول في الدور المشترك وعدم النزوع إلى التوحد والتجمّع أساساً؛ لذلك فصلنا في حالة جبهة النصرة لِمَا للأمر من أهميّة من هذه الناحية.

وفيما يخصّ التمويل والاقتصاد؛ فإنّ هذا الصنف لا يميل أصلاً إلى نفي تلقي الدعم بالمطلق، ربّما ينفيه كخطاب سياسيّ، لكنّه لا يرى حرمة المطلقة شرعاً، ولا يصنّف ويتعامل على أساس ذلك، وهما لا يجبيان، ويعتزمان غنائم عسكريّة، ويديران مرافق خدميّة إدارة عامّة، ولا يحوزان أو يستخدمان المرافق غير العسكريّة والممتلكات العامّة والخاصّة كغنائم من حيث المبدأ، ويديران مشاريع ضيّقة الربح من تجارة.

ولدى أحرار الشام وجيش الإسلام ومن في دائرتهما -خلافاً للفئة السابقة، وبشكل مماثل للفئات اللاحقة- مكاتب ارتباط وتنسيق إعلاميّة وسياسيّة في الخارج، كما ولهما خطاب يقدمانه

للعالم^(١)، خطاب مرتبك متردد حتى الآن، وكذلك الأمر يجلس أفراد منهما مع ممثلي بقية الفصائل، ومع ممثلي المعارضة التقليدية، ويتفاوضون في قضايا تقنية أو طارئة، وإن كانوا لا يعترفون رسمياً بالائتلاف السوري المعارض كممثل وحيد^(٢)، ويحاولون الابتعاد عنه قدر الإمكان، وهذا له علاقة أيضاً بالتنافس مع (الفئة الأولى)، أي: السلفية الجهادية المعولمة على حاضنة ولقب الجهاد النقي، ولا يجب أن يفوتنا بأن هذا (السلوك) غير محسوم بعد، حتى داخل كوادر الفصيلين، لا سيما أحرار الشام.

(١) يمكن الإشارة هنا إلى مقالات لبيب النحاس القيادي في أحرار الشام والتي نشرت في صحف أمريكية وبريطانية، وكذلك إلى مقابلة الشيخ زهران علوش في إسطنبول مع صحيفة غربية لعرض وجهات نظرهم في المسألة السورية:

Labib AL Nahhas The deadly consequences of mislabeling Syria's revolutionaries.
Washington post,10/7/2015: https://www.washingtonpost.com/opinions/the-deadly-consequences-of-mislabeling-syrias-revolutionaries/2015/07/10/6dec139e-266e-11e5-aae2-6c4f59b050aa_story.html

labib al nahhas I'm a Syrian and I fight Isil every day. It will take more than bombs from the West to defeat this menace. The telegraph, 21/7/2015: <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/islamic-state/11752714/Im-a-Syrian-and-I-fight-Isil-every-day.-We-need-more-than-bombs-from-the-West-to-win-t-his-battle.html>

(٢) وثيقة مشتركة تتضمن موقفاً موحداً من مبادرة ديمستورا وحدات العمل، مشتركة بين الائتلاف وفصائل مسلحة تضم كلاً الأصناف عدا الصنف الأول (القاعدة) رغم أنه موقف رافض كلياً.

ما يهْمُنَا هو تحرّي بعض مظاهر العمل السياسي ومآلاته عند هذا التيار الذي لا نرى أنّ خطابه ناجزٌ ولا نهائيٌّ، وهو خطاب يطمئن الآخر عمومًا نظريًا كلاميًا، وفي تصرفاته السياسيّة مؤخّرًا، ويميل إلى توصيفات عامة لمشروعه مثل دولة العدل والكرامة والمساواة التي تعطي كلّ ذي حقّ حقه، وهي الدولة التي دستورها الإسلام وتحكم شرع الله وتنتصر لمن استضعفوا، وهي الدولة التي سترت ما يتبقى من الدولة السوريّة بعد إسقاط نظام الأسد وطرده الاحتلال بكلّ رموزهما ومقوماتهما، ولا يبدو واضحًا قبولها بمبدأ التفاوض الذي قد يفضي إلى تشارك مع رجال وفئات تنتمي إلى طبقات السلطة القديمة (المُسقطَة)، تنتمي إليها فعليًا مع تورط مختلف الشدة فيها، أو حتى تنتمي دون أن تكون من السلطة فعليًا، من تكوينات المجتمع السوريّ الطائفيّة والعرقية، أو من تلويناته الفكرية والمذهبيّة العابرة لتلك الأولى، ومن الطبقات والفئات التي تداخلت فعليًا في السلطة القديمة، لكن دون مستوى القرار والفاعليّة، إنّ موقفهم من الأقليات غير واضح، وليس يعينني هنا وسواس الأقليات الذي أصاب العالم وتوظيفاته المشبوهة محليًا ودوليًا، وإنّما أريد أن أشير إلى عدم إدراك وتصور -أو عدم توفر خبرة بوضع مماثل وسابق- قادة وكوادر هذا التيار لطبيعة المشاكل التي سيطرحها سقوط الأسد، فالمسألة كفيّة سياسة الدولة والمجتمع كما هو، أقبلت به أم لا، اعتبرت فئة منه مخالفة أم عدوًا

كامناً، وأقول إنَّ جلَّ المجتمع السوريِّ مازال خارج دائرة تصورهم وخبرتهم وسلطتهم، وأرى أنَّ أشياء كثيرة ستتغير عندها، وستُختبر المقولات السياسيَّة لهذا التيار اختباراً خطيراً، وحين أقول لا يبدو واضحاً أعني في تصورهم هم، وليس لي أو لأيِّ أحدٍ آخر، مراقب أو فاعل، ففلسفتهم أنَّه يتمُّ إسقاط النظام (الاحتلالي)، ثمَّ التوافق مع (القوى القادمة)، والتي برايمهم هي غالبية (الشعب السوري)؛ وبهذا المعنى هم -أحرار الشام، وجيش الإسلام- يصدر عن ثقة بأنَّ (الشوري) في مثل الشعب السوريِّ (سترفعهم) حكماً. أمَّا عملياً -فما يبدو للآخر-؛ فهو إمَّا خطابٌ غير جاهز بالنسبة إلى المخالف القريب أو ربَّما إقصائي، أمَّا للمخالف البعيد أو الخصم؛ فهو خطاب متطرف انتهازيٌّ واستبداديٌّ؛ أي: للذين هم على أقصى يساره، وهو خطاب مائع وانتهازي للذين هم على يمينه (السلفيَّة الجهاديَّة المعولمة)، وهذا يعكس شدَّة الاستقطاب في صفوف الفاعلين السياسيِّين، وهو استقطاب غير نهائيٍّ فالساحة السوريَّة هائجة مائجة. وفي الوسط، أشير إلى أنَّ عدم نضج مشروع هذا التيار قد ضيَّع عليه فرصة تاريخيَّة في تأسيس العمل السياسيِّ الجامع، لقد ظهر لكثير من الناس على أرض سيطرة الفصائل الثوريَّة حينئذ أنَّ مشروع الجبهة الإسلاميَّة الذي أشرت إليه آنفاً كان فرصة؛ لأنَّه من المشاريع السياسيَّة الاعتصاميَّة الكبرى السبَّاقة، لكنَّ بعض مكوّناته، إضافة لِمَا أشرت من ضعف الخبرة

والتنظيم في الشأن السياسيّ وقلة الناجز من الأفكار والمشاريع، دخلت في مزاد مع الذين على اليمين، وتفاخرت بدايةً بتمايزها عن الذين هم على اليسار، لا أقصد اليسار القصي، فهو خارج الميدان على أيّ حال، وإنما أريد تشكيلات الفصائل من النمطين (٣، ٤)، ولم يدركوا إلا متأخرين قوتهم الكامنة، وحقيقة مدى قبولهم على الأرض لاسيما لو عملوا مع فصائل (٣، ٤) على مشاريع جامعة. حركة أحرار الشام مثلاً وحالة الرقة (أواخر ٢٠١٣م)، نعرف يقيناً أنّ أُلوية وكتائب وجماعات وأفراد في دير الزور، وهي الأرض الغنيّة الواسعة العميقة في استراتيجية الحرب، وبأعدادٍ غير قليلة كانت تنظر لهم إيجابياً، لكن لو عملوا كمشروع جبهة بنجاح بعد حسم خياراتهم. لقد كانوا، مع تصاعد عنف الأسد وفتن تنظيم القاعدة خلال (عام ٢٠١٣م)، وتسرب الإحباط لعدم الحسم السريع، كانوا هم الوسط الأقرب إلى مزاج عامّة المقاتلين يومها، والذين كانوا عرضة للتشتت تحت ضغط الحرب والمشاريع، كانوا الوسط، خاصة لو اقتربوا أكثر من الذين على يسارهم، كانوا في البدايات على نحوٍ أوضح، ولليوم هم كذلك حين تجاوز المظهر العياني. أمّا حين الخروج من ميدان الحرب، والحواضن المقاتلة، والحديث عن عموم المجتمع السوريّ، فالمسألة تختلف وتحتاج لنقاش آخر ليس هنا سياقه.

ملاحظات / ملحقات	الانتشار/العدد/ الفاعلية	القائد/المؤسس	تاريخ التأسيس	أبرز الأسماء تحت هذا الصنف
بيان تأسيس الحركة، الموقع الرسمي، السلفية المحلّة تصف نفسها بـ(إسلامية إصلاحية)	إدلب، حماة (١٠,٠٠٠ - ١٥,٠٠٠) ٢ أم جيش الفتح	أبو عبد الله الحموي (حسان عبود)، (قتل)	يناير ٢٠١٣	حركة أحرار الشام الإسلامية
السلفية العلمية، يصف نفسه بـ(فصيل مسلم مجاهد من الجيش الحرّ) الموقع الرسمي وبيان التأسيس	الغوطة الشرقية بين (١٠ إلى ١٥ ألفاً) أ القيادة الموحدّة	الشيخ زهران بن عبد الله علوش	سبتمبر ٢٠١٣	جيش الإسلام
الميثاق الرسمي منتهية الفاعلية	حلب، إدلب، حماة، درعا وعموم سوريا (٤٠,٠٠٠) عند تأسيسها ٢ أ	(حركة أحرار الشام الإسلامية، جيش الإسلام، لواء التوحيد، ألوية صقور الشام؟، لواء الحق، كتائب أنصار الشام، الجبهة الإسلامية الكردية)	٢٠١٣/١١/٢٢	الجبهة الإسلامية

أبرز الأسماء تحت هذا الصنف	تاريخ التأسيس	القائد/المؤسس	الانتشار/العدد/الفاعلية	ملاحظات/ملحقات
جهة الأصالة والتنمية	نوفمبر ٢٠١٢	تجمع ٥٠ كتيبة محلية من شتى المناطق، الأمين العام الحالي الشيخ خالد الحماد	عند التأسيس: الجهة الشرقية والشمالية والجنوبية والوسطى. تراجع دورها ونطاقها، ولها نشاط حالياً في حلب والقلمون الشرقي ٣ ج	مقابلة مع الأمين العام، فيديو التأسيس، تويتر، كتاب محلي منضوية تحت جهة دعم صيغتها سلفية علمية
حركة المثني الإسلامية §	٢٠١٢/٥/٢٠ أعلنت حركة ٢٠١٣	عامر المسالمة ثم أخوه ناجي	درعا (الريف الغربي) ٣ ج بضع عشرة مئة	بيان التأسيس هنا

الفاعلية السياسية النسبية: (١) عالية . (٢) متوسطة . (٣) منخفضة .

م: ملحق بحلف .

الفاعلية العسكرية النسبية: (أ) عالية . (ب) متوسطة . (ج) منخفضة .

م: ملحق بجهة .

* ما ذكر على سبيل المثال وليس الحصر .

§ موقفها ملتبس تجاه تنظيم الدولة، وهي أقرب لجهة النصر من حيث مفردات الخطاب الجهادي السلفي إلا أنها نشأت عن كتيبة محلية وصارت حركة، وليس كفرع للقاعدة ابتداءً .

(٣) مَنْ مرجعيتهم الفكرية السياسية إلى الإخوان أو علماء الشام:

وهم من الجيش الحرّ، بوصفه عنوان المقاومة المسلّحة الأوّل والعريض، لا بوصفه تنظيمًا؛ المقاومة المتخصّنة على الثورة ونسقتها كحالة دفاع وتحرير ضد قمع وإبادة النظام، والاحتلالين الروسيّ الإيرانيّ، ولا أبتغي هنا مناقشة مساهمة الإخوان المسلمين والمدرسة الشاميّة في سياق العمل السياسيّ في المنفى القديم أو الجديد من وجهٍ ما، فهو يحتاج إلى تفصيل لا سيما مع الإخوان كفصيل (سياسي)، فقد كانت حالة الحرب مُحدّدة لهم أوّلاً لأنّها لا تتوافق وطبائع تفكيرهم وسلوكهم، لكنّ انقلاب السياسة في الحالة السوريّة كليًّا إلى صراع عنيف فرض عليهما التداخل في السياسة الحرب، وبالتالي تعديل أحوالهم. في الداخل، وبالنظر إلى تاريخ هاتين الفئتين، فالإخوان قُضي عليهم سياسيًا في سوريا منذ حملة الثمانينيات العسكريّة الأمنيّة -مجزرة حماة مثالها- التي شنّها الأسد الأب، وقانون إعدام أيّ منتمٍ للحركة، ليس لاقتلاعهم فحسب؛ بل لاقتلاع أي دور سياسيّ للسنة وللشعب السوريّ عامة، إخوانيًا أم غير إخواني، وهذا ما نجح فيه كما قدمنا في بداية البحث. ومنفى الإخوان الطويل في الحالة السوريّة هو كحسبهم الطويل في معتقل تدمر، وكقتلهم، إنّ لم أقلّ الغاهم فقد أوهنهم بشدّة، وشتت شملهم وفكرهم تحت ضغط الاعتراب المزمّن السياسي الاجتماعي النفسي. أما حين الحديث عن مشايخ

المدرسة الشاميّة؛ وهنا لا أريد السلفية التي تنتمي إلى مرجعيّة جيش الإسلام، وإنّما عموم الرجال والمدارس الصوفيّة العلميّة وغير العلميّة، بوصفها تؤمّ مساجد، فلها بالتالي فعاليّة اجتماعيّة سياسيّة، سلبية أو إيجابيّة بحسب الموقف من السلطة، السلطة بالمطلق بآليتها وديباجاتها، والتي أرى أنّه نالها خلال عقود الاستبداد الأسدي قدر وخيم من التشويه والطمس والانشقاق، فأمتست بعد الثورة في تردد وشقاق، فرديّ وجماعيّ، داخل مؤسسة الأسد الدينية أو خارجها، خارجها مجازًا، بين مؤيد مخلص للأسد منهم من مات على ذلك ومنهم من مايزال عليه، وبين نايّ بنفسه، كل حسب ضميره وفكره وظروفه فيما يتعلق بزمن إعلان موقف واضح من الثورة.

وبوصف العمل المسلح هو الوجه الأبرز للعمل السياسيّ على الساحة السوريّة اليوم، فقد وجد الإخوان وجماعة من هؤلاء العلماء، كما أسلفت، أنفسهم أمام ظرف تاريخيّ يجبرهم على، أو يدعّوهم إلى، التدخّل في واقع (الجهاد المسلّح)، من نافلة القول إنّ حركة الإخوان المسلمين حركة إصلاحية عمومًا من وجهة النظر السياسيّة، وإنّ طرائق العلماء الشاميين عمومًا تعتزل العمل السياسي التقليدي، أي تشتغل بالتربية والتزكية والعمل على بناء القواعد - وهذا الاعتزال لا يلغي دورها كفاعل بطبيعة الأمور-، كما أنّها في غالبها تنظر لأيّ خروج على ولي الأمر كفتنة بصرف

النظر عن سياقه، ولو حدث وأجازته فهي تشترط له شروطًا موصوفةً تعجيزيةً. فرض العمل المسلح إذن نفسه على جميع الأطراف، ويجب أن أنفي بدايةً أن الإخوان كفصيل سياسي أسس عملاً مسلحاً كجناح عسكري رسمي مُعلن، أو ما شابه، وكذلك فيما يخص علماء الشام المنحازين للثورة، وإن العمل المسلح عموماً جاء كما أوردت في غير موضع من مقالي نتيجةً لرد فعل المجتمعات المحليّة المنتفضة على عنف السلطة بتشكيل نيات الفصائل من منشقين ومنضمين لهم، أو العكس، ثم لحقه خطاب الجهاد الوافد، مع كوادره من قيادية ودونها، والذي عمل ضمنه أو معه أو خلفه أو موازياً له بنويات أصغر باديء ذي بدء -لم يندمج معه إلا قليلاً-؛ حتى إذا ما تمايزت الفصائل ثم تطوّرت وتظاهرت مشاريع بعضها، أو تمحصت وظهرت مشاريع بعضها الآخر؛ كان من الفصائل المسلحة ما ينظر إلى مرجعيته وخطابه بأنه إخواني أو مدعوم منهم، حتى ولو نفى هذا التيار صراحة ذلك، ومنها ما يُظهر عبر فكره أو خطابه أو ارتباطاته أنه عائد إلى جمهور علماء الشام بما في ذلك سلفيتهم (المعتدلة)، أو لا يتحرّج من أن نظرتهم للسياسة والدولة ترجع لمدرسة الإخوان، ويبدو ذلك واضحاً له وللمراقب، كما أن الإخوان وهؤلاء العلماء ناصرُوا، أو دعموا، أو استثمروا نظرياً ومادياً في فصائل، عبر شبكات تمويل وعلاقات أسرية قديمة وجديدة الجذور، وعبر واجهات مدنيّة إغاثية، إنَّها

طريقة الإخوان منذ زمن في سوريا؛ فصائل كانت قد تكوّنت كما أسلفنا من عامّة الشعب السوريّ الحاضن للثورة، كما قد فعلوا في بنى المعارضة التقليديّة الآخذة في التشكّل في المهجر القريب، ونستطيع القول إنّ جلّ الفصائل غير المصنّفة (٤) التي تعمل على الساحة السوريّة هي أقرب لهذا الخطاب في الخلفيّة المدركة أو غير المدركة، كما أنّ السلفيّة المحليّة (٢) فيها منه كممكن، ما دام خطابها (2٤) هي غير ناجز وغير ناضج بدايةً، وأخذًا بالتطوّر في المعترك الدامي، وما دامت تتعد عن السلفيّات القاصية، وما سبق مهمٌّ؛ لأنّه يُوصّف ممكنات التغيّر بعيد الحرب.

لكنّ حالة الحرب الوجوديّة وقوّة الخطاب السلفيّ الجهاديّ على الفضاء الإلكتروني، وفي الداخل على الأرض، ووجود شبكة عمل وتنظيم سابقة للثورة، وللعمل المسلّح خاصّة، سبّب انزياحًا باتجاه هذا الخطاب الأخير، هو انزياح في أغلبه ظاهريّ انفعاليّ، برأيي، أو سبّبت هذه الحالة ردّة فعل تمثّلت بالبقاء في الموقع الفكريّ مع تليفق خطاب مُفتعل مزاود على الخطاب السائد، وهذا يدفعنا للقول إنّ الفرز على الساحة غير نهائيّ وغير واضح (متداخل ووهمي واعتباطيّ)، فمع سقوط نظام الأسد ستحدث موجة جديدة منه لن تتأثر بالضرورة تأثرًا صميميًا بما قبله.

تحت مظلة هذا الفكر يمكن إذن إضافة عشرات الفصائل والكتائب ممّا هو قائم حتى الآن، أو ممّا ذاب في المعترك، ولعلّ

أبرز ما هو قائم الآن ممَّا له خطاب منشور وواضح (إخواني شامي) مجاهد - وليس جهاديًا - الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام^(١)، أو ممَّا ينظر له كإخواني، ولكن ليس له نظام داخلي منشور ومفصّل ومثاله فيلق الشام^(٢)، والذي تشكّل من أفراد وجماعات كانت تعمل تحت مُسمّى هيئة حماية المدنيين، والتي دأبت جماعة الإخوان على نفي علاقتها بها رغم تقاطع شخصيات وعلامات تدلّ على خلاف ذلك، ومثل هذا حدث في هيئة دروع الثورة والتي صدرت عن أعضاء مختلفين في الجماعة تصريحات متناقضة منها. وهذان مثالان فقط بوصفهما ظاهرين وهناك أعدالٌ لهما.

ويمكن القول بدرجة ثقة كافية: إنّ الصنف الرابع له نسبٌ مختلف الوضوح بين تكويناته مع هذه المرجعية الفكرية السياسية العامة، لكن دون الوعي بتفصيلات، نحن إزاء عملية في معترك

(١) انظر الموقع الرسمي للاتحاد الإسلامي لأجناد الشام المؤسس (ديسمبر ٢٠١٣م) للتعرف على نظامه، ومناطق انتشاره وعملياته، وهو في واقع الأمر يتركز في دمشق وغوطنيها ويبدو أنّه أخذ بالاضمحلال عددًا على حساب جيش الإسلام، ويرفع علم الثورة السوريّة:

<http://ajnadalsham.com/>

(٢) نظر الموقع الرسمي لفيلق الشام العامل أساسًا في الشمال، وتعرف على بيان تأسيسه ومؤسّسه وانتشاره وعملياته:

<http://shamlegion.net/>

بيان التأسيس الذي يبدو عامًا لا يُحدّد أهدافًا واضحة إلّا (إسقاط النظام)، ومكاتب عمله السياسية والخدمية المختلفة.

دام؛ علينا أن ننتظر. ويبدو لنا أن أثرهما كعمل سياسي-عسكريٍّ مأسس ومؤسس ومتمايز وقائم على الأرض ضعيف حتى الآن، مقارنةً بجيش الإسلام، أو أحرار الشام، أو جبهة النصرة، وهؤلاء كلُّهم أضعف من تنظيم الدولة من ناحية التنظيم الداخلي والإدارة للموارد والناس. وتميل هذه القوى مع الفئة السابقة (٢) مؤخرًا، لبناء تحالفات أو ائتلافات -غير الغرف العمليّة العسكريّة- كمحاولة لتعويض هذا النقص ولتقوية قدرتها على الإدارة والتنسيق وفرض سلطة ما للثورة، والعمل الرئيس لهذا الاتجاه هو جهاز القضاء والشرطة وتقديم الخدمات الأوليّة وتنسيق الإغاثة بشتى وجوهها^(١)، وعادة ما تكون هذه الائتلافات بين قوى إسلاميّة مصنّعة، وأخرى غير مصنّعة لها طابع مناطقي أو أهلي.

إنّ النظرة لمستقبل الدولة السوريّة، تشبه إلى حدّ ما الخطاب الظاهريّ المعلن الذي وصّفته في الفئة السابقة، وإن كانت هذه الفصائل أقلّ تشدّدًا وحسمًا في طرحها السياسيّ مع مكوّنات الواقع المختلفة؛ فإنّها -أظنّ- تنتظر سقوط النظام للبناء على الواقع؛ إلّا

(١) للاطلاع على نموذج ما لمكاتب الإدارة لإحدى الحركات راجع: الملف، عارف الحاج يوسف، خريطة الفصائل المسلحة في حلب (٣-٤)، حركة نور الدين زنكي، عن الجمهوريّة للدراسات، (١٠/٣/٢٠١٥م)، الرابط:

<http://almalaf-sy.com/article.php?id=4904#VXrbJfntlBcm>

أو موقع الجمهوريّة، الدراسة كاملة:

<http://aljumhuriya.net/33255>

أن خطابها العام -بعضهم يكتبه ويعلنه كما في الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام، والمجلس الإسلامي السوري، وبعضهم يضمه وبعضهم لمّا يكتمل عنده مقومات الخطاب- خطابٌ يصف دولةً تبنى على ما سبق مع دستور ومرجعية تحترم المكون الأبرز من مكونات الهوية السوريّة، وهو الإسلام، ويتمثل فيه الأكثرية بوصفها (أكثرية) بشكل قويّ في مكاتب الدولة السيادية وما دونها، ويبدو خطابها مطمئنًا أكثر للأقليات المنخرطة في السلطة القديمة أو غير المنخرطة، مطمئنًا نسبيًا باعتبار ما قبلها؛ وإلا: فإنّ هذه الأقليات بممثليها اليوم وبرعاتها الرسميين وغير الرسميين يصعب إرضاؤها أو حتى طمأنتها من أي وجهة نظر للدولة شكلاً ومرجعيةً يطرحها هؤلاء، وهذا يحرجهم، ويخرج حتى المعارضة التقليدية المنتظمة في الخارج عمومًا، وبشأن التفاوض فيأتي بنظرهم فقط بهدف تصفية النظام بشتى رموزه مع طرد عناصر الاحتلال الأجنبية^(١)، سواء بهزيمته عسكريًا أم بإجباره من قبل أطراف

(١) يُمكن النظر كنموذج على الصفحة الرسميّة للمجلس الإسلامي السوريّ، بيان التأسيس والوثيقة التاريخيّة، والتي تتضمن مخاطبة للداخل السوريّ ولـ (المجتمع الدوليّ)، مع تحديد الثوابت الإسلاميّة والوطنية. وهو لا يُمثّل بالضرورة تمثيلًا تامًا لموقف ورأي كلّ الفصائل تحت هذا الصنف، كما أنّه قد يكون قريبًا من مزاج القوى غير المنمطة فكريًا، أي الجيش الحر، وهو تصنيفي لفهم الساحة أكثر من كونه راسمًا لخطوط حادة وواضحة ومستقيمة.

دوليّة، وإنّ المراقب قد يجد أنّ الخطاب العام لهذه التيارات والفصائل بائن شيئًا ما، وفي مواضع ومناسبات مختلفة، عن كلامها المتداول في الدوائر المحليّة، كما أنّ بين الفصائل التي تحسب على هذا التيار اختلافًا يتعلق بطبيعة مشادّات الداخل الكلاميّة وغير الكلاميّة، وطبيعة تحالفاتها الميدانيّة؛ إلا أنّ الحسم هنا أقلّ، وممكنات التغير أوسع، مقارنة بما سبق. وألفت النظر إلى أنّ هذا التيار والذي قبله، حتى حين يتحفظ على التفاوض أو يرفضه؛ فإنّه لا يخون ولا يكفر ولا يقاطع ولا يقاتل من يدخل عمليّة تفاوضيّة ضمن صيغة مقبولة أو مفهومة، أو ممّا يحتمل فيه الخلاف، وهذا مكمّن الفرق مع الصنف الأول أي النصرّة وأعدالها، ومع جماعات وأفراد معزولين داخل هذا التيار نفسه، وفي مجتمع الثورة عمومًا، أي حتى غير الفاعل أو الناشط، والذي ينظر بعين الريبة إلى أي حالة تواصل مع نظام الأسد في هذه المرحلة. وهذا فرق بالغ الأهميّة في فهم العقليّة السياسيّة للفرقاء في الداخل ولارتباطاتهم في المهجر القريب، وفي توقع ما يأتي والبناء عليه.

ملاحظات / ملحقات	الانتشار/الفاعلية	القائد/المؤسس	تاريخ التأسيس	بعض الأسماء تحت هذا الصنف
يرجع فكرياً لجماعة زيد وهي مدرسة تعرف بالصوفيّة العلميّة مركزها دمشق، جامع زيد، الموقع الرسمي	الغوطة الشرقية والغربية، والشمال ٣ ب م القيادة الموحدة في الغوطة	أبو محمد الفاتح ١٩٨٣	ديسمبر ٢٠١٣	الاتحاد الإسلاميّ لأجناد الشام
يُرى أنّه يرجع لجماعة الإخوان، وأنّ نواته هيئة حماية المدنيين، الموقع الرسمي	إدلب، حلب، حماة، حمص الساحل السوريّ ٣ ب م جيش الفتح	قادة الكتائب والألوية المتحدة	٢٠١٤/٣/١٠	فيلق الشام
لقاء عبر الجزيرة مع الشيخ توفيق	ريف حلب ٢ ب م فتح حلب	توفيق شهاب الدين	نوفمبر ٢٠١١	حركة نور الدين زنكي الاسلاميّة#

الفاعليّة السياسيّة النسبيّة: (١) عالية . (٢) متوسّطة . (٣) منخفضة .

م : ملحق بحلف .

الفاعليّة العسكريّة النسبيّة: (أ) عالية . (ب) متوسطة . (ج) منخفضة .

م : ملحق بجهة .

ما ذكر على سبيل المثال فقط .

يُشار إلى الحركة، وكما يقول الشيخ توفيق وآخرون، بأنها تؤمن بالفكر الإسلامي المعتدل، وأنها تريد دولة إسلامية (ذات مؤسسات) يسودها العدل وتنشط فيها الدعوة، وكما يقول الشيخ في اللقاء المرفق، إنه يفضل الانتخابات. يجب لفت النظر أن مثل هذا الكلام العام سائدٌ بين الفصائل، ويصعب توقُّع الاتجاه النهائي، كما أن الأمر عائد إلى عدم نضج خطاب أو فكر له علاقة بالدولة والسياسة عمومًا، ولا بالإسلام السياسي خصوصًا، والأهم غياب التجربة، التي تجري الآن في معترك دام، وذلك كله بسبب تغييب سلطة الأسد للمجتمع السوري. لذلك أرفض بالمجمل التصنيفات النهائية تحت وطأة الحرب، وبعضها تصنيفات خانقة وظالمة ومُسيَّسة، وأعرف عن مصادر قريبة من قيادات قولهم عن أنفسهم إنهم اضطروا لظروف الحرب والتنافس بين الخطابات إلى تبني خطاب ما في فترة ما. وأنا هنا إنَّما أبحث عن الممكنات.

(٤) القوى غير المنمَّطة (فصائل الجيش الحر):

وأقصد هنا عدم انتمائها صراحةً لمذهب فكريٍّ سياسيٍّ ما، أو عدم إشارة الآخرين إليها بوصفها كذلك، وقد تسمَّى بممثلة التدين المجتمعي، أو ممثلة المجتمع بإطلاق، أو ممثلة الثورة بوصفها الأول وروحها، أو المعبرة عن النسق السياسي الذي تشكَّل مع الثورة ثم بتر بصعود العمل الفصائلي نتيجة لعوامل متشابكة فصلتها في المقدمات، وهي فصائل ووحدات ومجموعات كثيرة وكبيرة مقاتلة لها أسماء وصفات وحواضن، وذات أثر وفاعلية،

وهي الجيش السوري الحر، تنتسب إليه اسمًا ورايةً أو تنظيمات وتشكيلات حسب المناطق والجبهات، وهو اللقب الذي أعطي لنوَيَات المقاومة والكفاح المسلح البدائية^(١)، والتي تكونت من منشقين ومتطوعين، وبعض هذه الفصائل والوحدات ذات صبغة إسلامية أو متديّنة واضحة، وعمومها أو كلها إلّا قليلاً ليست غير متديّنة؛ كي لا يسبق للذهن تنميط خاطئ وفق ثنائية علماني-إسلامي، أو ليبرالي-راديكالي، وما إلى ذلك.

ولو عدنا للبداية؛ فإنَّ جُلّها بدأ كحالة ردِّ ومقاومة بسيطة البنية، محليّة وبؤريّة، ولا تمارس وظائف سياسيّة ذات بال؛ أي: لم تكن تملك فكرًا وخطابًا سياسيًا واضحًا ذا أثر نسبيًا، خاصًا بها كتنظيمات أو حركات سياسيّة أو اجتماعيّة، وإنّما قولها وفعلها من هذا الجانب فرع على القول والفعل الثوريّ العام. ويعتمدون في إدارة شؤون قطاعاتهم على ما يتوفّر من شخصيات معروفة وأعيان ودعاة والعرف والخبرة القليلة في فضّ النزاعات، أو على ما كان قائمًا في مجال الخدمات، مع محاولة تطوير مكاتب ومؤسسات متعثرة، أي: على الكوادر والمرافق القديمة ذاتها، مع فتح الباب لمؤسّسات الإغاثة السوريّة أو غيرها، وعبر التنسيق مع مؤسّسات المعارضة في الخارج في جانب الدعم والتسليح عبر غرف ارتباط

(١) وإن كان بعضهم يطلق اسم الجيش الحر على كلّ الفصائل الإسلاميّة أو غيرها بوصفها سوريّة من رحم الثورة ما عدا تلك ذات الخطاب المعولم المفارق، أو الذي رأسه غريب، أو بعيد كجبهة النصرة وجند الأقصى وآخرين.

ودعم، أو في الجوانب العسكرية عبر المجالس والهيئات الملحقة بمؤسسات المعارضة، أو عبر تشكيل الائتلافات والجهات والجمعيات المرتبطة.

وألفت النظر إلى ناحية بالغة الأهمية وهي أن (الجيش الحر)، أو الكتائب المحليّة، حتى ولو تلوّنت بصبغة إسلاميّة تحسب على تيّارٍ ما - ما عدا القاعدة، أو السلفيّة الجهاديّة-؛ كانت قد حرّرت وتمدّدت على الأرض أوّلاً، وكان قد اعترى ما آل إليها من مجتمعات محليّة واسعة حالة فوضى، واعترى عملها كما قلت العشوائيّة وعدم الخبرة؛ إلّا أنّه كان يعمل على الربط بين هيئات المعارضة في الخارج والناشطين في الداخل لتأسيس مكاتب ومشاريع إدارة وحكم، مثل مشروع مجالس الإدارة المحليّة ومشاريع المجالس العسكريّة، وهي مشاريع كانت متعثّرة أو قيد التطوّر يوم تمدّدت الفصائل السلفيّة الجهاديّة المعولمة مثل تنظيم الدولة والقاعدة، وما لحقه من بدء تمايز العمل السياسيّ الفصائليّ الإسلاميّ وغير الإسلاميّ، الآخذ بالافتراق عن نسق الثورة الأوّل، والمقاطع أو المخاصم لهيئات المعارضة في الخارج، والمبتعد عن أيّ قيادة وطنيّة جامعة من أيّ لون أو مرجعيّة أو ميثاق اعتصاميّ يفرز هيئة ممثلة؛ تمايز تطور تحت تأثير الشد والجذب بين الفصائل ومشاريعها، وبين المناطق، وبين الداخل والخارج، وهو شد وجذب سلبي الأثر تمامًا، وساهمت فيه أيضًا حالة الشلليّة والحزبيّة والتبعيّة التي اعترت الهيئات المعارضة التقليديّة، مع

فسادها الإداري والذممي، وأطماع داعمها المختلفين المتنازعين،
إنها مسؤوليّة الداخل والخارج، أو قد ترجح مسؤوليّة أحدهما؛ إلاّ
أنّ النتيجة النهائيّة كانت بتر وتعثّر أي عمل سياسيّ وطني أو جامع
من أيّة مرجعيّة.

ويمكنني القول إنّ حالة الانتظار لسقوط النظام بفعلٍ من
الداخل أو من التدخل الخارجي لإقامة العمل السياسيّ لعبت هنا
دورًا سلبيًا وخيم التأثير ناجمًا عن عدم وعي بطبيعة المعركة
والصراع المحليّ والإقليميّ، وكذا عدم توفر الخبرة السياسيّة
والإداريّة والميدانيّة لقادة الكتائب والألويّة والفصائل والجيوش
التي كانت تنشط، وصارت موضحة بين حلّ وعقد مع تفشيّ الفرديّة
والارتجاليّة والفساد والاعتداد بالرأي، بلا أيّ أفق سياسيّ معتبر،
ومن آثار ذلك، وبموازاته؛ كانت الفصائل من (١) وحتى (٤) تصير
إلى حالة تنافس أو تنازع على الموارد المادية والبشريّة، وعلى
مصادر الشرعيّة، فانهسرت الأرض من تحتهم جميعًا. هذا، وإنّ
جاء في مرحلة الانحسار العام الذي تتحمل المسؤولية عنه جلّ
الفصائل من تنظيم النصرة حتى أصغر كتبية وذلك خلال النصف
الثاني من (عام ٢٠١٣م)، والنصف الأول من (٢٠١٤م)، انحسار
لصالح النظام الأسدي وتنظيم الدولة والمليشيات الشيعية اللبنانية
والعراقية متصاعدة الدور حينئذٍ؛ إلاّ أنّ المتضرر الأكبر كان فصائل
وكتائب هذا الصنف بسبب افتقاره لبنية تنظيميّة وخطابيّة ناجزة
ناضجة؛ ولذا كان هؤلاء المتهمّ الأكبر بالتقصير بسبب سطوة

الخطاب السلفي القاعديّ على غيره في الأوساط والوسائط، فحملوا المسؤوليةّ كاملة. لقد كاد يُقضى عليه (الجيش الحرّ) في مناطق، وضعف نسبياً في مناطق أخرى كما في إدلب، وانتهى يوم انتهى في مناطق انتهى فيها الجميع على أيّ حال وعلى رأسهم النصر كما في الرقة ودير الزور، حتى عاد والتقط أنفاسه بتجربة حوران المترقية التي بقي فيها الأبرز والأوسع حضوراً، وأمّا تجارب حلب وإدلب والأذقيّة وحماة فطلّت متعثّرة، لو أخذنا الشمال كجبهة واحدة، مقابل التجمعات الإسلامية العنوان، بكل شدّاتها وتصنيفاتها الدقيقة والمجازفة، والتي تمثّلت منذ مطلع (٢٠١٥م) في تجربة جيش الفتح، وفي أنصار الشريعة في حلب حيث ظهر الفرز جليّاً وسلبيّاً بين صفيين (غرفة عمليّات فتح حلب، وأنصار الشريعة).

ما يجب أن يُدكّر به هنا، استناداً إلى تعريف التنظيم السياسيّ^(١)، على نحوٍ بالغ الأهميّة في نظري؛ هو أنّ العلل التي اعترت (الجيش الحرّ) كمسمّى - لا كتّظيم له مرجعيّة سياسيّة فكريّة ناجزة-؛ مسمّى يجمع حشدًا كبيرًا من الكتائب والألوية مناطقيّة ومحليّة الطابع، والتي تشكّلت أوّلاً على عموم التراب السوريّ؛ هي العلل

(١) مجموعة من النّاس ذوي النّجاه الواحد فيما يتعلّق بالبرامج والمبادئ السّياسيّة، ويرتبطون ببعضهم وفقاً لقواعد تنظيميّة مقبولة من جانبهم تُحدّد علاقاتهم وأسلوبهم ووسائلهم في العمل والنّشاط. ومن أهم خصائصها استمرارية التنظيم والرغبة في ممارسة السلطة والبحث عن مساندة شعبية.

والآفات الكامنة في مجتمع الوضع القائم تحت سلطة الفساد والقمع الأسديّة، العلل والآفات في النظر إلى السلطة أو التعامل معها أو ممارستها، السلطة وعلاقتها ومرجعياتها من النواحي الفكرية والأخلاقية والتنظيمية^(١)، الوضع الذي صدّعته الثورة وتصدّع النظام فانتشرت آثاره، فضلاً عن اختراق الثورة الواسع في سياق الحرب نفسها من قبل النظام والثورة المضادة، وهي عللٌ لا تضرّ بصحة القضية العامة وصحة كفاح هذه الفصائل ضد مسبب هذه العلل الأكبر، كما أنّها عللٌ تفاقمت وتظاهرت بسبب غياب خطابٍ متماسكٍ وبنية تنظيمية جيدة تجمع مكونات هذا الصنف، وهكذا يُظهر التنافس الإيجابي والسلبي، والتنازع، العلل بسرعة ووضوح، وعليه يمكن القول إنّهُ حتى الفصائل والجماعات الكبيرة من جهادية وغيرها اعترتها هذه العلل، إضافة لعللها الكامنة في مقارباتها الفكرية، بمقدار ما سعت لضمّ مزيد من الأفراد والجماعات إليها في سياق التنافس على الحاضنة السياسية، وعلى العدد والعتاد، لكنّ تماسكها التنظيمي وحسن إدارتها وقوة تمويلها واقتصادها كان يعالج هذه العلل أو يخفيها أو يغيّر تظاهرها تحت

(١) لا أفصد سلطة الأسد القائمة فعلاً في مراكز المدن حتى اليوم، والممتدة بشبكات المصالح والمخابرات والقناعات الفاسدة خلال المناطق والمجتمعات الخارجة عنها، بل أعني السلطة كمفردة عامة تطلق لوصف علاقات القوى المحايثة للميدان والمجتمع، أي ميدان وأي مجتمع، سواء ظلّت مبثوثة كما في حالة الميدان السوريّ حال خروجه عن سلطة الأسد، أم تهرّمت أم تشبّكت.

مسميات أخرى، فلا يكون حيازة بئرٍ نبط سرقة كما يسمى بحقٍ كتيبة تلتصق بالجيش الحرّ كمسمى عام، بل يكون غنيمةً وفق الشرع حين يتعلق الأمر بتنظيم القاعدة، وهذا لا يعني أنّ كلّ الكتاب والتشكيلات سواء في السوء من هذا الوجه، وإنّما يعني أنّ الأسماء العريضة التي لا تعبر عن بنى تنظيمية قائمة وجيدة ستضمّ أفرادًا وجماعاتٍ فسادٍ فاسدة، ويصيبها اختراقٌ أكبر وأعمق، ممّا قد يظهر للمراقب وللمنفعل على حدّ سواء أنّ هذا المسمّى وما يحيل إليه من شعب أو جماعة أسوأ من تلك الحركات والجماعات الأصغر نسبيًا والأقوى تنظيميًا وتماسكًا، والتي تحيل أسماءها إلى بنى تنظيمية سياسية سابقة، لها خطاب سياسي ومرجعية فكرية ناجزين سلفًا.

ويصبح ما سبق واضحًا أكثر حين وضعه في قالب زمني متعلق بأحداث الثورة السورية ومراحلها؛ ففي البداية كان الكلّ يتسمّى بالجيش الحرّ، من صادقٍ وغير صادق، ومن جادّ ولاعبٍ، ومن صاحب مشروعٍ وغيره، ثم صار الأمر إلى تمايز، وحين توسعت جماعات وحركات وتيارات أخرى تتسمّى بألقاب تنظيمات ومرجعيات غير (الجيش الحرّ)؛ توسّعت على حساب الحواضن الشعبية والمحلية في سياق التنافس والتنازع، حينها ظهر للناس أيضًا، في غير مكان ومناسبة أنّ هذه كتلك قد يعتريها الفساد والخطأ والفوضى بصرف النظر عن مسمياتها ومرجعياتها، ثم آل الأمر إلى ما هو عليه اليوم من تمايز وتقاسم مترافق مع انحسار

في الأراضي والحواضن، ممّا يحيلني إلى الإحالة من جديد إلى تدارس أسماء وصفات الفصائل والتشكيلات تحت الأصناف الأربعة بميزاتها وسليّاتها تدارسًا عميقًا بعيدًا عن التسييس ما أمكن، أو إضافة صنفٍ آخر بحسب طريقة كلِّ باحث وما يرتأيه، حيث أرى أنّ تشكيلات وفصائل من الجيش الحرّ صارت تتسمّى به اليوم بوصفه تنظيمًا يجمعها أيضًا، عبر تشكيلات وتجمّعات محلّية أو مناطقيّة ما زالت دون مستوى الوحدة والاندماج، لكنّها في الانتظام والانضباط والفاعليّة العسكريّة والسياسيّة تصير أقرب إلى تلك الأخرى، وإن بقيت دون مستوى التنظيم السياسيّ.

بوضوح إنّ الصراع أو التنافس السلبيّ الفاشل على المقاتلين والأنصار وحواضنهم كان في البداية واسعًا وشرسًا ومخربًا، وكان سلبيّ الأثر جدًّا؛ لأنّه ضيّع القضية الكبرى الجامعة ولم يستثمر بحنكة وذكاء في مادة الثورة الخام من شباب الثورة (مقاتليها وناشطيها) وحواضنهم، ولم يتوصل إلى عملٍ سياسيٍّ ميدانيٍّ اعتصاميٍّ، ولا إلى صيغته، وفي البدايات أيضًا تكوّنت الانطباعات السلبيّة والإيجابيّة المختلفة، وكانت ترتبط بشكل خاطئ مزيف مع التقييم الموضوعيّ للأفكار ومرجعياتها، وأيها أنجع لمعالجة قضيّة الثورة العامة، أعني أي الأطر النظرية أفضل لجمع الأفراد والتيارات حول مشروعٍ سياسيٍّ واحد يحمل الجهد المسلح (الجهاد) الذي يحرّر السوريين من الظلم والاستبداد، وفوقهما الاحتلال. المشروع السياسيّ لغير المنمّطين ولعموم المحليين من

إسلاميين وغيرهم، وهم جميع غير المنتظمين ما قبل الثورة لا فكريًا ولا هيكليًا؛ كان يتخلَّق ويتطوَّر نظريًا وبنويًا تحت ضغط وتنازع المشاريع الناجزة الوافدة. ولقد تمَّ الخلط في الساحة عن قصدٍ من قبل أكثر الفاعلين، وعن غير قصدٍ من قبل أكثر المنفعلين بين الأخطاء التنظيمية والعلل الفردية مهما اتسعت وكثرت، وبين العلل المنهجية المرجعية والمشاريع السياسية، وكان الخلط خلطًا قاتلًا؛ لأنَّه أثمر في النهاية توسع وامتداد أصحاب المناهج الفاسدة الأقوى تنظيمًا؛ أقصد نظام الأسد وتنظيم الدولة والأقرب إليهما. إنَّ اسم الجيش الحرّ هو، كان وما زال، الاسم الروحي والمظلة العامة لمقاومة مجتمعات الثورة لعنف السلطة الأسدية، ولم يكن بالمرّة تنظيمًا، ولا أيديولوجيا له؛ ولذا لا معنى اليوم أو غدًا التنكّر لمن يتسمّى به، ومهاجمة من يدافع عن وجوده وتحويله إلى مظلة وتنظيم جامع، مهاجمته والتنكر له كأنه يدعو إلى أيديولوجيا ما أو تنظيم ما. لقد كان ممكنًا أن ينتظم جلّ أو كلّ المناصرين للشعب السوريّ تحت هذه المظلة/الاسم/الراية، المعبرة عن روح الثورة ومقاومتها، والمنبثقة من سيرها الطبيعيّ ومن مجتمعاتها الدافعة لثمن الكفاح، وكأنَّ ذلك سيتيح للفاعلين السياسيين والعسكريين مجال حركة أكبر في الدوائر المحلية والإقليمية والدولية، ويؤمّن له شرعية بين الناس المؤيدة للثورة، حيث المشروع السياسيّ الذي يحيل إليه مسمّى الجيش الحرّ هو مشروع غير ناجز؛ إلاَّ أنَّ الخطوة الأولى فيه وضع خطة لإسقاط النظام،

والذي من دونه لا يكون للمشاريع الخاصة إلا أثر التنازع.

من نواح عديدة (ما خلا سمة الخطاب الرسمي الظاهرة) عمل هؤلاء -غير المنمّطين- مع الفئتين السابقتين (٢، و٣) على الأرض واعتراهما ما اعتراها وميّزهم ما ميّزهما. وما يجب ملاحظته أنّ المشروع السياسي عند هذا الصنف (٤)، أو حتى عند الصنف (٣)، يبدو كما ولو أنّه مؤجلٌ أي يغلب الميداني عليه، ويتربّب سقوط النظام للبناء على ما كان بطريقة جديدة، أي هو يريد ضمناً أن يرث ما يتبقى من بنى الدولة السوريّة وبيروقراطيّتها، وهذا الأمر يطرح عليه أسئلةٌ بخصوص ما هي العمليّة السياسيّة التي تفضي إلى وراثتها، ويتعلق ذلك أيضاً بطبيعة العلاقة مع الفاعلين الإقليميين والدوليين والمحليين فيما يتعلق بشكل الدولة وإمكانية إيصال الحرب إلى نقطة يُتفاوَض عندها مع أطراف في (العدو) المهزوم أو المجبور (دولياً) على التسوية. ولا جرم أنّ كل ذلك يلقي بظلاله على علاقات الفصائل، بين بعضها البعض، وبين تشكيلات المعارضة التقليديّة في المنفى والمعتمدة رسمياً من قبل المنظومة الدوليّة، وبين هؤلاء وبين الدول الفاعلة في الشأن السوريّ.

وفي ضوء ذلك نفهم مثلاً تأخر هذه الفصائل في تأسيس مكاتبها وبيروقراطيتها الصغيرة الخاصة مقارنة مع تنظيم النصرة وتنظيم الدولة، وقد جرت محاولات عديدة لكنّها ليست فعّالة على الأرض لهيكله هذه الفصائل والكتائب وإحاقها عضويّاً بتشكيلات المعارضة كالاتّلاف السوريّ، أو لهيكلتها في تنظيمات موازية

لهيئات وتشكيلات الخارج، ومنافسة للتنظيمات والحركات السلفيّة
والجهاديّة، وآل الأمر ببعضها وهي الفصائل الأكبر إلى تشكيلات
رخوة وضعيفة البنية لها ارتباطات هشة فوضويّة بمكاتب تنسيق
وارتباط في الأردن وتركيا، بهدف الدعم والتسليح من قبل جهات
ترعى الائتلاف من ناحية ثانية، أولها تنسيق مع هذا الأخير،
أوبقاء بعضها الآخر من الكتائب الصغيرة في نطاقه الأهليّ
والمحلّي بلا فاعليّة سياسيّة عسكريّة حقيقيّة، ومنها ما انتهى، ومنها
ما ذاب في أحد التشكيلات والفصائل الكبرى. إنّ ما يظهر لنا من
عدم ميل هذه الفصائل والكتائب إلى الانتظام في تنظيمات صلبة
أو أقل هشاشة عائداً إلى الافتقار للوعي السياسيّ مع عدم وجود
خبرة سابقة، وعدم إدراك أهميّة تكوين مشاريع من قبل بنى
ضخمة، وحتى أهميّة وجود تحالفات -وهذا يضاف إلى حالة
الترقب والانتظار-؛ وهنا لا أناقش المسألة من ناحية قيمية، بل من
وجهة نظر مصالح هذه الفصائل وأفرادها أوّلاً، لقد بدا في حالات
كثيرة أنّ ما هم عليه خُسرانٌ لهم قبل أيّ أحد، ولقد ظلّوا في
المنابر يدعون إلى الوحدة والتوحد، لكن عند الشروع بالعمل
لا يدرك الفاعلون السياسيّون والعسكريّون منهم الفرق بين مصالح
أنفسهم والمصلحة العامة، ويلتبس على كثير منهم حقيقة أنّهم في
سعيهم إلى تحصيل مصالحهم الشخصية أو العائليّة أو الحزبيّة أو ما
يروونه مصالح عامّة يفرّطون فعلاً بالمصلحة العامّة الحقّة التي تخرج
من المعادلة، أرى أنّهم في الغالب لا يدركون أو يدركون على نحو

مزيف أو خاطئ هذه الحقيقة؛ يجب الإدراك والفصل والعمل، ودون ذلك تضيع المصلحتان سيّما في خضمّ حرب تسحق بها التشكيلات والفصائل، الأصغر فالأصغر.

ما كُتب في وصف نظرة الفئة السابقة إلى شكل الدولة ومرجعيتها، يصحّ هنا، وإنّ على نحوٍ أكثر تساهلاً، وأعني بأكثر تساهلاً حدودَ ما يمكن هنا القبول به من كوادِر الدولة القديمة ومؤسّساتها، والبناء عليه، وبقبول أسهل لمبدأ التفاوض، ولحالة (التعايش) مع الأقليات المنخرطة بالسلطة أو غير المنخرطة تماماً؛ إلا أنّ ذلك قطعاً يأتي بعد (إسقاط نظام الأسد بكافة رموزه مرتكزاته)؛ وهنا أرى أنّ مدى الاقتراب من هذه العبارة نظرياً وفعلياً هو الفرق الواضح عن الفئة السابقة، أو قابليّة الاقتراب، بمعنى حصر التقاتل والتفاوض لإزالة الرموز والمرتكزات، وتصفية المجرمين منه بما يعني الجيش والأمن بعدالة انتقاليّة تفضي إلى إعادة هيكليتهما، ثم وراثة بيروقراطيّة الدولة السوريّة. ففيما يتعلق بالتفاوض؛ فإنّ هذه الفصائل أو هذه الفئة من رجال وجماعات وتشكيلات أقرب إلى هيئات المعارضة التقليديّة فيما يتعلق بعملية التفاوض وقبول (الوساطة الدوليّة)، أو الرعاية، لكنّ فقط في حال ظهور جديّة الأطراف الدوليّة، فمما أعلم من عموم الفصائل العاملة تحت الجيش الحرّ لا يوجد حتى الآن أيّ تنازل -لا معلن ولا سريّ أو ضمّنيّ يمكن أن يستنتجه بأيّ طريقة أيّ فرد غير مفترٍ

أو أيّ طرف غير مغرض - بخصوص (الثوابت الثوريّة)، وأولها حتميّة إسقاط النظام كأول خطوة للانتقال.

وفيما يخصّ فصائل وكتائب وتشكيلات الجيش الحرّ، وهنا يتضح الأمر في الجيش الحرّ الجبهة الجنوبيّة؛ فإنّ لها مكاتب تنسيق وارتباط ودعم معروفة مع قوى إقليمية ودوليّة، كما أنّها تتواصل أو ترتبط بأريحيّة مع هيئات معارضة كالاتلاف السوريّ (أي ليس المعارضة القريبة من الأسد كما وصفتها في بداية البحث ممّا لا يقطع مع نظام الأسد وهو أقرب للإصلاح)، وفي الوقت نفسه تسعى الجبهة الجنوبيّة للجيش الحرّ (مثلاً) للتنسيق مع الفصائل المسلحة المختلفة من إسلاميّة وغير إسلاميّة، لكنّ ثمة نأبيّ معلنٌ عنه بيانات صريحة وبالسلوكيّات عن تنظيم القاعدة وأعداله على الأرض السوريّة في الجنوب، أمّا في الوسط والشمال فلا يوجد هذا النأبيّ؛ وهذا له علاقة بدول الجوار (تركيا، والأردن)، وباللون السائد المهيمن في كلّ جبهة.

وفيما يخصّ التمويل والتسليح، والذي فصّلت فيه عند مناقشة الفعل السياسيّ لتنظيم القاعدة وأعداله لِمَا له من حساسيّة والذي له اقتصاد سياسيّ متمايز، وتناولت طرفاً منه فيما يخصّ الفصائل السلفيّة المحليّة (٢) لجيش الإسلام وأحرار الشام لِمَا لهما من بنية أشبه بالتنظيم السياسيّ الآخذ بالتمايز، حيث يظهر نمط الإدارة والتمويل كحالة فصائيّة بصورة أوضح؛ فإنّ الحالة في النمطين (٣، ٤) هي أنّها متلقية للدعم عمومًا، ولا تقوم بأعمال (جباية) - كما

في تنظيم الدولة الذي يجبي ويفرض ضرائب ويبيع خدمات-، كما أنّ مشاريعها القليلة محدودة الدخل، لكنّها عموماً تستفيد من الغنائم العسكريّة ومرافقها وهذا طبيعي في حالة حرب، وتوظّف الممتلكات والمؤسسات العامّة المسيطر عليها لتسيير الأمور الخاصة والعامّة لكن ليس كغنائم وسياسة من حيث المبدأ، وتستفيد من شبكة دعم جمعيات أهليّة محليّة وخارجيّة إسلاميّة. وهذا معطوف أيضًا على نمط مشروعها السياسيّ الذي وصفته بالمؤجّل، (مشروع غائب بداية، ثم أخذ بالتشكل والتمايز)، أي: كانت في البداية تعتمد على غنائم السلاح ودعم الداعمين، وكان عناصر الكوادر من متطوعين ومنشقين في البدايات يعملون في أعمالهم، وقد ينفقون من مالهم الخاص لتجهيز أنفسهم كأفراد، حيث لا يتلقون إعانة فردية منتظمة تكفيهم للتفرّغ للقتال؛ فلم تسع فصائل وألوية وكثائب هذا الصنف إلى تكوين تنظيمات سياسيّة، وبالتالي لم تكوّن اقتصادات لسياسة مشاريعها، ولا لتمويل عملها وتجنيد عمّالها وكوادرها، ومع طول زمن الحرب وزيادة كلفتها ونفاد المدخرات وحالة الحصار، صار ينزاح أفراد وجماعات بسبب غياب المشروع والمال، أو المال والمشروع، ويتسربون إلى الفصائل الأكبر أو إلى التشكيلات الأكبر. وجلّ هذه الفصائل لا ينفي عن نفسه تلقيه الدعم، بل إنّ منها من يطالب به، ومنها من يعتبره طبيعيًا في مثل الحرب الحديثة التي تستهلك موارد ضخمة وتحتاج نوعيّة سلاح جيدة في ظلّ خلل توازن القوى، وهكذا

يجادل عن نفسه، ومنهم -من كوادر هذه الفصائل ومناصريها- من يقدم مبررات فقهية وغير فقهية لتلقي هذا الدعم (غير المشروط صراحة)، كما يعنونون له؛ لأنه يأتي للدفاع عن النفس ضد حرب إبادة، وهي مطلقاً لا تصنّف الآخر وفقاً لتعامله من هذا الوجه، لا في مشاريعها السياسيّة، ولا في بناء تحالفاتها، كما أنّها في الأصل لا تصنّف الدول الأخرى وخاصة دول الجوار كدول كافرة أو علمانيّة كأساس للعمل السياسيّ، وبالتالي فهي ترى وتقول إنّ من واجب هذه الدول والمجتمعات نصرّة الشعب السوريّ.

وإنّ قوّة الجيش الحرّ السياسيّة نابعة من تمثيله، أو قدرته على تمثيل، فئات وشرائح أوسع، أعني بوصفه اصطفاً أو اصطفاً فئات تحمل السلاح لتدافع عن مجال سياسيّ ينتمي للنسق الأوّل العام الذي أرسته مظاهرات ومساهمات العام الأوّل والثاني من عمر الثورة، وتمثيله حتى اليوم لشريحة واسعة، أو عدم اصطدامه معها، من ناشطي الثورة في الداخل والخارج، ومن مجتمعات وحواضن الثورة، وعدم رفضه أصولاً من غالبية المقاتلين العاملين أو الخارجين من الميدان، إلّا من الذين رفضوه ابتداءً بسبب اتخاذهم نهج التكفير أو نهج اللاّ عنف، رفضوه فكرةً وجوهراً وطريقةً وطبيعةً قبل أن يتذرّعوا بمسالك قادة وأفراد وجماعات تسمّى باسمه. إنّها قوّة سياسيّة كامنة، وهي آخذة، وإنّ على نحوٍ بطيء ومتلجج، بالتمظهر في مؤسّسات وخطابات أكثر ثباتاً، حيث نرى المتحدّثين يتخلّصون شيئاً فشيئاً من حالة الرّدّ على الخطاب

المضاد، وينتقلون إلى تعريفات أوضح للقضية وللطريقة. وإن كانت هذه التشكيلات ما تزال هشة وقصيرة روابطها؛ فإن تأخر نضجها يأتي من طبيعة تطوّر الثورة أساساً ومن عدم وجود بنى سابقة، نظريةً على الأقلّ، كما في حالتي حزب الاتحاد الديمقراطي الكرديّ وتنظيم الدولة الإسلاميّة؛ إلاّ أنّها تجارب مهمّة ومهمنة إذا ما تمّ تطويرها وتأييرها، في الداخل، كحالة ناجمة عن وعي وعن قناعة الفاعلين بقوة هذا النسق الكامنة، حالة تتجاوز التنازع والتفرّق، وتتجاوز الانتظار اللّا محدود، ويبنى عليها تنظيمات معتبرة القوّة والثبات كمرحلة انتقال مع تأسيس.

بعضُ الأسماء تحت هذا الصف	تاريخ التأسيس	القائد/ المؤسس	الانتشار/ العدد/ الفاعلي	ملاحظات / ملحقات
الجيش الحرّ الجهة الجنوبيّة	٢٠١٥/٥/١٤	قادة الفصائل المنتظمة	حوران (٣٥، ١٠٠٠) أ	صورة مخططة توضح الجهة التابعة للجيش الحرّ وهنا صورة مخططة لعشرات الكتائب وتجمعاتها تحت الجهة وهنا مخطط يوضح جلّ القوى في درعا وتداخلها

ملاحظات / ملحقات	الانتشار/العدد/ الفاعلي	القائد/المؤسس	تاريخ التأسيس	بعض الأسماء تحت هذا الصف
فيديو التأسيس، موقع تويتر قائمة	حلب، تجمع أو غرفة للعمليات في حلب وريفها يقدر تعداد مجموع أفرادها بضعة عشر ألف مقاتل ٢ أ (تجمع رخو أو غرفة عمليات)	قادة بضعة عشر فصيلًا، منها الجهة الشامية، كتائب ثوار الشام، تجمع- فاستقم، جيش المجاهدين، حركة الزنكي، الفوج الأول، وآخرون	أواخر أبريل ٢٠١٥	فتح حلب § §
صورة مخططة توضح التجمع المحلي الطابع فيديو بيان التأسيس	ريف حمص الشمالي ٣ ج	قادة عدة تجمعات محليّة	٢٠١٥/٥/٥	جيش التوحيد
بيان التأسيس وموقع الحركة	ريف حمص (الرسن)	قوامها من الضباط والعسكريين المنشقين	٢٠١٤/٨/٢١	حركة تحرير حمص
صورة مخططة توضح التجمع المحلي الطابع فيديو لقاء مع قائد جيش السنة يشرح طبيعة الجيش	كتيبة حماصنة عاملة في إدلب مع جيش الفتح (٣٠٠) ٣ ب م جيش الفتح	عمار أبو الفاروق	٢٠١٥/٣/٢٠	جيش السنة

ملحقات / ملاحظات	الانتشار/العدد/ الفاعلي	القائد/المؤسس	تاريخ التأسيس	بعض الأسماء تحت هذا الصف
بيان التأسيس موقع تويتر	أسس كما ورد عن قاده لتوحيد فصائل الجيش الحر في حماة وإدلب وتحرير ريف حماة الشمالي ٢ أ	قادة الفصائل المشتركة في الغرفة	٤ أغسطس ٢٠١٥	جيش النصر (الجيش الحر)
انشقاق جميل رعدون، وإعلان تشكيل كتيبة صقور الغاب	ريف حماة الشمالي ٣ ب م جيش النصر	المقدم جميل رعدون (اغتيال في تركيا)	نوفمبر ٢٠١٢	الجيش الحرّ تجمع صقور الغاب
فيديو بيان تأسيس التجمع	حلب ٣ ب م غرفة فتح حلب	صقر أبو قتيبة	ديسمبر ٢٠١٢	الجيش الحرّ تجمع فاستقم كما أمرت
قناة الفرقة على اليوتيوب	ريف اللاذقية (جبل الأكراد) (٢٠٠٠) مقاتل ٣ ب	قادة الكتائب الموقعة	أكتوبر ٢٠١٤	الجيش الحرّ الفرقة الأولى الساحلية

الفاعلية السياسيّة النسبيّة: (١) عالية . (٢) متوسطة . (٣) منخفضة .

م : ملحق بحلف .

الفاعلية العسكريّة النسبيّة: (أ) عالية . (ب) متوسطة . (ج) منخفضة .

م : ملحق بجهة .

* هذه الأمثلة ليست على سبيل الحصر ولا الاستغراق، ويجدر التذكير بأنّ منها ما ينتمي لتجمعات من الصنفين السابقين، أو ما يكون الإخوان أو السلفية العلميّة أو الصوفيّة العلميّة مرجعه الفكري، لكنّه غير معروف بتوجه فاعع اللون، ولا مجال هنا لمعالجة كلّ ذلك، فالساحة السوريّة متقلبة ومتفاعلة، حيث يقدر عدد الكتائب في سوريا منذ اندلاع الثورة بـ(١٠٠٠) بين صغيرة وكبيرة، محليّة أو مناطقيّة، أو على كامل التراب السوريّ، ومن خلال هذه الأمثلة والمخططات المرفقة يظهر لنا ما يلي: الطابع الأهليّ المحليّ، التركيز الأقوى في الجنوب، تبدّل الأحلاف حسب الظروف والميدان، فاعليّة سياسيّة ضعيفة (مقارنة بالخطاب الجهادي المعولم، أو حتى السلفي المحلي)، لكنّها فاعليّة متريّقة في حالة الجبهة الجنوبيّة، الاتكاء على الهياكل السياسيّة في المنفى ولو نظريًا أو ضمنيًا، وتغليب الميدانيّ، وإرجاء المشروع السياسيّ لِمَا بعد سقوط النظام: والاعتماد المستقبليّ نظريًا على إعادة بناء هياكل الدولة السوريّة المنهارة البشريّة والماديّة.

§ § ضريته كمثال عن تجمعات أو غرف عمليّات (تحالفات رخوة) تضمّ كتائب كثيرة من الجيش الحرّ والفرق المحليّة غير المنمّطة مع كتائب وتجمعات من الصنف (٣، و٢)، وتتصف بالتقلب والتغيّر وبأهداف قصيرة الأجل ضيقة الجغرافيا، وكان الأمر واضحًا حين تشكّلت في حلب غرفة أنصار الشريعة كحالة

تنافس وضمّت جبهة النصرة وأحرار الشام وآخرين، ومنهم من انتقل من فتح حلب إلى الأنصار كما في حالة الأحرار. وهي إذ تسمى أو تسمى بالجيش الحر؛ فلأنّها تعكس في تركيبها ما أفرزته الثورة من فصائل مقاتلة بتلوينات مختلفة بعيدًا عن الجهاد الوافد.

خاتمة

إنَّ الأمر في الداخل مختلفٌ ومتنوعٌ في حقِّ جلِّ الفصائل، حيث لا تُوجد منطقة يسودها فصيل واحد، ولا يوجد فصيل كبيرٌ ممَّا أعرف متجانسٌ متماسكٌ تمامًا، كما أنَّ إمكانات التغيُّر والتحوُّل واسعة في حقِّ الأغلبية، لا سيما بالنظر إلى الأفراد، وبعد نهاية الحرب بأيَّة طريقة تنهي نظام الأسد، في حين أرى أنَّ تطاول أمد الحرب قد يعزز الحالة الفصائليَّة، وإنَّ بتلويحات مُتغيِّرة وقلقة. وإنَّ الميدان وشؤونه - كما هي الحياة بدهاءة - واقعٌ قاسٍ مشتبكٌ متحركٌ، وحتى مائج في حالة الثورة والحرب، لا كما هو في أفكار وتصورات من يراقب ويصنّف ويحكم مفروزٌ ساكنٌ؛ لذلك: تكون مواقف بعض الأطراف والأفراد، في مثل هذه الظروف القاسية الاستثنائية، مواقف غير أخلاقيَّة ولا منطقيَّة حين تُصنّف وتفرز وتصدر أحكامًا نهائيَّة حيال الرازحين تحت هذه الظروف، لا سيَّما إذا انبت عليها إجراءات سياسيَّة أو عسكريَّة أو ما شابه متجاهلةً المجتمعات والأفراد الذين يدافعون عن أنفسهم قبل أي اعتبارٍ آخر في حرب إبادة سياسيَّة وجسديَّة معلنة عليهم.

وأرى أنّ النظر في طبائع المجتمعات المحليّة في المناطق الخارجة عن سلطة النظام الأسديّ، والتحرّي الدقيق لأنماط علاقات السلطة الناشئة المتبدلة، والتفصيل في اقتصاد المناطق المحررة الواقعة تحت سلطة فصائل مختلفة ومتداخلة، متنافسة غالبًا أو متصارعة أحيانًا: هي أمورٌ تحتاج لبحثٍ خبيرٍ ومفصلٍ، بحثٍ متجاوزٍ لـ (تصنيفات لوائح الإرهاب)، وغير متوقّفٍ على العناوين الفكرية والمرجعية مهما كانت دقّة مقاربتها للواقع حسنة، بحيث يترتب عليه تحديدٌ أبلغ دقّة لعلاقات السلطة وتطورها، ولممكّنات التغيير والتغيّر السياسيّة، وللحلول. لكنّي حرصت، كمحاولة أولى فقط، على الإشارة لبعض الجوانب في كلّ حالة، ممّا له أهميّة - في نظري - في استكمال صورة طبيعة الفعل السياسيّ للفاعلين المختلفين، ولربطها مع بقيّة محددات هذا الفعل لنقل صورة لغويّة أقرب للواقع المُحتقَر باختزالات مؤلمة من قبل مراقبين مهتمّين أو بعيدين، اختزالات ساذجة بريئة أو لئيمة مُتهمة، فما يحرك الناس والفاعلين على الأرض ليس فقط الأفكار والقناعات والتصورات، وليست الأفكار المفروزة المنقاة في تصورات بعض الناس ما يحرك الحكم؛ بل معها العواطف في حالات الضعف والقوّة والفرح والحزن واليأس والأمل والريب والثقة والغربة والألفة، والمصالح والتجارة والربح والخسارة والفقير والحاجة والغنى والاكتفاء، والزجر والقوة والإكراه، والفعل السياسيّ هو

فعل جوهريٌّ من أفعال الإنسان متداخل مع شتى جوانب وجوده .
نحتاج كما أشرت في التقديم إلى أبحاث متعددة الاختصاصات .
وفي تحديد طبيعة الفعل السياسيِّ لكلِّ الفاعلين اليوم على
الأرض السوريَّة، كفعلٍ أوردُ فعل، يبرز دور العامل الخارجيِّ
فاقعاً، لِمَا لسوريا من أهميَّة بالغة جيو-أمنيَّة وجيو- سياسيَّة لقوى
إقليمِيَّة ودوليَّة، وهذه الاستجابة السياسيَّة من قبل الفاعلين سلبية
أو إيجابِيَّة بدرجات مختلفة، فهي تتراوح بين الرفض المطلق وبين
القبول بدورٍ ما لحلفاء، وعلى هذه المواقف تبنى علاقات بينِيَّة
وتفصم علاقات، كما أنَّ التدخل المعادي لبعض هذه الفصائل
أولها كلها من قوى كبرى محالفة وداعمة للنظام أو معادية لفصيل
بعينه دون موقف من النظام يساهم أيضاً وبصورة معقدة في تبديل
وتعديل وشلِّ الفعل السياسيِّ، وليس هنا محل تفصيل ذلك، لكنِّي
أرى من المهم القول إنَّ محصلة هذا التدخل سلبية جدًّا على العمل
السياسيِّ، تفرَّق وتشتت، وتحول دون تطوُّر هذا العمل، وهذا
ينطبق حتى على الداعمين المفترضين (للشعب السوريِّ)، فإذا كان
الحلف الدوليُّ المعادي للثورة يعمل على رأب صدوع النظام
الأسدي وتوحيد القوى المناهضة لهذا النظام؛ فإنَّ (أصدقاء) الثورة
المفترضين يعملون على تفريق صفوف الثورة عبر تصنيف فصائلها،
ومن ثمَّ اعتماد سياسات دعم وتسليح مشبوهة وضارَّة، تحول دون
اجتماع الفصائل، وتروم زرع الفتن والقتال للحدِّ من تقدم الثورة

وسقوط سريع للنظام الأسدي لا يستوعبه النظام الإقليمي والدولي، إنَّ محصلة قوى التدخل الأجنبي السلبية والإيجابية المباشرة وغير المباشرة على الأرض السوريّة تصب بلا شكّ في صفّ قوى الثورة المضادّة، ليس في سوريا وحسب؛ بل في مجمل البلدان العربيّة المتأثّرة بموجة الثورات والمؤثّرة.

موقع تنظيم الدولة الإسلاميّة على جغرافيا سوريا بوصفه فاعلاً سياسياً: ليس التنظيم والذي أعلن عن دولته في (٩ إبريل/نيسان ٢٠١٣م) من الثورة السورية في شيء، وليس قتاله قوى الثورة من نمط النزاع داخل بيت الثورة، وإنّما هذا الكيان عدوٌ للثورة كغيره من الأعداء، أو أشدّ عداوةً. ونظرًا لذلك؛ لا معنى هنا لمناقشة العمل السياسيّ عنده. وإنّما نسجّل في هذا السياق تأثير قيامه واستمراره البالغ في مجمل السياسة والسياسات المحليّة والإقليميّة والدوليّة، فإعلان دولته وبقاؤه وتمدّده مثل بحدّ ذاته حدثًا سياسياً أظهر قصور العمل السياسيّ للثورة السوريّة، وأثر سلبيًا، كما بيّناه، في طبائع الخطاب والمسالك السياسيّة للفصائل، من الأقرب إليه حيث التآثر الأكبر في حالة تنظيم النصرة، وحتى الأبعد عنه. ولا شكّ أنّ تأثيره مخرب جدًّا للعمل السياسيّ في مجاله، وملغ له؛ فتنظيم الدولة يُلغي أيّ إمكانيّة لعمل سياسيّ أو نشاط؛ لأنّه يحصر الحقيقة في ذاته، ولا يعترف بأيّ منافس أو خصم سياسيّ، ولا حتى أصدقاء أو حلفاء، فلا حلفاء وأصدقاء سياسيين له،

ولا تيارات داخله كتنظيم بالمعنى السياسي، ولا تحت سلطته،
ولا في مجاله، إمَّا البيعة والولاء المطلق له، ثُمَّ الانصهار، وإمَّا أن
يلغيك ويبيدك.

خلاصة

على أرضية صحراء سياسيّة بفعل نظام الأسد المتوحّش المخرب؛ مثلت المظاهرات النشاط الأوّل في الحقل السياسيّ خارج سلطته، والذي يخبره السوريّ منذ عقود؛ إذ أعاد اكتشاف نفسه كذاتٍ فاعلةٍ سياسيًّا، وذلك بصرف النظر عن العلة الهوياتيّة التي ستظهر لاحقًا في الثورة؛ استجابةً لعنف السلطة والردّ عليه وعدوى الإقليمين العراقيّ واللبنانيّ التي وظّفها بمهارة نظام السلطة القائمة الطوائفيّ العصابويّ من جهة، ولتظاهر وتفاقم النزاع الهوياتيّ في الأمة، والعرب السُّنة مادتها الأبرز، من جهة ثانية. هذا كلّه ومع تحوّل العنف الذي يُطبّقه نظام السلطة القائم إلى شكل من أشكال الإبادة عبر القتل أو التهجير الجماعيّ أو التدمير الكليّ للحواضر أدّى إلى انزياح العمل السياسيّ في الداخل نحو تمظهرٍ وحيد هو الحرب والصراع العنيف، أو هجرة هذا العمل إلى الخارج (المنفي)؛ مع افتراق مرافق مرضي الطابع بين الداخل والخارج يصل لحدّ العداوة أو المفاصلة التامة. ولا يعني ذلك أنّ العنف أو خطابه هو أداة السياسة الوحيدة في الداخل على مستوى إدارة حواضن ومناطق سلطة الثورة؛ فهذا ممّا لا يتصوّر أساسًا؛

وإنّما يعني أنّ الخطاب الذي يسوس ويسود على نحو شبه حصريّ هو خطاب العنف (الجهاد) بتنوّعاته المختلفة، أو خطاب (الكفاح)، وذلك ما جعل الناجز منه مسبقاً ينمو أسرع ظاهريّاً؛ ما أدّى إلى القضاء على النسق السياسيّ الأوّليّ -أو قرب القضاء عليها-، وضيّق هامش العمل السياسيّ الحيويّ الموازي للحرب، الأمر الذي جعل العسكر الفاعلَ السياسيّ الوحيد، ما قد يجعل الحرب أو القتال من نمط (التمهّن)، ممّا يطيل أمدها، ويُؤخّر بناء مؤسّسات عمل سياسيّ اعتصاميّ ينتج استراتيجيّات سياسيّة وعسكريّة تتجه للحسم ضمن ظروف الممكن، وهذا واقعٌ فعلاً ويتمثل في مشاريع متنافسة بل ومتصارعة حدّ التعطيل -حتى بعد إخراج تنظيم الدولة الإسلاميّة وتنظيم القاعدة من دائرة الحسابات-، صراعات متشعبة بين الداخل والخارج، وداخل الداخل وداخل الخارج، صراعات نظريّة وعمليّة، فكريّة وماديّة، مصالح ونفوذ، بنطاقات وتفاعلات داخليّة وخارجيّة.